

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم المكتبات

رقم التسجيل :

الرقم التسلسلي :

حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية
في البيئة الرقمية في ظل التشريع
الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: المعلومات الالكترونية، الافتراضية وإستراتيجية البحث
عن المعلومات

إشراف الأستاذة الدكتورة

قموح ناجية

إعداد الطالبة :

حقاص صونية

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
قموح ناجية	أستاذة	مشرفة ومقررة	جامعة منتوري - قسنطينة -
بن السبتي عبد المالك	أستاذ	رئيسا	جامعة منتوري - قسنطينة -
بودريان عزالدين	أستاذ	عضوا مناقشا	جامعة منتوري - قسنطينة -

السنة الجامعية : 2012 /

شکر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه ،

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " (الاية 32 سورة البقرة)

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم -: " ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله "

احمد الله تعالى أي أتممت هذا العمل الذي أتمنى أن يزيد من ميزان حسناتي وان أقابل به خالقي غدا وأنا فخورة به كما أنا فخورة ومقتنعة به اليوم .

كما لايسعني إلا أن أتقدم بالتقدير والعرفان والشكر الكبير لكل من ساعدني في هذا العمل بدءا بكل إنسان علمني في هذه الدنيا حرفا على مدار حياتي الدراسية خاصة أساتذتي على مستوى كل الأطوار الدراسية وصولا إلى الطور الجامعي واخص بالذكر الأستاذة المشرفة 'ناجية قموح' التي تشرفت ومازلت أتشرف بالاكانت المشرفة على مذكرة تخرجي في الليسانس ثم في الماجستير ، كما اشكر الأستاذ الكريم 'بودريان عزالدين' الذي أعطانا فرصة لمتابعة دراستنا على مستوى عالي من خلال تاطيره لدفعتنا . كما لانسى الأستاذ الفاضل ورئيس قسم علم المكتبات ' بن السبتي عبد المالك ' لما كان ومازال يقدمه لنا من يد مساعدة . ولانسى أعضاء اللجنة المناقشة على الم منحوني الشرف بتقييمهم لعملي هذا .

فشكرا للجميع

الأهداء

اهدي ثمرة عملي هذا إلى روح أبي الغالي والى أمي
ثرية حياتي التي أعطتنا شبابها وصحتها لنسعد
ونرتاح في حياتنا أطل الله في عمرها وحماها لنا من
كل مكروه. والى شريك حياتي زوجي العزيز الذي
كان سندا لي في حياتي ومعينا ومشجعا لي في
دراستي كما اهدي هذا العمل المتواضع إلى كل
شقيقتي وأزواجهن وأبنائهن خاصة ابنة أختي الغالية
"رميساء" والى أخي الغالي وقرّة عيني المدلل حمزة
متمنية له كل التوفيق. إلى صديقتي وأبنائهن وأسرّة
زوجي وزميلاتي في العمل (صبرينة وابنتها تيسو
،سميحة وابنها شهاب الدين ،رفيقة والى كل من
يعرف صونية حقا من قريب ومن بعيد

الفهرس

الصفحة	العنوان
1	المقدمة
	الفصل الاول : الاطار العام للبحث
5	1-اهمية الموضوع
5	2-دوافع اختيار الموضوع
6	3-اهداف الدراسة
6	4-اشكالية الدراسة
7	5-الفرضيات
7	6-منهج الدراسة
7	7-حدود الدراسة ومجالها
8	8-الدراسات السابقة
	الفصل الثاني : مدخل عام للملكية الفكرية
	المبحث الاول : ماهية الملكية الفكرية
12	1-الجدور التاريخية للملكية الفكرية
12	2-تعريف الملكية الفكرية
16	3-الطبيعة القانونية للملكية الفكرية
18	
20	المبحث الثاني : اقسام الملكية الفكرية
20	1-الملكية الفكرية الصناعية والتجارية
21	2-الملكية الفكرية الادبية والفنية
39	المبحث الثالث : تنازع القوانين في الملكية الفكرية
39	1-مفهوم تنازع القوانين
39	2-القانون الواجب تطبيقه عند وقوع تعدي على حق المؤلف
	الفصل الثالث : حقوق المؤلف في البيئة الرقمية
	المبحث الاول : حق المؤلف على شبكة الانترنت
43	1-نبذة تاريخية عن شبكة الانترنت
43	2-خدمات شبكة الانترنت
45	
48	3-صفحات الويب
49	4-المصنفات الرقمية المحمية بموجب حق المؤلف على شبكة الانترنت

60	المبحث الثاني : الاعتداءات الواقعة على حقوق المؤلف على شبكة الانترنت
60	1- مفهوم الاعتداء على حقوق المؤلف
60	2- انواع التعدييات على حق المؤلف على شبكة الانترنت
61	3- الجريمة المعلوماتية
63	4- الجريمة الافتراضية في القانون الجزائري
69	المبحث الثالث : حقوق المؤلف في المكتبات الرقمية
69	1- لمحة تاريخية عن المكتبات الرقمية
70	2- تعريف المكتبة الرقمية
72	3- مميزات المكتبة الرقمية
72	4- الاعتداءات الواقعة على حقوق المؤلف في المكتبة الرقمية
73	5- التراخيص في البيئة الرقمية
	الفصل الرابع : حقوق المؤلف ضمن النص الوطني الجزائري
81	المبحث الاول : اهم النصوص التشريعية الجزائرية المتعلقة بحقوق المؤلف
81	1- النصوص القانونية المعمول بها سابقا فيما يخص حقوق المؤلف
82	2- الامر رقم 05/03 المسير حاليا لحق المؤلف والحقوق الماوراة
87	3- اجراءات الحماية القانونية في النص القانوني الجزائري
91	المبحث الثاني : اتفاقيات حماية الملكية الفكرية التي انظمت اليها الجزائر
92	1- انضمام الجزائر لاتفاقية بيرن
93	2- انضمام الجزائر لاتفاقية جنيف
94	3- انضمام الجزائر للاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف
96	المبحث الثالث : الادارة الجماعية لحقوق المؤلف في النص الجزائري
96	1- نبذة تاريخية عن الادارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق الماوراة
98	2- مفهوم الادارة الجماعية
99	3- الاساس القانوني للادارة الجماعية
100	4- وظائف هيئة الادارة الجماعية
101	3- اجراءات تنفيذ الادارة الجماعية ضمن النص الوطني
105	الخاتمة
107	قائمة المراجع

المقدمة

تعتبر المعلومات الركيزة الأساسية لتقدم الأمم على مختلف الأصعدة كما أصبحت اليوم وسيلة ضغط من طرف العالم المتقدم على العالم السائر في طريق النمو خاصة في المجال العلمي والاقتصادي وحتى السياسي حتى تفرض هذه الدول هيمنتها في كل مجالات الحياة ، ولا يخفى علينا أن المعلومة هي احد ثمرات فكر الإنسان التي تتحول فيما بعد إلى رصيد معرفي تستقي منه البشرية كل ماهي بحاجة إليه لتيسير سبل حياة البشر وهذه الخدمة التي يقدمها البشر لبعضهم البعض استوجبت اعتراف المجتمع لأصحاب هذه الأعمال الجليلة بحقوقهم في أن تنسب إليهم أعمالهم أي الاعتراف لهم بملكيتهم الفكرية لهذه الأعمال وبمجرد الاعتراف غير كاف لإيفائهم حقوقهم بل يجب السعي لحماية هذه الحقوق بشقيها الصناعية والفنية الأدبية والتي ستكون محل دراستنا هذه وتحديد حقوق المؤلف حيث "يعتبر حق المؤلف والحقوق المجاورة من الميادين التي عرفت تحولات كبيرة خلال هذه السنوات الأخيرة تسببت فيها تقنية المعلومات التي أثرت بشكل فاعل في مختلف قواعد النظام القانوني الحالي من حيث مركزاته ومن حيث العلاقات القانونية الناتجة عنه، التي ظهر أثرها الواضح في حقل الملكية الفكرية، وتحديدًا فيما يتصل بتوفير الحماية للمصنفات الجديدة التي أفرزها الثورة الرقمية." (1) "لذلك فإن من أهم التحديات المطروحة حاليًا على القائمين على هذا المجتمع هي بناء نظام قانوني مترابط ومتوازن يحوي متغيرات النموذج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجديد مع ضمان الحريات والحقوق الأساسية في البيئة الرقمية التي يعد حق المؤلف إحدى أهمها وربما أهمها على الإطلاق" (2) والجزائر من بين الدول التي تحاول في كل مرة بناء مثل هذا النظام القانوني فوضعت أول قانون مسير لحقوق المؤلف سنة 1973 وآخرها كان سنة 2003 بموجب الأمر 05/03 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الذي سيكون محل دراستنا هذه المعنونة بـ "حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري" حاولنا ان نعالج هذا الموضوع من خلال أربعة فصول جاءت على النحو التالي :

1: أسامة أحمد بدر .تداول المصنفات عبر الانترنت ص 133 وما بعدها. انظر كذلك :

- KEREVER,A. Le droit d'auteur en Europe Occidentale « hommage a DESBOIS (h) Etudes de propriété intellectuelle éd. Dalloz : 1974 , p36

عاج الفصل الأول الاطار المنهجي للبحث من خلال تحديد العناصر التالية : أهمية الموضوع ،دوافع اختيار الموضوع، أهداف الدراسة ،إشكالية الدراسة ، الفرضيات ، منهج الدراسة ، الدراسات السابقة .أما الفصل الثاني فلقد تعرضنا فيه إلى مدخل عام للملكية الفكرية من حيث التعريف والأقسام وموضوع تنازع القوانين في مجالها .

أما الفصل الثالث فلقد تناول حق المؤلف في البيئة الرقمية الذي تضمن حق المؤلف على شبكة الانترنت و الاعتداءات الواقعة عليه وكذلك الاعتداءات الواقعة على حق المؤلف في المكتبات الرقمية . وجاء الفصل الرابع والأخير للحدوث عن حق المؤلف ضمن النص الوطني الجزائري ولقد تناول العناصر التالية : أهم النصوص التشريعية المتعلقة بحق المؤلف ، وأهم الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها الجزائر بالإضافة إلى الإدارة الجماعية لحق المؤلف في النص الوطني . وأخيرا خاتمة البحث .

الفصل الأول : الإطار العام للبحث

1- أهمية الموضوع :

أمام أهمية المعلومة في مجتمع المعلومات أصبح كل فعل وكل نشاط يقوم به الإنسان مرتبطاً بدرجة كبيرة بما يتوفر له من معلومات في الزمان والمكان المناسبين كما أن الحديث عن أهمية المعلومات ودورها الفاعل في تنفيذ النشاطات والمخططات أصبح أمراً لا يختلف بشأنه أثنان ، خاصة خلال هذه العقود الأخيرة ، أين تزايد الاهتمام بالمعلومات من حيث إنتاجها ونشرها ، الأمر الذي نتج عنه كذلك توفر هذه المعلومات لكل من يحتاج إليها بسرعة وبسهولة ، هذه السهولة سمحت في كثير من الأحيان ليس باستغلال هذه المعلومات بل التعدي على حقوق أصحابها في كثير من الأحيان ، حيث يتم استعمال هذه المعلومات بطرق تخالف ماتنص عليه قوانين حماية حقوق المؤلف الأمر الذي نتج عنه وجود نزاعات كثيرة بين عدة أطراف منها مطالبة المؤلفين بحماية حقوقهم من جهة ومطالبة المستفيدين بحقوقهم في الوصول الحر إلى هذه المعلومات من جهة ثانية . فمن هنا تبرز الأهمية القصوى لحماية الملكية الفكرية على العديد من الأصعدة العلمية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية فلا اختلاف في أن أساس تقدم الدول هو العلم وما يحققه للمجتمعات من تطور ويتحقق كل هذا الازدهار والتطور لهذه الدول لا لشيء إلا لأنها تمجد العلم والعلماء ولا يكون ذلك إلا بتشجيعهم على تقديم الأفضل وذلك بتوفير الجو المناسب للإبداع وإعطاء الأفضل من خلال إنتاج كل ما يخدم العلم والعلماء والاعتراف بحقوقهم الفكرية والعمل على حمايتها مما سيؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة العلم ، فحماية حقوق هذه الشريحة من المجتمع سيكون حافزاً لهم للإنتاج أكثر لان الاعتراف بحق المؤلف واحترامه مقابل ما قدمه للمجتمع من معلومات ومن مصنفات يعمل على تشجيعه وجعله يشعر بمكانته داخل المجتمع وبذلك يبدع أكثر .

2- دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع جعلتنا نختار هذا الموضوع ولعل أهمها هو قناعتنا الشخصية بأهمية المعلومات وضرورة الوصول إليها دون المساس والتعدي على حقوق أصحابها ، وما يلاحظ في واقعنا المعاش خاصة وأنا في قلب مؤسسة أكاديمية هي الجامعة التي تستعمل فيها كل المعلومات من كل الأطراف موظفين ، طلبة ، أساتذة ، باحثين وما لاحظناه من سرقات علمية ومن انتهاكات لحقوق المؤلفين من قبل بعض الطلبة وحتى بعض الأساتذة ، خاصة في بيئة رقمية افتراضية ومجتمع يعج بوسائل تكنولوجية جد متطورة ، الأمر الذي جعلنا نقف وقفة متأنية متأملين بعين محايدة فيما يفعله هؤلاء الناس بمختلف مستوياتهم العلمية للوصول للمعلومات حتى لو كان على حساب الاعتداء على حقوق الآخرين ، كما أن الدافع الآخر الذي جعلنا نختار هذا الموضوع تحديداً هو إنني أردت أن أكمل ماتوقفت عنده في إعدادي لمذكرة اليسانس التي كانت بعنوان " حماية المعلومات الالكترونية بين

حرية التداول وحقوق المؤلف " في ظل الأمر 10/97 الخاص بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والذي الغي بموجب الأمر 05/03 فأردت أن أتعرف على مضمون هذا النص الجديد من حيث التعديلات التي اشتمل عليها والتي من المفروض ان تساير التطورات التي تعرفها حقوق المؤلف في البيئة الرقمية .

3-أهداف الدراسة :

ان الهدف الأساسي من دراستنا هذه هو معرفة مدى وعي المشرع الجزائري بالتغيرات التكنولوجية الحديثة التي من شأنها إديد حقوق المؤلف والتي تستدعي بالضرورة إيجاد حلول قانونية ومنطقية لعدم الوقوع في مثل هذه التهديدات والاعتداءات في هذا الوسط الرقمي ومدى توفرها في النص القانوني الجزائري بالإضافة إلى هذا فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى عرض النقاط الإيجابية في النص القانوني الجزائري والسلبية منها ومحاولة تحليل ومناقشة ذلك والخروج بمجموعة من الحلول والتوصيات التي نرى أنها تستوجب الإضافة أو التوسع أكثر في طرحها وتفسيرها والتدقيق أيضا فيها نظريا وعمليا من طرف المشرع الجزائري .

4-إشكالية الدراسة :

أصبحت المعلومات متاحة للجميع في هذا الإتعم الرقمي الافتراضي الحالي وتنوعت بأوعيتها وكميها حيث أصبح أمام المستفيد خيارات كثيرة . كما أضفت تكنولوجيا المعلومات إلى حياة الأفراد الشيء الكثير لأنها وسعت من دائرة الاتصال ، فالأقمار الصناعية والتلفزيون والفاكس والانترنت وغيرها سهلت إتاحة المعلومات للمستخدمين باحثين كانوا أو أشخاصا عاديين ، مما زاد في رغبة المستفيد في الحصول على المعلومات بأشكالها وأنواعها المختلفة . باعتبار التداول والوصول للمعلومات حق من حقوق أي شخص لان المعلومة هي أساس المعرفة والعلم، ومن حق أي شخص التعلم وهو ما يعد إقرارا بحقه في الوصول إلى هذه المعلومات، لكن بظهور هذه التكنولوجيات الحديثة التي سهلت بدرجة كبيرة الوصول إلى المعلومات كما شكلت من جهة ثانية تحديا جديدا وخطيرا لأصحاب الملكية الفكرية الأدبية والفنية فكل عملية نقل الكتروني أو نسخ أو طباعة دون رقابة يعتبر شكلا من أشكال التعدي على هذه الحقوق والجزائر ليست في معزل عن هذه الأحداث وهذه التطورات التي أصبحت إدد حقوق المؤلفين في هذا البلد وعلى العديد من الأصعدة وانطلاقا من هذه المعطيات الجديدة التي عرفها مجتمع المعلومات على المستوى العالمي عامة والجزائري خاصة فإننا نتساءل عن "ما مدى حماية النص القانوني الوطني - الجزائري - لحقوق المؤلف في البيئة الرقمية ؟ " إضافة إلى هذا التساؤل الرئيسي فإننا نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- كيف ساهمت مصادر المعلومات الحديثة في الاعتداء على حقوق المؤلف ؟

2- ماهي أنواع الحماية القانونية التي وفرها المشرع الجزائري لحماية حقوق المؤلف في البيئة الرقمية

3- ماهي الإجراءات القانونية المتبعة لحماية حقوق المؤلف في النص القانوني الجزائري ؟

4- مامدى مواكبة النص القانوني الجزائري للتكنولوجيات الحديثة وتأثيرها على حقوق المؤلف؟

5-الفرضيات :

إن الفرضيات تبقى دائما بمثابة الإجابة المؤقتة على الإشكالية المطروحة ولا تتحقق صحتها أو خطؤها إلا بعد التحليل والتجريب والتفسير وللإجابة على تساؤلات دراستنا نقتراح الفرضيات التالية

1- مساهمة حوامل المعلومات وكذا مصادر المعلومات الحديثة في التعدي على حقوق المؤلف

2- قصور التشريعات الجزائرية الخاصة بحماية حقوق المؤلف في البيئة الرقمية

3- إن ماهو متوفر من إجراءات قانونية لا يغطي من الناحية القانونية مصادر المعلومات الرقمية

4- لم يساير النص القانوني الجزائري التطورات التكنولوجية التي أثرت على حقوق المؤلف في الوسط الرقمي .

6- منهج الدراسة:

إن أي بحث يحتاج إلى منهج يكون الوسيلة التي تحدد للباحث مجالات البحث كي تسهل له عملية الإجابة عن التساؤلات التي ينطلق منها في بحثه والمنهج العلمية على اختلاف أنواعها تشكل اللباس المناسب والحقيقي الذي يغطي عناصر البحث و لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لأننا رأينا انه المنهج المناسب لموضوع دراستنا فقد اعتمدنا على دراسة نظرية تعرف بعناصر الموضوع بالإضافة إلى التطرق إلى المنظومة التشريعية الخاصة بحماية الملكية الفكرية وكذا حقوق المؤلف في البيئة الرقمية وذلك من منظور المشرع الجزائري وكيف عالج هذا المشكل المتعلق بالاعتداءات الحاصلة على الملكية الفكرية الفنية والأدبية للمعلومات الرقمية وماهي وسائل حمايتها وإجراءات ذلك .

7- حدود الدراسة ومجالاتها:

اقتصرت هذه الدراسة على المرسوم رقم 03-05 باعتباره القانون الساري المفعول حاليا فيما يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الجزائر بهدف التعرف على نوع هذه الحماية وعلى الإجراءات التي منحها هذا النص القانوني للمؤلف في ظل مستجدات البيئة الرقمية ومفرزها التقنية الجد متطورة .

8-الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي سبقت دراستنا هذه أهمها الدراسة التي عنونها الدكتورة ناجية قموح والدكتور بودريان عزالدين ب " الإجراءات القضائية لفض منازعات حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في التشريع الجزائري " والتي كان إشكال دراستهما يدور حول "مدى إلمام النصوص القانونية الحالية المنظمة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة للإجراءات القانونية المطلوبة لفض منازعات الملكية الفكرية ومدى مساهمة التطورات التي يعرفها عالم المعلومات" (1)

وفي إجابة بجهتهما هذا فان كل منهما يؤكد بان "المنطق يتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يعاد النظر في مضمون النص الحالي لجعله يساير أكثر التشريعات الدولية في مجال الملكية الفكريةفمما لا شك فيه أن تكييف الأحكام القانونية لتطوير التقنيات المستعملة عالميا يؤدي على غرار الانضمام الى الاتفاقيات الدولية إلى وضع حماية كاملة على الصعيدين الدولي والوطني في ان واحد" (2). ولقد أفادتنا هذه الدراسة كثيرا خاصة في إمطة اللثام على بعض الإجراءات والمصطلحات القانونية التي كانت مبهمه بالنسبة إلينا باعتبارها ليست من المصطلحات الموجودة في قاموس تخصصنا ومنها مثلا "الدعوى المدنية ، الدعوى الجزائية ... " كما أن التحليل القانوني للمواد التي تضمنها النص الوطني كان من منظور أخصائي معلومات ومختص في مجال القانون باعتبار أن الأستاذة الفاضلة قموح ناجية من أهل الاختصاص في هذا الأخير وأوضحت بتحليلها للمواد القانونية وبشكل مبسط الكثير من النقاط التي كانت مبهمه عندنا، غير أن دراستنا كانت اشمل واعم من هذه الدراسة باعتبارها بحث مقدم لنيل شهادة أكاديمية وكان الوقت كافيا للإلمام بالكثير من العناصر

1: ناجية، قموح و عزالدين، بودريان الإجراءات القضائية لفض منازعات حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في التشريع الجزائري .ص1

2: نفس المرجع .ص12

على غرار أن الدراسة التي قدمها كل من الأستاذين كانت مقالة قيمة جدا مقدمة في إحدى المؤتمرات العلمية وليس هذا الكلام للتقليل من أهمية هذا العمل العلمي وإنما للتوضيح وإبراز أوجه التداخل والاختلاف بين موضوع الدراستين ومدى أفادتنا منه باعتبارها دراسة سابقة لدراستنا هذه استفدنا منها الكثير خاصة وتحديدًا في بلورة عناصر ومحتوى الفصل الأخير.

الدراسة الثانية : كانت بعنوان : حماية حقوق الملكية الفكرية ومدى تأثيرها على أمن المعلومات لمؤلفها مصطفى حمد الله عبد الله . يقول الباحث القانوني الكريم في مقالته هذه ان دراسته هذه "تركز على حماية حقوق الملكية الفكرية ومدى تأثيرها على أمن المعلومات والتي تبين أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية في الوقت الراهن من خلال تناول أهمية حماية الملكية الفكرية والاستراتيجية المطلوبة والآليات القانونية اللازمة لتوفير تلك الحماية والبعث التمويهي لهذه الحماية وآثار حماية الملكية الفكرية على أمن المعلومات " (3) وخلص إلى مجموعة من التوصيات نذكرها كما وردت :

يجب مراجعة القوانين والتشريعات العربية لكي تواكب التشريعات العالمية لحماية البيئة الرقمية

اصدار قانون عربي يحمي حق المؤلف والحقوق المرتبطة في البيئة الرقمية

العمل على ادخال بعض التعديلات على الاتفاقيات الدولية لكي تحقق امال الشعوب الفقيرة وتنهض بالمستوى الاقتصادي لها

توفير وتطوير الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية دعماً لتحقيق الامن المعلوماتي ومكافحة الجريمة المعلوماتية

يجب تنظيم جوانب الملكية الفكرية المرتبطة ببرامج الحاسب والانترنت ، فيجب النص صراحة في القوانين العربية على حماية مواقع واسماء وعناوين الانترنت والنشر الالكتروني .

ضرورة تعديل قوانين الاجراءات الجنائية العربية لمواكبة الجرائم المعلوماتية .

ضرورة اصدار قانون لمكافحة الجريمة المعلوماتية

ضرورة التنسيق والتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المعلوماتية .

3- عبد الله ، مصطفى حمد الله ، حماية حقوق الملكية الفكرية ومدى تأثيرها على امن المعلومات . المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية . البيئة

المعلوماتية الامنة : المفاهيم والتشريعات والتطبيقات . 6 و7 افريل 2010 . الرياض

من اهم التوصيات هو انشاء اتحاد عربي خاضع لجامعة الدول العربية لحماية الملكية الفكرية والعمل على مكافحة سلبيا العديدة التي تواجه الدول العربية .

الدراسة الثالثة: كانت لكل من المؤلفين الازرق بن عبد الله واحمد عمراي تطرقا إلى موضوع نظام المعلوماتية في القانون الجزائري : واقع وآفاق. "لهدف هذه الدراسة الى التعريف بالاطار القانوني للنظام المعلوماتي في الجزائر. اذ عرف نظام المعلوماتية في الجزائر تطورا بطيئا بالرغم من الامكانيات الاقتصادية والمالية والبشرية التي تزخر بها مقارنة بالكثير من دول العالم الثالث... لكن يبقى التنظيم القانوني الخاص بنظام المعلوماتية بصفة خاصة وتكنولوجيات الاتصال والاعلام بصفة عامة رهينا بالتصحيح المطلوب وبوضع سياسة رشيدة من خلال الممارسة والتطبيق في الميدان" (4)

الدراسة الرابعة : كانت لوداد احمد العيدوني بعنوان * حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية : برامج الحاسوب وقواعد البيانات نموذجا* ومن خلال دراستها هذه فهي تحاول "مقارنة التنظيم القانوني للملكية الفكرية مقارنة عمودية من خلال رصد واقع الحماية لبرامج الحاسوب وقواعد البيانات ثم افقية تحليلية من خلال دراسة مقارنة تشمل نطاق حماية برامج الحاسوب وقواعد البيانات الى جانب بيان وسائل الحماية المقررة لها وشروط الحماية" (5)

كما اني سبق و تطرقت في مذكرة الليسانس الخاصة بي وزميلي "ذوادي شهرزاد" لموضوع * المعلومات الالكترونية بين حرية التداول وحق التأليف * غير ان هذا الموضوع الذي اخترناه سيكون أكثر تفصيلا و مواكبا لآخر تشريع جزائري حول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهو الامر رقم : 05/03. (6)

4-الازرق ، بن عبد الله واحمد ، عمراي .نظام المعلوماتية في القانون الجزائري : واقع وافاق .المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية .البيئة المعلوماتية الامنة : المفاهيم والتشريعات والتطبيقات .6 و7 افريل 2010 .الرياض

5-وداد ،احمد العيدوني.حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية ،قواعد البيانات وبرامج الحاسوب نموذجا .المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية .البيئة المعلوماتية الامنة : المفاهيم والتشريعات والتطبيقات .6 و7 افريل 2010 .الرياض

6- صونية ،حفاص وشهرزاد، ذوادي.المعلومات الالكترونية بين حرية التداول وحقوق المؤلف .مذكرة ليسانس في علم المكتبات.قسنطينة.2005

الفصل الثاني: مدخل عام للملكية الفكرية

الفصل الثاني : مدخل عام للملكية الفكرية

سنتناول في هذا الفصل اهم المفاهيم التي لها علاقة بالملكية الفكرية بدا بالبحث في الجذور التاريخية لها اي كيف ومتى ولماذا ظهر هذا المصطلح من خلال اطلالة على مختلف الحضارات القديمة والعريقة في تاريخ البشرية وكذلك توضيح المعنى الاصطلاحي واللغوي للملكية الفكرية ثم نلج الى اهم اقسامها وصولا الى النزاعات التي قد تواجهها على المستوى المحلي والدولي في ظل العديد من وجهات النظر

المبحث الاول : ماهية الملكية الفكرية

1- الجذور التاريخية للملكية الفكرية

منذ وجد الانسان على وجه الارض وهو يسعى الى تطوير حياته وايجاد السبل والطرق التي تسهل عليه مواصلة حياته بايسر الطرق ، فكان يستغل ماجادات به الطبيعة من ماكل ومشرب ليعيش ، ثم استغل نباتا ليصنع لنفسه لباسا بسيطا يحميه من قسوة الطبيعة ثم انتقل الى حيوانا ليطور مادة صنع ملبسه . كما استعمل الحجارة والجبال ليصنع منها كهوفا يلجأ اليها وينام تحت جناحها ، الى ان توصل الى صنع افخم الملابس واعظم المنازل واعداد اشهى المأكولات واخترع اقوى الالات واذكاهها على الاطلاق ، وكل ماتوصل اليه الانسان اليوم كان بفضل ملكة العقل التي انعم الله بها على عباده من البشر ليطوروا انفسهم ويسروا حياتهم وسبل عيشهم . فكل شيء اخترعه الانسان وابدعه كان بفضل ملكة العقل والفكر التي تولدت عنها العديد من الاشياء الملموسة خاصة ، فمثلا في مجال النقل "فقد بدا الانسان بنقل امتعته وحاجاته وممتلكاته بنفسه ثم اخذ يستخدم الحيوانات في سبيل ذلك ، ثم توصل الى صناعة عربة تجرها الحيوانات ثم صنع القطار الذي استخدم الفحم في تسييره بداية ، ثم الزيت (النفط) ثم الكهرباء ..."(1) ان التطور لم يتوقف عند هذا الحد فحسب بل اصبحنا على ابواب الاستنساخ البشري بعد الاستنساخ الحيواني ، ولقد مضت ستة عشر سنة على نجاح اول عملية استنساخ حيواني المتمثل في "النعجة دولي" سنة 1996 التي قيل قبل تسع سنوات انها تعرضت الى مرض وبان عليها الهرم المبكر ولا ندري ماذا بات مصيرها اليوم ؟ !! (2)

1- زين الدين ،صلاح. المدخل الى الملكية الفكرية : نشأها ومفهومها ونطاقها واهميتها وتكييفها وتنظيمها وحمايتها. دار الثقافة. الاردن، 2004. ص19

2- نفس المرجع . ص20-21

اذن كل ما اخترعه وابتكره الانسان على مر العصور يعتبر من ملكة فكره وله الحق في الاستفادة من عائداته المادية المتمثلة في بيعه مقابل مبلغ مالي معين وكذل حقه في ان ينسب ما ابدعه فكره لنفسه كما ان الملكية الفكرية ليست بالشئ الجديد في حياة الانسان حتى ولو لم يكن هذا المصطلح شائعا في العصور الغابرة الا ان المبدأ كان قائما واستوجبت هذه الملكية ضرورة ان تسن قوانين لحمايتها كغيرها من الملكيات الاخرى ، فلنرى كيف حاولت الشعوب القديمة على مر اكبر الحضارات حماية اذن كل ما اخترعه وابتكره الانسان على مر العصور

1-1-1 حماية حقوق الملكية الفكرية في الحضارات القديمة

عانت العقول المبدعة كثيرا من الاعتداءات غير المشروعة من سلب وسرقة وسطو وذلك نتيجة لغياب القوانين التي تحمي المبدع من هذا التطاول على ثمار فكره . ففي الوقت الذي كانت عقول العباقرة تنتج للبشرية الاختراعات العلمية والمؤلفات الفكرية والابداعات الفنية ، كان هناك من يستغل تلك الابداعات ولا يعرف قيمة تلك العقول التي انتحتها على الرغم من ان الانتاج الفكري او الذهني عرفته الانسانية منذ بدايتها ويمكننا التذليل على ذلك من خلال الحفريات التي اكتشفت وما لبثت من رسوم وادوات مصنوعة من الحجارة والخشب ، فقد كان ذلك اول محاولة من الانسان دون قصد وظف من خلالها الابداع الفني ليواجه به قسوة الطبيعة ويسيطر عليها ، فاخترع السهم والنفاس والنار وحاول التعبير عن رايه بالاشارة والرموز ثم الكلام وكان ذلك بداية انفصال الانسان عن عالم الحيوان غير الناطق وايضا بداية للانتاج الذهني والفكري . (3)

1-1-1-1 حماية الملكية الفكرية في عصر الاغريق :

عرف الالتمع اليوناني على انه مجتمع طبقي يتكون اساسا من طبقتين ، الطبقة الكادحة وهي طبقة يوكل اليها القيام بالاعمال الجسدية الشاقة ، وطبقة متعلمة وهي الطبقة التي لها الحق في مزاوله النشاط الفكري والذهني في الالتمع وتعرف "بالنخبة " واولادها فقط هم من لهم الحق في هذا النشاط اما "العمل الجسدي يقوم به العبيد الذين كانوا يعاملون معاملة الالة او الثور في الساقية ، وبالتالي لايسمح لهم بممارسة اي نشاط ذهني " (4)

3- عبد الجليل فضيل، البرعصي. نشأة حقوق الملكية الفكرية وتطورها. مجلس الثقافة العام: ليبيا، 2006. ص 17.

غير ان هذه الطبقة لم تمنع ان يتغلب الفكر البشري على هذا القهر الجسدي ، ليزر في هذا العصر الفيلسوف العبقري الفقير 'سقراط' الذي ينحدر من اسرة فقيرة جدا ، في المقابل كان الفيلسوف والمفكر وكما يجلو للكثيرين ان يلقبوه بابي الفلسفة اليونانية 'افلاطون' والذي كان ينحدر من اسرة ارسقراطية وهو حفيد المفكر 'صولون' " وكان لوجود سقراط الفقير البائس بينهم فعل الصاعقة، حتى انهم قد هاجموا في كتابهم المسرحية " (5). "كان اليونان يودعون نسخا من مصنفاتهم في مقر المكتبة الوطنية للاطلاع عليها من قبل الناس داخل المكتبة فقط " (6) وهو ما يعرف عندنا اليوم بالايديا القانوني وهي احدى مظاهر حماية الملكية الفكرية في ذلك العصر كما ان نفوذ اصحاب الملكية الفكرية كانت تنطوي تحتها الحماية نفسها ، فلا يتجر احد ان يسرقها او ينهبها او وان ينسبها اليه .

1-1-2 حماية الملكية الفكرية في عصر الرومان :

"في عهد البطالسة نقل بعض الشعراء ابياتا من الشعر من غيرهم من الشعراء اثناء المباراة الادبية التي اقيمت بمدينة الاسكندرية فصدر على اثر ذلك امر امبراطوري بمعاقبتهم بتهمة السرقة . " (7) وكما هو معروف فانه في عصر الرومان كانت الكتابة على الورق او الجلد وكان من يملك الشئ المكتوب على الدعامة ورقا كان او جلدا كان صاحب الاصل للمصنف او ما يعرف بالمبتكر الادبي او الفني فالقانون الروماني " لم يفرق بين ملكية الشئ المادي كالورق او الجلد الذي يكتب عليه المصنف المسروق وبين الحق الادبي نفسه " (8) اي انه اذا كتب احد قصيدة وثبتها على الجلد او الورق وسرقت منه فانه ليس له الحق في ان يطالب بحقه في اسناد ملكيتها الفكرية له فهي تصبح حقا لمن وقعت بيده وفي هذا الامر خلط واجحاف في حق المبدعين ايامها والفقهاء الرومان يقولون : " ان من يكتب مصنفا مسروقا من غيره على الورق او الجلد يكون له الحقائق الملكية . " (9) وفي هذا الامر تناقض في الامر الامبراطوري السابق ذكره وكذلك اجحاف كبير في حق المؤلف خاصة في شقه المعنوي .

5-محمد، الطالب. تاريخ المعرفة عند الاغريق. مؤسسة فرانكلين ودار الثقافة: بيروت، 1970. ص 21

6-محمد ماهر، حمادة. المكتبات في العالم: تاريخها وتطورها. دار النهضة العربية: القاهرة، 1969. ص 13

7-علي، ابو اليزيد. الحقوق على المصنفات الادبية والفنية والعلمية. دار المعارف: الاسكندرية. 1967. ص 13

8: عبد الجليل فضيل، البرعصي. نشأة الملكية الفكرية وتطورها. المرجع السابق. ص 18.

9-علي، ابو اليزيد. المرجع السابق. ص 14

1-1-3- حماية حقوق الملكية الفكرية عند العرب قديما : عرف العرب

قديما بغزارة في كتابها الادبية خاصة الشعر ، فلقد كان هذا الاخير في قمة الابداع الادبي ، فعرف يومها امرا القيس والمتنبي وجرير والفرزدق وغيرهم من كبار الشعراء العرب قديما ، غير ان العرب لم يسنوا قوانين لحماية الملكية الفكرية لاصحاب هذه الابداعات الادبية " فلم تكن توجد اية قوانين حول السرقات الادبية ، لذلك فان كبار الشعراء العرب تم اقامهم بالسرقة والسطو على اشعار غيرهم . " (10) غير ان امر السرقة هو من الامور المشينة والتي ينبذها المجتمع العربي ويحتقرها بكل ماجادت به هذه اللغة من معاني منها " سرقة وسرقا وانتهابا واغارة وغصبا ومسحا وغير ذلك من الاوصاف . " (11) ومن بين المبدعين والادباء الذين مستهم السرقة في هذا العصر الشاعر والناقد في عصره 'جرير' وكذلك الفرزدق هذان الاسمان اللذان لطالما اقتربنا ببعضهما البعض في اذهاننا جميعا فلقد ادعى مرة جرير الفرزدق بسرقة لبيته الشعري قائلا :

سيعلم من يكون ابوه قينا
ومن عرفت قصائده اجتلابا

ورد الفرزدق على جرير قائلا :

ان استراقك يا جرير قصائدي
مثل ادعائك سوى ابيك تنقل

" ولقد اشار الحريبي في مقاماته الى درجة فعل السرقة في المسروق اذا كان حيا بقوله " من سرقة البيضاء والصفراء ... وكانت غير الشعراء على بنات الافكار كغيرهم على بنات الابكار . واول من ذم السرقة من الشعراء العرب هو طرفة بن العبد في قوله :

ولا اغير على الاشعار فاسرقها
عنها غنيت وشر الناس من سرقا

ومن السرقات الادبية المعروفة هذا البيت لبشار بن برد :

من راقب الناس لم يظفر
وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

والسارق هو دعبل بن علي الخزاعي الذي يقول :

من راقب الناس مات هما
وفاز باللذة الجسور " (12)

10: عبد الجليل فضيل، البرعصي. نشأة الملكية الفكرية وتطورها. المرجع السابق. ص 18.

11- عماد الدين، خليل. ملاحظات حول حقوق التأليف ونشر كتاب حقوق الابتكار. الرسالة: بيروت. 1981. ص 53

12- بدوي، طبانة. السرقات الادبية. المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر. 1985. ص 90

اذن فحماية الملكية الفكرية والملكية الفكرية ليسا بالشئيين الجديدين في حياة الانسان وبتا ملازمين لحياة الانسان ملازمة العقل له هذا الاخير الذي يعتبر السبب الاساسي وراء ظهور هذه الابداعات التي يعرفها الانسان والتي تجعل لصاحبها الحق في التصرف في عمله كيفما شاء وضرورة ان تعترف له البشرية بملكيتيه الكاملة لهذا العمل وتسعى جاهدة بجميع اطرافها ان تحمي هذه الحقوق التي تعتبر من اسمى واهم حقوق الانسان على الاطلاق لا تعطيه سمة العقلانية وتميزه عن المخلوقات الاخرى

2- تعريف الملكية الفكرية

1-2-1-التعريف الاصطلاحي :

قيل ان : "كلمة ملكية PROPERTY قد جاءت من من الكلمة اللاتينية 'PROPRUIS' والتي تعني حق المالك اي حقوق الانسان فيما يتعلق بثمره فكره " (13) ومصطلح فكري "فهى صفة من اللاتينية 'INTELLECTUALAS' وتعني ايضا غير مادي ، غير محسوس وماله حقيقة معنوية بالاستقلال عن اي دعم مادي اما الحق الفكري او الذهني DROIT INTELLECTUEL اسم يعطى احيانا للملكيات غير المادية وموضوعها فكري صرف وغير مادي بحت . والملكية الفكرية PROPRIETE INTELLECTUELLE تعبير عام يشتمل على الملكية الادبية والفنية والملكية الصناعية وهي مالا يتعلق بتحقيق عمل وانما بتصوره بخلاف مادي . " (14)

2-2-2-التعريف اللغوي :

يعتبر موضوع الملكية الفكرية من المواضيع الخاصة بعلم القانون وكما هو معروف في هذا المجال فالحقوق المالية كانت سابقا تقسم الى قسمين اساسين فقط هما الحقوق الشخصية والحقوق العينية وحقوق الملكية الفكرية قسم ثالث ظهر لسبب انه لا يمكن ادراجه تحت احد القسمين السابقين ونود التنويه هنا بان الحقوق الشخصية تختلف اختلافا تاما عن الحقوق العينية وستتعرف على معنى كل واحد منهما حتى نفهم لما لا يمكن ادراج حقوق الملكية الفكرية تحتها

13.Jermy Philips ;Alisen Fifth .Introduction to intellectual propetry low .1990.P.3

14-عبد الرزاق ،السنهوري .شرح القانون المدني.ج.8.ط3.[د.ن.]:[د.م.]،1964.ص206

أ- مفهوم الحقوق الشخصية : تعرف في القانون المدني على أنها "رابطة بين شخصين أحدهما دائن والآخر مدين" (15) كما تعرف أيضا "أختصاص شخص يسمى الدائن بمال في ذمة شخص آخر يسمى المدين اختصاصا يقره القانون" (16) إذن الحق الشخصي هو رابطة قانونية تربط بين شخصين يلتزم بمقتضاها أن يؤدي أحدهما للآخر عملا معيناً .

ب- مفهوم الحقوق العينية :

تعني سلطة شخص ما على عين معينة أي على شيء مادي معين بحيث تنتقل إليه ملكية هذا الشيء ويمكنه التصرف فيه بحرية مثل حق الملكية على قطعة أرض .

أما النوع الثالث أي الحقوق الفكرية لا يمكن إدراجها تحت أحد القسمين السابقين ويعرف الدكتور صلاح زين الدين الملكية الفكرية على أنها "مصطلح قانوني يدل على ما ينتجه العقل البشري من أفكار محددة تتم ترجمتها إلى أشياء ملموسة فيدخل في نطاقها كافة الحقوق الناتجة عن النشاط الفكري للإنسان في الحقول الفنية والأدبية والعلمية والصناعية والتجارية وما شابه. فالحقوق الفكرية إذن تتسع لتشمل كل ما يوجد به عقل الإنسان من خلال ما يتحلى به من ملكية فكرية وقرينة ذهنية" (17) كما يعرفها المحامي الدكتور يونس عرب "هي أيضا القواعد القانونية المقررة لحماية الإبداع الفكري المفرغ ضمن مصنوعات مدركة (الملكية الفكرية الفنية والأدبية) أو حماية العناصر المعنوية للمشاريع الصناعية والتجارية (الملكية الصناعية)" (18) بينما يعرفها المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات على أنها "كل ما ينتجه ويدعه العقل والذهن الإنساني فهي الأفكار التي تتجسد في أشكال ملموسة يمكن حمايتها ويتمثل في الإبداعات الفكرية والعقلية والابتكارات مثل الاختراعات والعلامات والرسومات والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة" (19)

15- عبد الرزاق السنهوري. الوسيط في شرح القانون المدني. المرجع السابق. ص128

16_ نفس المرجع السابق. ص129

17- زين الدين، صلاح. المدخل إلى الملكية الفكرية. المرجع السابق. ص25

18- يونس، عرب. موسوعة القانون وتكنولوجيا المعلومات. الكتاب الأول: قانون الكمبيوتر. ط1. منشورات اتحاد المصارف العربية: بيروت، 2001. ص298

19- عبد الله، مصطفى حمد الله. حماية الملكية الفكرية ومدى تأثيرها على أمن المعلومات. المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات. بيئة المعلومات الآمنة: المفاهيم والتشريعات والتطبيقات. الرياض، من 6 إلى 7 أبريل 2010. ص3

اذن من التعاريف السابقة نجد اننا نتفق في ثلاث نقاط جوهرية هي الاساس في بلورة مفهوم الملكية الفكرية وهي 'انتاج العقل' و 'تجسيدها في اشكال ومصنفات' وكذا العناصر المعنوية ، وخلاصة لما سبق يمكن تعريف الملكية الفكرية بشكل مبسط كما يلي : هي ملكية ترد على اعمال تمخض العقل البشري من ابداعها واخراجها الى الواقع على شكل اشياء ملموسة تستفيد منها البشرية وتحول لصاحبها حق نسبة عمله له فقط والتمتع بالعائد المادي منها .

3- الطبيعة القانونية للملكية الفكرية :

المعروف في علم القانون انه يقسم الى قسمين رئيسيين هما القانون العام الذي يختص بتنظيم علاقة الافراد بالدولة "هادفا الى رعاية المصالح العامة ، فيقيّد ارادة الافراد ، اذ تتحقق في ظل احكامه سلطة الدولة على الافراد وعلوها عليهم ." (20) اما القسم الثاني فهو القانون الخاص "ينظم علاقة الافراد ببعضهم البعض هادفا الى رعاية مصالحهم الخاصة فيطلق ارادة الافراد اذ تتحقق في ظل احكامه الحرية والمساواة " (21) اذن فهو عكس القسم الاول تماما لكن لايعني هذا انما منفصلان تماما بل يحدث في بعض الاحيان ان يتزوجا او يتداخلا ويظهر قسم ثالث هو القانون المختلط وهذا ما أكده الدكتور زين الدين صلاح في مرجعه المدخل للملكية الفكرية . فلاي قسم من القسمين تنتمي الملكية الفكرية؟ ام اننا تنطوي تحت اقسام القسم المختلط؟.دعا البعض الى ضرورة ان تكون الحقوق الفكرية في جوف القانون الذي تكون السلطة العامة طرفا فيه وهذا يعني ان الحقوق الفكرية خاصة ماتعلق منها ببراءات الاختراع من فروع القانون العام لا الخاص وحججهم في ذلك تتمثل في ان الحقوق الفكرية تتمتع بحماية جزائية كما ان الاعتراض على ملكيتها يتم لدى موظف عام والطعن في قراراته يتم لدى محكمة ادارية كما انه لا بد من الرجوع الى القانون المدني للوقوف على طبيعة الحق الفكري باعتباره قسم من اقسام الحقوق وهذا ماتم التطرق اليه في تعريف الحقوق الفكرية وكذلك للوقوف على مدى حمايتها مدنية من جهة اخرى . كما انه لا بد من الرجوع الى القانون التجاري للوقوف على طريقة استثمار واستغلال الحق الفكري باعتبار الاستثمار والاستغلال من النشاط التجاري ويجب الرجوع ايضا الى القانون الاداري للوقوف على اجراءات تسجيل حق فكري وعلى طرق الاعتراض على اكتساب الحق الفكري من جهة والطعن في ذلك من جهة اخرى . ولا بد من الرجوع الى القانون الجنائي

20_حسن، كيرة. المدخل الى علم القانون. ط5. منشأة المعارف: الاسكندرية، [د.س]. ص57

للوقوف على حماية الحق الفكري باعتباره يتمتع بحماية جزائية (جنائية). كذلك يجب الرجوع الى القانون الدولي الخاص للوقوف على القانون الواجب التطبيق في حالة وجود تنازع قوانين . اضافة الى كل هذا فان للحقوق الفكرية طابع دولي اذ توجد العديد من الاتفاقيات الدولية النازمة لهذه الحقوق.

من كل هذا نستنتج ان الحقوق الفكرية ذات طبيعة مختلطة فهي تاخذ من القانون العام (الاداري والجنائي) والقانون الخاص (مدني وتجاري) والدولي (اتفاقيات ثنائية ودولية)

المبحث الثاني : اقسام الملكية الفكرية: تنقسم الملكية الفكرية الى قسمين

اساسيين هما الملكية الفكرية الادبية والفنية والتي تعرف بحقوق المؤلف والحقوق الآاورة وهي محل دراستنا اما القسم الثاني فهو الملكية الصناعية والتجارية والذي سننظر عليه اطلالة موجزة فقط لانه ليس بمحل دراسة في موضوعنا هذا .

1- الملكية الفكرية الصناعية والتجارية : هي احد الاقسام المهمة في الملكية

الفكرية وترد على على منقول معنوي او براءة الاختراع او الرسوم والنماذج الصناعية وعلامات المصنع والعلامات التجارية وعلامات الخدمة والاسم التجاري والمحل التجاري وستعرف على تعريف كل قسم من هذه الاقسام.

1-1 براءات الاختراع :"هي اي فكرة ابداعية يتوصل اليها المخترع في اي من

الآالات التقنية وتتعلق بمنتج او بطريقة صنع او بكليهما تؤدي عمليا الى حل مشكلة معينة في اي من الآالات " (22) وينظمها في الجزائر الامر الرئاسي رقم 54-66 المؤرخ في 3 مارس 1966 والمتضمن شهادات المخترع وبراءات الاختراع (جريدة رسمية ع 19 الصادرة في 8 مارس 1966)

1-2- النماذج الصناعية : يقصد الآكل شكل او قالب او هيكل يستخدم لصناعة

السلع والبضائع بشكل يضفي عليها مظهرا خاصا الآ يميزها عن غيرها كما هو الحال في صناعة قوالب الاحذية وهياكل السيارات وزجاجات العطور ومالي ذلك (23)

1-3 الرسوم الصناعية : يقصد الآكل ترتيب وتنسيق للخطوط بطريقة معينة

ومبتكرة تكسب السلع والبضائع رونقا جميلا وجذابا يشد انتباه المستهلك ، كما الحال في الرسوم الخاصة بالمنسوجات والسجاد والخزفيات ومالي ذلك بصرف النظر عن طريقة وضع هذا الرسوم على السلع او البضائع " (24) اذن فكل من النماذج والرسوم الصناعية جزء لا يتجزء من المنتجات والبضائع وبالتالي لا يمكن فصلهما عن بعضهما والهدف منهما هو ترويج المنتجات والبضائع وبالتالي المساعدة في انتشارها وتسويقها

22-عبد الله،عبدالكريم عبد الله.الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت:دراسة مقارنة في الاطر القانونية للحماية مع شرح النظام القانوني للملكية الفكرية في التشريعات المصريةوالاردنية والاروبية ومعاهدتي الانترنت.دار الجامعة الجديدة:الازارطة،2008،ص22و23

23-زين الدين ،صلاح.المدخل الى الملكية الفكرية .المرجع السابق.ص34

24- زين الدين ،صلاح.المرجع السابق.ص34

1-4 العلامة التجارية : العلامة التجارية هي احد اقسام الملكية الصناعية المهمة

ويعنى "أ" كل اشارة مادية مميزة يتخذها الصانع او التاجر او مقدم الخدمة لتمييز صناعته او بضاعته او خدماته عن مثيل "أ" (25) والمهدف منها هو ان يبني التاجر لنفسه مكانا لسمعته التجارية بين منافسيه وليجذب أكبر عدد من المستهلكين .

1-5- الاسم التجاري والعنوان التجاري : يعرف الاستاذ حسن الفكهاني

العنوان التجاري بانه " التسمية التي يطلقها التاجر على متجره لتمييزه عن غيره من المتاجر المماثلة او المشابهة له " (26) اما الاسم التجاري فيخص التاجر في حد نفسه وهو الاسم الذي يتم التعامل به عل الوثائق ويرى الاستاذ صلاح زين الدين ان "كل منهما مصطلح مستقل عن الاخر في طبيعته ووظيفته وعناصره لدرجة يمكن القول ان الاسم التجاري للتاجر يقابله الاسم المدني (العادي) للشخص غير التاجر وان العنوان التجاري للتاجر يقابله العنوان العادي (الموطن) للشخص غير التاجر " (27). اذن العلامة التجارية تستخدم لتمييز المنتجات او البضائع عن غيرها وهي ليست بجزء تركيبي من المنتج مقارنة بالرسم والنموذج الصناعي بينما الاسم التجاري يستخدم لتمييز التاجر عن غيره فهو بعيد عن السلعة في حد نفسها.

2-الملكية الفكرية الادبية والفنية : وهو القسم الذي سيكون محل دراستنا في

هذا الموضوع ويعرف ايضا بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة سنتعرف اولا على حقوق المؤلف ثم الحقوق المجاورة

اولا : حقوق المؤلف :

2-1 نبذة تاريخية عن حقوق المؤلف : ان أول قانون لحماية حقوق المؤلف

كان في بريطانيا سنة 1702 الذي كان بموجبه يثبت حق الملكية للمؤلف على جميع النسخ المطبوعة خلال فترة متفق عليها (28) وكان هذا الاعتراف القانوني لحق المؤلف هو الاول من نوعه في التاريخ (29) وكانت انذاك مدة حماية حق المؤلف 14 سنة ثم تجدد

25-زين الدين ،صلاح.المرجع السابق.ص34

26-حسن،الفكهاني.الوسيط في القانون المدني رقم 34 لسنة1976.ج.1.[د.ن]:[د.م]،1987.ص227

27-زين الدين،صلاح.الاحكام القانونية للاسم والعنوان التجاري في التشريع الاردني.المجلة القضائية.ع.1.كانون الثاني:2000

28: يونس ، عزيز ، لمن الاولوية ؟ حقوق المؤلف ام حقوق القراء؟. الناشر العربي : القاهرة ، 1983.ص52.

29 : احمد ، سويلم العمري .حقوق الانتاج الذهني . دار الكتاب العربي : القاهرة .1967.ص30.

المدة طالما ان المؤلف مازال حيا ، وفي عام 1911 صدر قانون اخر لحماية المؤلفات الادبية ، الدرامية ، الموسيقية واعمال الهندسة والنحت والصور الفوتوغرافية وصور الحجر الخ " ويشترط القانون الجدة في الابتكار ومدة حماية هذا القانون 50 عاما بعد الوفاة وللورثة حق الاستغلال طيلة هذه المدة " (30) تآثرت الولايات المتحدة الامريكية بصور هذا القانون فاصدرت هي بدورها قانون حماية حق المؤلف عام 1790 واستمر معها حتى عام 1834 أما الدول الأوروبية فالقانون الأقدم فيها وأولها على الإطلاق هو القانون الفرنسي والذي أخذت منه معظم الدول الأوروبية . ولقد صدر ثلاث مرات الأولى كان سنة 1791 والثانية في 1793 واخرها عام 1957 وهو المعمول به في فرنسا الى يومنا هذا . حضيت الأعمال الأدبية والفنية بالحماية في الدول الأوروبية والأمريكية والاسكندنافية على غرار الدول الإفريقية التي لم تولى اهتماما لهذه الحقوق إلا في سنوات متأخرة مقارنة بالدول السابق ذكرها ، أما في الجزائر فأول قانون لحماية حقوق المؤلف كان سنة 1973 بموجب الأمر رقم 73-14 المؤرخ في 03/04/1973 بشأن حق المؤلف وآخرها كان بموجب الأمر 05/03 الصادر في 2003. تسمح هذه القوانين بحماية حقوق المؤلف

2-2 الطبيعة القانونية لحق المؤلف : مهما يكن المصنف ادبيا او فنيا فهو دائما

ثمرة فكرة وجهد انسان ، بل هو مظهر من مظاهر شخصيته بحيث يعبر عنها ويفصح عن كوامنها ويكشف عن فضائلها ونقائصها ، فحق المؤلف على مصنفه من هذه الناحية متصل اشد الاتصال بشخصيته فعلى قدر احترام الجماعة للفرد باعتباره كائن له حقوق مستقل ما عن الجماعة يزداد هذا وضوحا واستقرارا . ولقد آثرت تلك الطبيعة الخاصة لحق المؤلف على مصنفه كثيرا من الجدول القانوني " ولقد لوحظ بان حق المؤلف على مصنفه يختلف عن بعض الوجوه في حق الملكية المعنوية لانه حق مؤقت باجل يسقط بانقضائه في الملك العام ، بينما حق الملكية العادية حق دائم يتوارثه الخلف عن السلف " (31) كما ان حق المؤلف يتناول ناحية ادبية بمجته تحول للمؤلف وحده حق تقرير نشر مصنفه على الجمهور ، فلا يجوز للغير ان يغير فيه بالاضافة او الحذف او التحوير ، وهذا ما يعبر عنه بالحق الادبي كما ان حق المؤلف يتناول ايضا ناحية مادية اذا ما قرر المؤلف نشر مصنفه يجعل هذا الحق يدخل في ذمته المالية وهو ما يعبر عنه بالحق الادبي كما ان حق المؤلف يتناول ايضا ناحية مادية اذا ما قرر المؤلف نشر مصنفه يجعل هذا الحق يدخل

30 : احمد ، سويلم العمري . حقوق الانتاج الذهني . دار الكتاب العربي : القاهرة . 1967. ص 37.

31: انور ، طلبة . حماية حقوق الملكية الفكرية . المكتب الجامعي الحديث : الاسكندرية 2004. ص 69

في ذمته المالية وهو ما يعبر عنه بالحق المادي (32) ونتيجة لهذا الاختلاف في تحديد طبيعة حق المؤلف فقد ظهرت ثلاث نظريات في تحديد طبيعة هذا الحق وهي :

2-2-1- حق المؤلف من حقوق الملكية: يرى مناصري هذه النظرية ان

حق المؤلف هو من حقوق الملكية الفكرية وبالتالي فان خصائص حق الملكية هي خصائص هذا الحق ، ومرد هذه النظرية هو الفقه الروماني وكما سبق لنا ذكره في عناصر سابقة ، حيث انه يخلط بين الشيء والحق الواقع على ذلك الشيء ، فحق الملكية يقع على شيء مادي محسوس والحق بحد ذاته هو امر معنوي " حيث سبغوا خصائص الشيء المادي على الحق الواقع عليه ، اي محل حق الملكية بحيث اصبح حق الملكية ماديا كالشيء الواقع عليه " (33) وبالتالي قسم الرومان الحقوق الى حقوق مادية وهو حق الملكية وما عدا حق الملكية اعتبروها حقوقا غير مادية . ووفق اصحاب هذه النظرية فان " حق الملكية هو الحق العيني الذي يخول صاحبه من السلطات ما يمكنه من الحصول على منافع الشيء " (34) وبما ان حق الملكية قانونيا يمنح صاحبه سلطة الاستعمال والاستغلال والتصرف فقد راي جانب الفقه استنادا لما سبق ان حق المؤلف الذي يتمتع بالحق المالي على مصنفه ولما كان بإمكانه التصرف بالحق المالي فان ذلك من وجهة نظر الفقه كاف لاعتباره من حقوق الملكية ، كما ان الاشياء المعنوية تصلح لان تكون محلا للحقوق المالية وبالتالي من الجائز حجزها او التنازل عنها فمن هذا المنطلق نجد انه باعتبار حق الملكية معنويا فانه بذلك يمنح صاحبه اكبر قدر من الحماية والحقوق . " اذ هذا الحق يمنح صاحبه سلطان اوسع في الاستغلال والتصرف وبذات الاتجاه ذهب بعض رجال الفقه مؤيدين ان حق المؤلف من حقوق الملكية واستندوا الى ان الاستقلال والتصرف الوارد على حق الملكية يتمتع بها المؤلف ولو بدرجة متفاوتة " (35) بمقابل هذا فان الفريق الذي عارض هذه النظرية ولم يقبل اعتبار حق المؤلف من حقوق الملكية دال على صحة موقفه بالتمييز بين الشيء المادي والشيء غير المادي ، فالشيء المادي هو الذي يدخل في عالم الحس اي اننا ندركه بجواسنا الخمس ويمكن حيازته اي تملكه بالتعبير العام عندنا

32 : صوتية ، حقااص . شهرزاد، ذوادي.المعلومات الالكترونية بين حرية التداول وحق التأليف، مذكرة ليسانس،جامعة منتوري ، قسم علم المكتبات .2005، ص64

33: يوسف ، احمد النوافلة .الحماية القانونية لحق المؤلف .دار الثقافة : الاردن .2004.ص19.

34: سهيل حسين ، الفتلاوي .حقوق المؤلف المعنوية في القانون العراقي ، وزارة الثقافة : العراق ، 1978.ص 8

35: نفس المرجع .ص11

والاستثمار به في حين ان الحق غير المادي كحق المؤلف لا يمكن حيازته فهو شيء غير ملموس من ابتكار الذهن ، وترتبطا على ما سبق يرى هذا الفريق من الفقه ان " الشيء المادي يمتلك بجيازته واقتنائه في حين ان الشيء غير المادي كحق المؤلف يؤدي ثماره بانتشاره بين الناس ومعرفة اكبر عددهم به ، خاصة عندما يستقر باذهابهم ويقتنعوا به وعندما يمكن للمؤلف ان يتقاضى اجرا او مقابلا للعمل الذهني الذي قام به وهنا تدخل في الحق المالي للمؤلف(36)

2-2-2 حق المؤلف من الحقوق الشخصية: اساس هذه النظرية ينطلق من الحق الادبي للمؤلف والذي ينصب على محل حق المؤلف وهو انتاج فكري وذهني وبالتالي فهو لصيق بشخصية المؤلف ، فحق المؤلف هو الفكرة التي ابتكرها فكره وعقله سواء اكانت قطعة ادبية او نثرية او مسرحية ، نوتة موسيقية او اي مصنف اخر اما الحق المالي الواقع على هذا المصنف كاستغلال المصنف ماديا سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة فما هو الا مظهر لتداول هذا الحق . وباعتبار ان افكار الانسان هي جزء من شخصيته وملازمة له فالحق بالتالي لا تنفصل عنه وهي مرتبطة به وقد اعتبر ان الاستغلال المالي لهذا الحق مصدره المصنف ذاته الذي هو مظهر شخصية المؤلف وبالتالي فان " هذه الارباح لا تعدى كوالها مجرد ارباح مالية يجنيها المؤلف شالما شان الاسهم المالية للشركات والمؤسسات اما الحق اساس هذه الارباح وهو المصنف فهو بعيد عن الذمة المالية للشخص " (37) هذه النظرية تميل كثيرا نحو المؤلف والفوائد التي يحصل عليها مقابل ما يصيب الجماعة العامة من ضرر ، فمثلا" وفق هذه النظرية فان حق المؤلف بعد وفاته او اثناء حياته لا يمكن للدولة الاستيلاء عليه للمصلحة العامة مهما كان بالغ الاهمية" (38)

بالاضافة الى ما سبق فانه يؤخذ علة هذه النظرية ايضا بالان تقوم على الحق الادبي للمؤلف وتعليه على الحق المالي ، لا بل اكثر من ذلك فان هذه النظرية تمل الجانب المالي وهو مظهر استغلال المصنف سواء بطريق مباشر او غير مباشر . ونتيجة هذه الانتقادات التي لاقتها النظرية ظهر فريق من الفقهاء للتوفيق بين الحق الادبي والمالي للمؤلف ، فبعض الحقوق تنطوي تحت الحق المالي وبعضها الاخر معنوي وهي ما يعرف بالنظرية المزدوجة .

36 : نفس المرجع السابق.ص67

37- صونية ، حقا. شهرزاد، ذوايدي.المعلومات الالكترونية بين حرية التداول وحق التأليف.المرجع السابق.ص67

38- يوسف احمد، النوافلة . الحماية القانونية لحق المؤلف.المرجع السابق.ص22

2-2-3 حق المؤلف ذو طبيعة مزدوجة : يرى انصار هذا الاتجاه ازدواج حق المؤلف فلا يغلبون احدهما على الاخر ، وفي هذا الاتجاه ذهب الكثير الى القول بان طبيعة حق المؤلف هي طبيعة مزدوجة ، فالحق الادبي للمؤلف هو حق من الحقوق الشخصية مثل حق الابوة والحق المادي مستقل ايضا وقائم بحد ذاته ، فهو حق عيني اصلي وهو مال منقول . والحق المادي للمؤلف يختلف عن الحق الادبي ، اذ ان الاول يجوز التنازل عنه وهو مؤقت ينقضي بعد مدة معينة من وفاة المؤلف ، اما الحق الادبي فلا يجوز التنازل عنه وهو دائم ينتقل بالميراث في بعض جوانبه ويبقى حتى بعد انتهاء مدة الحماية التي حددها القانون ، لذا فان حق المؤلف هو حق مزدوج ، ولقد ايدت اتفاقية "بيرن" هذا الاتجاه حيث نصت المادة 1/6 : " ثانيا ووفقا لنظرية الازدواج فانه لا يمكن ان تجعل من حق المؤلف حقا مرتبطا بالشخصية لاننا نكون بذلك قد اهملنا احد جوانب الحق وهو الجانب المادي كما انه لا يمكن جعله حقا عينيا لانه يجد اساسه في الحياة والاستيلاء على شيء مادي ، بحيث ان حق المؤلف ليس شيئا ماديا انما هو نتاج فكر وعقل " (39) وعلى الرغم من ان حق المؤلف مزيج من الحق الادبي والمالي الا ان ذلك لا يعني [ما متساويان فالحق الادبي يسمو على الحق المالي وذلك لاختلاف الهدف بينهما ، فهو يحمي نتاج فكر المؤلف من التحريف والتعديل والتشويه كي يضل صورة صادقة عن افكاره ، اما الحق المادي فانه يهدف الى الاستغلال المادي للمؤلف وبالتالي فان المصالح التي يحميها الحق الادبي اسمى من المصالح التي يحميها الحق المادي .

2-3 محتوى حقوق المؤلف : معظم التشريعات والاتفاقيات تضمنت في نصوصها ما يشير الى ان حق المؤلف على مصنفه هو الحق الادبي والمادي ، فلنطلع على محتوى كل من هذين الحقين وبما يتميز كل واحد منهما .

2-3-1- الحق الأدبي للمؤلف : لم يتفق الفقه على تحديد معنى واحد للحق الادبي ، فذهب بعضهم الى القول بانه الدرع الواقعي الذي بمساعدته يثبت المؤلف شخصيته بمواجهة معاصره ومواجهة الاجيال الماضية والقادمة (40) وذهب اخرون الى ان الحق الادبي هو حق سلمي اكثر منه ايجابي ، كما سبق ذكره في عناصر سابقة . ولقد نصت اتفاقية بيرن على الحق الادبي للمؤلف ، فنصت المادة 06 على:

39-عبد الرشيد ، مامون شديد .الحق الادبي للمؤلف : النظرية العامة وتطبيقا .دار النهضة العربية ،[د.م] ،1987.ص.87

" بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف بل وحتى بعد انتقال هذه الحقوق فان المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسب المصنف اليه والاعتراض على تحريف او تشويه او اي تعديل اخر لهذا المصنف او كل مساس اخر بذات المصنف يكون ضارا بشرفه وسمعته "والحق الادبي للمؤلف هو حق لصيق بشخص المؤلف الذي لا يجوز التصرف فيه او التنازل عنه ولا يسقط بالتقادم واي تصرف يرد عليه يعد باطلا فهو امتداد لشخصية المؤلف وبه يظهر ابداعه الفكري في مصنفه ولقد اعترفت غالبية التشريعات به كما ان سقوط الحق المالي للمؤلف بمرور مدة معينة لا يعني سقوط حقه الادبي بالرغم من ان اتفاقية بيرن لم تستبعد سقوط الحق الادبي للمؤلف مع سقوط الحق المالي وهذا ماتضمنته المادة 2/6 من اتفاقية بيرن . ولقد عبرت المذكرة الايضاحية " لقانون حق المؤلف عن هذا العنصر الادبي بقولها : حق المؤلف يتناول ناحية اديية بحتة تحول للمؤلف وحده حق تقرير نشر مصنفه على الجمهور ونسبته الى نفسه وسحبه من التداول والزام الغير باحترام مصنفه ، فلا يجوز للغير ان يجري فيه تغيير بالاضافة او الحذف او التحوير وان هذا ما يعبر عنه بالحق الادبي droit moral ويترتب على ذلك النتائج التالية (41):

الحق الادبي للمؤلف يقتضي حرية المؤلف المطلقة في التفكير والابتكار فالمؤلف حر في التعبير عن رايه في حدود القانون ولا يجوز ان تملى عليه فكرة معينة ا وان تطلب منه نتيجة معينة يصل اليها بحثه او في مستوى معين(42) فلو فرضنا ان ناشرا عهد الى احد الكتاب بكتابة مقال او قصة ، ولكن الناشر وجدها دون المستوى الذي كان يتوقعه فلا يجوز له ان يرجع في اتفائه مع المؤلف ا وان يطاله بتعويض بحجة ان الانتاج لم يكن في المستوى الذي يتوقعه . ان في وسع المؤلف دائما ان يعدل عن ارائه التي انتهى اليها قبل اتمامها او قبل نشرها ، وللمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر بل ان من حق المؤلف ايضا ان يسحب مصنفه من التداول وان يدخل عليه تعديلات جوهرية حتى ولو تصرف في الحقوق المالية لكن على المؤلف ان يعوض الناشر تعويضا عادلا لا يقتضي مقدا . ويقتضي العنصر الادبي في حق المؤلف ان ينسب اليه مصنفه فمن حقه ان يضع عليه اسمه وتوقيعه ، كما انه من حقه من ناحية اخرى الا ينسب المصنف الى غيره ، فلو تنازل المؤلف عن حقه في الاستغلال المالي الى غيره ، فان حقه الادبي في ان ينسب اليه مؤلفه دائما لا يقبل التنازل الا اذا اختار

41- صونية ، حقااص. المرجع السابق.ص 69 .

42: جمال الدين ، العطيني . حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية .[د.ن].القاهرة ، 1974.ص 265.

المؤلف لاعتبارات خاصة به ان يخفي اسمه ا وان يستعمل اسما مستعارا فمثلا الادبية الفرنسية "جورج صوند" التي تكنى باسم رجل رغم ان اسمها الحقيقي "دور دييان" لانه في عصرها -القرن 17- لا يسمح للمرأة الفرنسية ان تكتب او تالف . يترتب على ذلك ايضا ان يكون المؤلف وحده صاحب الحق في ان يدخل عليه مايراه من تعديل او اضافة او حذف وان يكون له وحده الحق في ترجمة مصنفه الى لغة اخرى ولا يجوز لاي احد القيام بذلك الا باذن منه ، وكما يمكن الحذف او الاختصار في ترجمة المصنف مع ذكر ذلك حتى لا يكون للمؤلف اعتراض على ذلك . لا يجوز الحجز على حق المؤلف ، وانما يجوز الحجز على نسخ من المصنف التي تم نشرها ، ولا يجوز على المصنفات التي يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة انه استهدف نشرها قبل وفاته ، وكذلك فانه لا يجوز التصرف في مجموع النتاج الفكري المستقبلي . للمؤلف .

اذن اختصارا وتلخيصا لما سبق نجد ان الحق الادبي او المعنوي كما يشاء البعض تسميته يتميز بالميزات التالية :الحق الادبي لا يتقادم و لا يتغير و لصيق بشخصية المؤلف كما انه دائم وابدي والحق الادبي لا يقبل الحجز عليه .

2-3-1-1-1 حق المؤلف في نسبة مصنفه اليه :تعطي القوانين العربية لحماية حق

المؤلف الحق في ان ينسب اليه مصنفه وان يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة منه كلما طرح على الجمهور ولا يحق له التنازل على ذلك لغيره (43) وكما سبق ذكره فان اتفاقية بيرن نصت في المادة 6 ثانيا على انه " بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف بل وبعد انتقال هذه الحقوق فان المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبة مصنفه اليه ... " وحق المؤلف في نسبة مصنفه اليه او ما يعرف بحق الابوة اعترفت به معظم القوانين والاتفاقيات الدولية والتي ستعرض لها في الفصل الاخير بشيء من الايضاح والتفصيل وهذا الحق هو حق لصيق بالمؤلف ولعله اقل شيء يقدمه له [التمتع والقانون اعترافا له بالجميل ، وباعتبارنا من اهل الاختصاص " اختصاص المكتبات " ولما لنا من احتكاك مباشر بمختلف الاعمال الادبية والفنية في مختلف اشكالها لاحظنا ان هذا الاعتراف يجسد على المصنف بكتابة اسم المؤلف واسم عائلته اي لقبه ومؤهلاته وكلها تكون بارزة على الغلاف الخارجي للمصنف ان كان ورقيا او رقميا او الكترونيا وحتى على حوامل هذه المصنفات " وحق المؤلف في نسبة مصنفه اليه مقررة له في حالة حياته . واذا مات قبل الكشف عن شخصه فلورثته الحق في نسبة مؤلفه

43:عبد الرزاق ، مصطفى .المكتبات العربية في مطلع الالفية الثالثة ، المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، كتاب الوقائع ،مج2 : المشاركة .5-8 نوفمبر 2001.ص632.

اليه ما لم يكن المؤلف قد اوصى بغير ذلك(44)

2-1-3-2 حق المؤلف في تقرير نشر مصنفه: ينفرد المؤلف باستئثار حق تقرير

نشر مصنفه ، اي بتحديد وقت النشر وطريقة هذا النشر دون اجبار او تدخل من احد ، على اعتبار ان الحق في تقرير نشر المصنف وتحديد موعد ذلك وطريقته يدخل في خصوصيات المؤلف نفسه وبالتالي لا يكون لاحد سلطة عليه في طرح نتاج عقله وتفكيره للتداول الا اذا قرر هو ذلك او اذن لغيره بذلك ، والحق في تقرير نشر المصنف كونه احدي الصور الدالة على حق المؤلف الادبي ، فانه يختلف تماما عن حق المؤلف في نشر مصنفه الذي يدخل ضمن الصور الدالة على الحق المالي للمؤلف على اعتبار ان الحق في تقرير نشر المصنف يعتبر نقطة بداية في ممارسة الحق لنشر المصنف مما يعني ان الحق الاول يبقى حقا ادبيا خالصا ومتعلقا بشخصية المؤلف ومعتقداته وافكاره ، الى حين اتخاذ القرار القاضي بنشره فعلا وبالتالي امكانية استغلاله ماليا وبعد ذلك يبدأ الحق الثاني للمؤلف وهو حق مالي بحت . كما انه لا يمكن نشر المصنف الا بعد ان يكتمل انتاجه والمؤلف وحده هو الذي يقرر الموعد الذي يكتمل فيه مصنفه وله وحده الحق في تقرير نشره او عدمه ، وعند اكتماله يعلن المؤلف عن ولادته ، فعند اذن ياتي حق المؤلف في تقديم مصنفه للجمهور سواء بنشره او الاداء العلني وبذلك يكون للمؤلف وحده السلطة التقديرية والمطلقة في تقدير كل ذلك ولا ينازعه فيها احد او يجبره اي احد على فعل ما لا يريد ومالا يخدمه .

3-1-3-2 حق المؤلف في تعديل مصنفه: ان احقية المؤلف في نسب ابتكاره اليه

وتقرير كيفية وطريقة وموعد نشر مصنفه يعطيه بالضرورة الحق في اجراء اي تعديل على مصنفه سواء بالتغيير او الحذف او الاضافة ، ومنطقيا لا يجوز اجبار المؤلف على اضافة معلومات جديدة الى مصنفه او حذف بعض منها لسبب ما ، فهذا حق له وحده واجباره على غير ذلك فيه مخالفة للقانون ، ونشير الى انه قد يرى مثلا مؤلفا ما وبعد اكتمال مصنفه ان هناك فكرة ما قد وضعها ناقصة فيرغب بتعديلها بزيادة بعض الافكار عليها او يرى ان بالغ في عرض فكرة ما فيمكنه تعديلها بالحذف او التغيير الكلي ، او يرى انه قد تشدد وبالغ في راي واتضح له عدم صحة موقفه فيرغب في تعديل هذا الراي فله كل الحق في فعل ذلك وبكل حرية

44-عبد الله ، محمد الشريف .تشريعات حقوق التأليف في الوطن العربي : افاق تطورها في ظل الاتفاقيات العربية والدولية واستخدام تكنولوجيا المعلومات.المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات : كتاب الوقائع ، مج 2 : الشارقة 5-8 نوفمبر 2001.ص 633

2-3-1-4 حق المؤلف في الدفاع عن مصنفه :

طلما ان المصنف هو مرآة المؤلف الخاصة والوعاء الذي يحتوي على العناصر المكونة لشخصيته فان ذلك يستدعي اعطاء صاحبه الحق المطلق في دفع اي اعتداء او تشويه او تحوير قد يقع او يتعرض له المصنف بما لهذا الاعتداء او ذلك التحوير او التشويه من اضرار على شخصية المؤلف او سمعته او شرفه . وكما ان للمؤلف الحق في دفع الاعتداء عن مصنفه في حياته فان لخلفائه وورثته الحق في دفع هذا الاعتداء عن عمله بعد مماته ، فلهم الحق في التدخل ومنع اي تعديلات تغيير يقع على المصنف بعد وفاة المؤلف الا اذا تم هذا التعديل او التحوير من غيره باذن منه قبل وفاته ، او اذا تم في حالة ترجمة المصنف الى لغة اخرى ولم يكن هناك مساس بسمعة المؤلف ومكانته الثقافية ولا اخلال بمضمون المصنف اذا تم الاشارة الى مواقع هذا التعديل عندما لا يجوز للورثة التدخل لدفع الاعتداء .

2-3-1-5 حق المؤلف في سحب مصنفه من التداول :

كما اعطى القانون للمؤلف الحق في تعديل مصنفه اذا طرات بعض المتغيرات الاجتماعية او الفنية او العلمية او السياسية ، وسعيا وراء تحقيق التوازن بين المصنف والظروف المحيطة به ، فان القانون نفسه قد منح للمؤلف الحق في سحب مصنفه باثباتا من التداول اذا وجد ان ما يتضمنه المصنف لم يعد يساير الواقع الذي يعيش فيه ، او ان الاراء التي يتضمنها المصنف تخالف تطورات العصر .

2-3-2 الحق المالي للمؤلف (المادي) :

بمقتضى هذا الحق يكون للمؤلف حق استثمار مصنفه والحصول من وراء نشره او اذاعته او ترويجه او نسخه او السماح باستعماله على مداخيل مادية " مالية " وهذه الحقوق تخضع لجميع التصرفات القانونية وتشمل حق النشر اي حق طبع المصنف وتوزيعه وبيعه وله عدة صور هي

حق نشر السلسلة الاولى في جريدة او صحيفة او دورية

حق نشر المصنف على شكل كتاب

حق نشر الكتاب بعنوان اخر في بلد اخر

حق اعادة الطبع لمرات متتالية

حق ترجمة المصنف ونشره بلغة اخرى

حق الاذاعة والاداء التلفزيوني والتسجيل على الاسطوانات والكاسيطات والاشرطة

حق التمثيل المسرحي والسنمائي وحق التحوير والاعداد [الاطفال وطبع النصوص المختصرة والاشترك في كتب المختارات وهي ما يعرف بالحقوق المشتقة ولنا عودة لها في العناصر اللاحقة ، تميزا لها عما تقدم حيث يطلق عليها اسم الحقوق الاصلية،ومن الحقوق المالية اعطاء كل صاحب انتاج ذهني حق ابتكار واستغلال هذا الانتاج بما يعود عليه من ربح مالي ، وذلك خلال مدة معينة ينقضي هذا الحق بفوا[ا ومن حائص الحق المالي للمؤلف مايلي

عدم جواز الحجز على الحق المالي.

قابلية الحق المالي للتصرف.

انتقال الحق المالي الى خلف المؤلف.

الحق المالي حق مؤقت.

2-3-2-1 الحق في طباعة المصنف وايداعه واخراجه للجمهور

للمؤلف وحده الحق في طباعة مصنفه حسب ما يراه مناسبا واذاعه للجمهور فاذا كان الابتكار قصيدة او شعر مثلا فله وحده الحق بان يقوم بطباعتها واخراجها للجمهور على شكل ديوان شعر مطبوع يتضمن هذه الابداعات الادبية مما يسهل عليه اذاعتها واخراجها الى حيز الوجود الفعلي وعلى ارض الواقع وذلك من خلال نشرها وتعريف الناس [ا فيقبلون على قرائتها واقتنائها اذا كان الحق في استغلال المصنف ماليا هو حق خالص للمؤلف وحده والذي يخول له ان يختار استغلال مصنفه باي طريقة يشاء ، الا ان ذلك لا يمنع غيره من القيام بذلك ، اذا حصل على اذن كتابي للقيام بعملية الاستغلال من قبل المؤلف نفسه او ممن يخلفه من بعده اي ورثته . كما يجوز لورثة المؤلف المتوفي قبل قيامه باستغلال مصنفه عن طريق طبعه واخراجه للجمهور اي نشره الحق في القيام باستغلال مصنف مورثهم ماليا بالطريقة التي يرو[ا مناسبة ما لم يكن مورثهم قد اتفق خطيا قبل وفاته مع احد الاشخاص بشأن استغلال مصنفه ، ففي هذه الحالة لا بد من احترام رغبة مورثهم وتنفيذ هذا الاتفاق.

2-3-2-2 الحق في نسخ المصنف : ان اعطاء المؤلف الحق في اعداد

المصنف وطبعه واخراجه للجمهور يقتضي اعطاؤه حقا اخر يتبع حق نشر مصنفه ، وهو الحق في نسخ العدد المناسب من مصنفه حتى يتسنى له طرح مصنفه للتداول وفقا لما يراه مناسبا بالنسبة له ولمصنفه وامكانية تداوله . وحق النسخ يعتبر من الحقوق الخالصة

للمؤلف او من ياذن له بذلك ، وعليه فلا يجوز لاي شخص ممارسة هذا الحق الا بعد الحصول على اذن كتابي من المؤلف يسمح بموجبه هذا الاخير لحامله نسخ العدد الذي يراه مناسباً لترويج المصنف دون المساس بحقوق المؤلف الاخرى .

3-2-3-2 الحق في ترجمة المصنف : اذ اقر القانون باحقية المؤلف في نشر مصنفه ونسخه حتى يتسنى له استغلاله مالياً كما يشاء فانه يترتب على هذا الاقرار الحق في ترجمة عمله الى اللغة التي يراها مناسبة لتساعده في رواج عمله والاسراع في تداوله وتحقيق اعلى ربح ممكن نتيجة استغلال عمله . ويندرج تحت حق المؤلف في ترجمة مصنفه حقه ايضاً في اقتباسه او توزيعه موسيقياً اذا كان لحناً موسيقياً او اعادته توزيعه او اجراء اي تطوير اخر على المصنف كما ان حق المؤلف في ترجمة مصنفه يعتبر من ضمن الحقوق الخالصة له الا انه يجوز لاي شخص بعد حصوله على الترخيص من المسؤول المختص القيام بترجمة مصنف اجنبي الى اللغة العربية بعد مرور سنة واحدة على تاريخ تقديم طلب تصريح بترجمة من مؤلف هذا المصنف الاجنبي الحقيقي الى والى الجهة التي قامت بترجمة هذا المصنف الى اللغة العربية .

3-2-3-2 الحق بالتصرف في المصنف : يعطي القانون الحق للمؤلف في التصرف بمصنفه ، فيكون له الحق ان يميز لغيره استعمال نسخة او عدة نسخ من مصنفه وذلك ليقوم هذا الاخير بعرض المصنف على الجمهور وكذلك له الحق في نقل مصنفه الى الجمهور عن طريق التلاوة او الالقاء او العرض او التمثيل او النشر الاداعي او التلفزيوني او السنمائي او اية وسيلة اخرى ، وعليه فان للمؤلف الحق في اعطاء مصنفه لغيره اذا كان هذا الاخير ممن يشتغلون بعملية استغلال المصنفات او عرضها واداعتها للجمهور مع احتفاظ المؤلف بكامل حقوقه المالية الناتجة عن ذلك ويشترط لاتمام عملية التصرف بالمصنف ان يكون مكتوباً وان يحدد فيه المؤلف صراحة وبالتفصيل محل التصرف وبيان الغرض منه ومدة الاستغلال كما ان للمؤلف الحق وحده دون غيره في سحب مصنفه من التداول بشرط ان تتوفر لذلك اسباباً جديدة ومشروعة ودون ان ياتر ذلك على الحقوق التي الت الى الغير في الاستغلال المالي للمصنف من الناشر

4-2 المصنفات المحمية بموجب حقوق المؤلف : في العديد من الدول نجد ان قوانين حماية حق المؤلف فيها لم تنص تفصيلاً عن المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف ، لكن اعطت امثلة عنها فقط وتركت المجال لزيادة مصنفات اخرى يستوجب زيادتها في وقت ما ، ونفس الملاحظة بالنسبة لنصوص الاتفاقيات الدولية . سنحاول ذكر هذه المصنفات وفق تقسيمات موضوعية واردة في نص الامر رقم 03-05 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهي نفس تقسيمات الاستاذ الفاضل "عبد

الرحمان خلفي " في احدى كتبه المعنونة " بالحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق الآاورة " واخترنا هذا المؤلف لانه بالدرجة الاولى جزائري وكذلك درس في كتابه هذا التشريع الجزائري وحاول تقسيم هذه المصنفات بطريقة منطقية حسب رايبى وواضحة جدا مقارنة بمجموع المراجع التي حاولت الاطلاع عليها وفهم هذه التقسيمات فوجدت الانجع والابسط فيها هي هذه :

1-4-2 المصنفات الادبية والفنية: وتشمل المصنفات الادبية وكذلك الفنية

1-1-4-2 المصنفات الادبية: يقول الاستاذ عبد الرحمان خلفي في مرجعه المهمش له اسفل الصفحة: " هذا النوع من المصنفات يخاطب العقل باي صورة كانت ويؤثر فيه وفي تفكيره ويتم التعبير عنه اما عن طريق الكتابة فيسمى مصنفا مكتوبا واما شفاهيا ويكون شفويا وقد تشمل الحماية عنوان المصنف في حد ذاته اذا تميز بطابع الابتكار (45)

المصنفات المكتوبة: يتم استغلال هذه المصنفات من قبل الجمهور في شكل مكتوب أي الآ تلك المصنفات التي تصل " الى علم الجمهور عن طريق الكتابة " (46) وكي تحضى هذه الاخيرة بالحماية لابد ان تكون مبتكرة ، ابداعها فكر المؤلف وتكون هذه الاعمال المكتوبة اما اصلية او مشتقة .

1- المصنفات الاصلية: هي تلك المصنفات المكتوبة مهما يكن محتواها ، حقيقيا او خياليا وتوفرت فيها شروط الحماية القانونية -ولنا عودة لهذه الشروط في فصول لاحقة - .ويمكن ان تكون محاولات ادبية او بحوثا علمية او روايات او قصص وغيرها .وتظل محمية حتى ولو نشرت على شكل مقالات او اجزاء متفرقة على متن صفحات ، دوريات او مجلات او جرائد والمشرع الجزائري اعتبر برامج الحاسوب ايضا من بين المصنفات المكتوبة الاصلية اذا كانت باللغة المثبتة على سند معين ولنا عودة ايضا لها في فصول لاحقة وعند تعريف المصنفات الفرعية او المشتقة **2- المصنفات الفرعية (المشتقة)**: ونعني الآ تلك المصنفات التي نتجت عن مصنف اصلي عن طريق عملية تغيير مهما تكن اشكال هذه التغييرات ، في الشكل ، في المحتوى ، في اللغة ، في الكم المعلوماتي بالزيادة او

45: عبد الرحمان ، خلفي .الحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق الآاورة منشورات الحلبي الحقوقية .بيروت 2007.ص 16

46: نفس المرجع .ص 16

التقصان المهم - ما تظهر المصنف في قالب ووضع اخر يخول لاصحابه حقا جديدا لا يتعدى فيه على صاحب الحق في المصنف الاصيلي ولا يحدث ذلك الا بترخيص منه او من ورثته ، ويمكن لمؤلف المصنف الاصيلي اصدار مؤلف فرعي جديد وذلك مثلا بتقيقه او الزيادة فيه او الانتقاص او حتى الغاء فصول او مجموعة من المعلومات . ويكون المصنف الجديد الفرعي نتيجة لما سبق ذكره الان او عن طريق الترجمة او التجسيد كالتمثيل وتحويل العمل المكتوب الى عمل مسرحي او عمل فني اخر . اما الوجه الثاني الذي يمكن ان تظهر فيه المصنفات الادبية هو :

ب/ المصنفات الشفهية

وهي اعمال تصل الى الجمهور مشافهة ، اي - ما لا تنشر في شكل مكتوب لكن لا يعني ذلك - ما لا يمكن نشرها ، بل يمكن ان تصبح مكتوبة بمجرد تثبيتها وطبعها ونشرها . ومن امثلة هذه المصنفات والتي ذكرها العديد من التشريعات بما فيها القانون الجزائري من خلال الامر السابق ذكره هي :

- المحاضرات والخطب والمواعظ

- الاعمال الشفهية المشافهة وتضم :

المرافعات ، القاء الشعر ، التعليق على المباريات

ج/ عنوان المصنف

يحضى عنوان المصنف بالحماية القانونية كما هو الشأن في حماية المصنف بمحتواه ، ولا يكون ذلك الا اذا كان العنوان مبتكرا وفيه ابداع وليس مجرد عبارات عامة يمكن ان يتفطن لها اي شخص ويختارها كعنوان ، كما انه توجد عناوين تحمل اسماء اصحابها مثلا معجم الكيلاني ، اما قاموس اكسفورد او قاموس لاروس الفرنسي ، فكلها عناوين يعاقب كل من حاول عنونة مصنفه - كما هي . والمشرع الجزائري يحمي عنوان المصنف كما يحمي المصنف نفسه ولنا عودة لذلك في الفصل الاخير .

2-1-4-2 المصنفات الفنية

" ان ما تتميز به المصنفات الفنية هو مخاطبتها للحس الجمالي في الانسان وما يسمى بالتذوق ، بخلاف المصنفات الادبية التي تخاطب العقل والفكر " (47)

ولا يمكن ان يحمي هذا النوع من الاعمال ان لم يتم تنفيذه واتمامه كلية وهي :

1/ الاعمال الفنية الشائعة

وهذه بدورها تتضمن الاعمال المسرحية ، الاعمال الموسيقية والاعمال السنمائية

1-1- المصنفات المسرحية :

يظهر تجسيد هذه الاعمال بطرق شتى وبانواع كثيرة ، درامية او كوميدية ، إيمائية او ايجائية . وكلها يمنع نشرها في شكل مكتوب دون اذن من مؤلفها

1-2 - المصنفات الموسيقية:

هذا النوع من العمال يؤدي عن طريق اللحن ويكون مصحوبا او غير مصحوب بالكلام والعمل الموسيقي بطبيعته مؤلف من ثلاثة عناصر وهي اللحن : le mélodie وتوافق الالخان او الصوت armonie والوزن le rythme

1-2-1- اللحن:

ويعرف بالنغم ايضا وهو " عبارة عن عدد متغير من الاصوات المتلاحقة ، تخاطب الاحساس او التذوق عند الانسان وهو يدخل في حماية حق المؤلف "(48)

1-2-2- توافق الاصوات : يتولد من الاداء المتشابه لعدد من الاصوات ، ولا يكون محل حماية مستقلة الا اذا وقعت عملية دمج وتوافق الاصوات بالنغم واللحن فتكون بذلك مشمولة بالحماية القانونية (49)

1-2-3- الوزن : " يقصد به العودة المتلاحقة من زمن شديد الى زمن خفيف واذا كان الوزن منفصلا فلا يتمتع بالحماية اما اذا تطابق مع توازن الاصوات فيكون محلا للحماية لانه من ذلك تبدأ العمليات الابداعية (50)

47: Nicolas ,Topas. La contrefaçon et les œuvres d'arts. Thèse de DEA de droit pénal et science criminelles . Université Montpellier ; 2002.p 55.

متاحة على الموقع الالكتروني : <http://www.memoireonline.com>

48-Bernard ,Edelman.Droit d'auteur , doit voisins.Dallez.Paris .1993.p 71

49:نعيم . مغنغب . الملكية الادبية والفنية والحقوق الآاورة . ط2 مزادة ومنقحة . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت . ص 87.

50:نعيم . مغنغب . الملكية الادبية والفنية والحقوق الآاورة المرجع السابق . ص 88

1-3- المصنفات السينمائية : هذا النوع من المصنفات هو خليط من مجموعة مصنفات لمؤلفين ويلتقي في هذه المصنفات الاعمال الادبية بالفنية ولكن في النهاية تخرج للجمهور في شكل جميل على مسرح التمثيل ولا يمكن فصل هذه المصنفات عن بعضها ، لان نقص واحد منها يضر بالعمل . ولؤلفيه نفس الحقوق ولا يفصل نصيبهم في هذه الاعمال

ب / الاعمال الفنية المختلفة :

وتشمل هذه الاعمال كل من الرسوم والفن المعماري وكذا الرسوم البيانية والخرائط الطبوغرافية ومصنفات التصوير .

واخيرا تجدر الاشارة الى ان هناك من الاعمال التي لم تحظى بالحماية واكثرها شيوعا في كثير من التشريعات خاصة العربية وهي : " اعمال لا يدخل تطبيقها في نطاق المصنفات المحمية لا مجرد وثائق عامة تضعها الدولة فلا يتاثر بها فرد دون اخر بل هي حق شائع للجميع " (51) وهي " النصوص القانونية الصادرة بموجب مداولة البرلمان بغرفتيه مجلس الشعب ومجلس الامة وكذا المراسيم التنفيذية واللوائح الادارية الصادرة عن السلطة التنفيذية وكذا الاحكام والقرارات والاورام القضائية الصادرة عن القضاة والعقود الصادرة عن الادارات المحلية والوطنية . واخيرا المصنفات التي آلت الى الملك العام .

ثانيا : الحقوق المجاورة لحق المؤلف : لقد اقترنت حقوق المؤلف بحقوق اخرى مجاورة لها من منطلق انها هي ايضا تسعى الى اصال المصنف الى الجمهور والمساهمة في اخراجه الى ارض الواقع حتى يتم استغلاله لذى سنحاول عرض بعض التعاريف رغم ان هذا المصطلح تعوضه مصطلحات كثيرة في بعض التشريعات ومنها " الحقوق القائمة ، الحقوق المقرونة وهناك من يسميها بالحقوق المرتبطة " (52)

1-1-تعريف الحقوق المجاورة لحق المؤلف :

1-1-1-التعريف اللغوي : لاورة لغة مشتقة من كلمة الجوار ، اي الوجود بالقرب من الشيء ، فلا تندمج فيه ولا تنفصل عنه لوجود الشبه ، وكانت تطلق على طلاب الأزهر الشريف لأنهم كانوا يجاورون

51: عبد الرحمان ،خلفي .المرجع السابق.ص 23

52:محي الدين ،عكاشة .محاضرات في الملكية الفكرية الادبية والفنية .ديوان المطبوعات الجامعية : [د.م] ، 1999، ص 51.

1-2- التعريف الاصطلاحي: يعرفها الفقه بألفا: " تلك الحقوق المترتبة على

حق المؤلف والمشاقفة له في تحويل فني لهذا العمل ليقدمه للجمهور او تلك التسجيلات الصوتية المتصلة به " (54) وتعرف كذلك بألفا: "تلك الأعمال التي قد تدف إلى نشر المصنفات الأدبية والفنية دون إبداعها" (55) كما عرفها آخرون بألفا: "تلك الحقوق التي موضوعها نقل المصنفات الى الجمهور سواء كانت عن طريق الأداء أو التمثيل أو عن طريق التسجيل السمعي او السمعي البصري او عن طريق البث الإذاعي " (56) وهناك من يعرفها من خلال أصحاب هذه الحقوق أي بعدها كما فعل المشرع الجزائري في المادة 107 من قانون 17/03 واصحاب هذه الحقوق هم :-الممثلين المؤدين والمنفذين وتنصب حقوقهم على أدائهم

-منتجو التسجيلات السمعية والسمعية البصرية وهم ما يعرفون بأصحاب الفوتوغرام والفيديو غرام وتثبت حقوقهم على عمليات تثبيت الأصوات والصور أو احدهما على دعوات ويفصل الدكتور محمد السعيد رشدي في تعريفه للحقوق الآتية في المرجع المهمش له في اسفل الصفحة بقوله: " ان تعبير الحقوق الآتية هو من وجهة نظرنا تعبير موفق في الدلالة على المقصود صيغة "مجاورة" تعني الوجود بالقرب ، فلا هي حقوق مندمجة كل الاندماج في حقوق المؤلف ، ولا هي منفصلة كل الانفصال عنها ، بل يجمعها اطار واحد هو اطار الملكية الفكرية وهدف واحد هو نشر الابداع الفكري في الآتمع المعاصر ، كما ان صيغة "مجاورة" تعني في المعنى الآتية وجود ملامح مشتركة او متشابهة ، والفعل تجاور يعني الاختلاط بالجيران ومن الجمع بين المعنيين الحقيقي والآتية يتجلى المفهوم الكامل للحقوق الآتية من حيث ان الحقوق المماثلة التي تستند الى من هم مجاورون لبعضهم البعض تقابلها التزامات تتبع من مخالطتهم الضرورية " (57)

53: احمد زكي ، بدوي . المعجم العربي الميسر . دار الكتاب المصرية اللبنانية : [د.م] ، [د.س] ، ص 683.

54: محمود ابراهيم ، الوالي . حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية . [د.م] 1983 . ص 122.

55: محمد السعيد ، رشدي . حماية الحقوق الآتية لحق المؤلف . مجلة الحقوق الكويتية . ع 2 . 1997 . ص 654* : العيد ، شنوف . الحقوق الآتية لحق المؤلف وحمايتها القانونية . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير . فرع الملكية الفكرية . اشراف عمر الزاهي . كلية الحقوق . بن عكنون . الجزائر . 2003 . ص 655

56- العيد ، شنوف . الحقوق الآتية لحق المؤلف وحمايتها القانونية . مذكرة ماجستير في الملكية الفكرية . اشراف عمر الزاهي . كلية الحقوق . بن عكنون . الجزائر . 2003 . ص 8

57: محمد السعيد ، رشدي . حماية الحقوق الآتية لحق المؤلف . مجلة الحقوق الكويتية . المرجع السابق . ص 655

2- الاشخاص و المصنفات المحمية بموجب الحقوق المجاورة: هم

الاشخاص اللذين تكفل لهم الحماية بموجب هذا القانون ان توفرت فيهم الشروط اللازمة والتي يحددها القانون وفي التشريع الجزائري كما سبق ذكره فلقد حصرهم في ثلاث فئات ، فنانون الاداء و يتمتعون بالحقوق المادية والمعنوية وفئة منتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية ، و احيرا هيئات الاذاعة بحيث هاتين الاخيرتين لا تملكان من الحماية الا ما تعلق منها بالحق المادي فقط

2-1- فنانون الاداء ومصنفاتهم: عرفت اتفاقية روما سنة 1961 (دخلت حيز

التنفيذ سنة 1964) في اتفاقية حماية فنانى الاداء ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الاذاعة المتعددة كمايلي : " يقصد بتعبير فنان الاداء الممثلون والمغنيون والموسيقيون والراقصون وغيرهم من الاشخاص اللذين يمثلون او يغنون او يلقون او ينشدون او يلعبون ادوارا او يشتركون بالاداء باي طريقة اخرى في المصنفات الادبية او الفنية ". ولو عدنا للنصوص التشريعية الجزائرية لوجدنا في نص المادة 108 من الامر 03-05 السابق ذكره يقارب كثيرا في معناه ومدلوله محتوى هذه الاتفاقية ونصت هذه المادة على : " الفنان المؤدى هو الشخص الذي يؤدي اعمالا فنية او يقوم بعرضها او تمثيلها او غنائها او الذي يقوم بالموسيقى والرقص او باي طريقة اخرى يحددها القانون كالتلاوة والانشاد وغيرها من ادوار المصنفات الفكرية او المصنفات من التراث الثقافي التقليدي " اذن الاشخاص المحميون هنا هم :- الممثلون - المغنون -العازفون-الراقصون -المنشدون- المتلون . وبذلك تكون المصنفات الناتجة عن هذه الاعمال هي المحمية وهي التمثيليات والاغاني والمعزوفات والرقصات والاناشيد والتلاوات . ويشترط فيها عنصر الاصلة حتى يحميها القانون وان تكون نتاجا لمصنفات ادبية او فنية او مصنفات من التراث الثقافي التقليدي وان خرجت عن هذا النطاق فالقانون لا يحميها .

2-2- منتجى التسجيلات السمعية والسمعية البصرية ومصنفاتهم: وهي

ما يعرف بالفوتوغرام (photogramme) وهي كل تثبيت سمعي بحت للاصوات الناجمة عن تمثيل او اداء او اية اصوات اخرى ، وتاخذ هذا الوصف اي اصوات فوتوغرامية - الاسطوانات او اية دعامة عامة تحتوي على تسجيلا صوتيا وهي المصنفات المحمية في هذا النوع .وكذلك الفيديوغرام (vidéogramme) : فهو كل تثبيت سمعي بصري نجده في اشربة كاسيط او الاسطوانات او اية دعامة مادية اخرى (58) وهي المصنفات المحمية بموجب هذا القانون فعمل منتجى هذه المصنفات لا يتضمن اي ابداع فكري فهو الي محظ يثبت من خلاله العمل الفني على دعامة فقط .وحتى تحضى هذه المصنفات بالحماية استوجب ان تتوفر فيها الشروط التالية :

*القائم بالعمل اما شخص طبيعي او معنوي

* القيام بتثبيت صور واصوات

* ان يتم التثبيت تحت مسؤوليته

* ان يتم التثبيت لأول مرة طرف المنتج

* ان تعطى الصور محل التثبيت انطباعا بالحياة والحركة وتظهر هذه الاعمال في ثلاثة عوامل هي: الاسطوانة ، الاشرطة ، برامج الحاسوب ، اقراص الليزر

2-3- هيئات البث الاذاعي السمعي والسمعي البصري هناك من يطلق

عليها اسم هيئات الاذاعة والتلفزة ، وكذا مؤسسات الاتصال السمعي البصري ، لكن المشرع الجزائري اعتمد هذه التسمية اي "هيئات البث الاذاعي السمعي والسمعي البصري وفي الجزائر هي هيئات من المرافق العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري تابعة للدولة ، وحسب اخر خطاب للسيد رئيس الجمهورية الجزائرية مؤخرًا بمناسبة افتتاح مهرجان تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية في شهر افريل 2011 المنصرم قدم خطابا للامة ووعد بفتح مجال السمعي البصري الخاص لهيئات خاصة اي دخول القطاع للخصخصة . كما هم معمول به في العديد من الدول العربية الاخرى وهي هيئات تعمل على نقل الصوت والصورة معا ، كما تقوم بالنقل اللاسلكي للاشارات او الليف البصري او كابل اخر نقصد به نقل البرنامج وعرضه على الجمهور . ويعرفها المشرع الجزائري في نص المادة 117 من الامر 03-05 بما يلي : " تعتبر هيئة للبث الاذاعي السمعي او السمعي البصري الكيان الذي ييثر باي اسلوب من اساليب النقل اللاسلكي لاشارات تحمل اصواتا اوصورا واصواتا ، او يوزعها بواسطة سلك او ليف بصري او اي كبل اخر بغرض استقبال برامج مبنية الى الجمهور " وحتى تحضى هذه البرامج والمصنفات الناتجة عنها لا بد ان تتوفر فيها شروط وهي باختصار :

-صفة الهيئة

-القيام بعملية البث .وحسب المادة 117 السابق ذكرها نستنتج ان هناك عدة اشكال للبث السمعي والسمعي البصري : وهي البث السلكي والبث اللاسلكي ، والبث عبر الاقمار الصناعية

1- مفهوم تنازع القوانين :

يقصد بتنازع القوانين في القانون الدولي الخاص "ذلك التزاحم الذي يكون بين قانونين او اكثر من اجل حكم العلاقة القانونية ولا يقصد بها هنا المصارعة والغلبة لاحد القوانين بل نعني به التنازع بين القوانين اي مفاضلة واختيار انسب القوانين بحكم العلاقة القانونية التي يكون موضوع نزاعها ذا عنصر اجنبي" ويعرفه نفس المرجع على انه "هو تزام قانونيين متعارضين او اكثر لدولتين او اكثر بشأن حكم علاقة قانونية ذات عنصر اجنبي." (59)

وحتى نقول اننا امام مشكلة تنازع فيها قوانين لا بد من توفر الشروط التالية :

1- وجود علاقة قانونية ذات عنصر اجنبي

2- ان يفسح (يعطي) المشرع الوطني مجالاً لتطبيق القانون الاجنبي

3- ان يكون هناك اختلاف بين القانون الوطني والقانون الاجنبي

وهناك انواع عديدة من التنازع اهمها التنازع الداخلي وفيه الاقليمي والشخصي والثاني هو التنازع الدولي

2- القانون الواجب تطبيقه في مسالة التنازع في الملكية الادبية والفنية : على الرغم

من كثرة النظريات الفقهية المعالجة لمسالة تنازع القوانين الا ان كل دولة لها مطلق الحرية في اختيار الوسيلة التي ترتبها لحل هذا التنازع وفقا لما تراه محققا لسيادتها ومنسجما مع العدالة واقرار المساواة لكافة الافراد المتنازعين . "على الرغم من اختلاف الدول في طريقة واسلوب حلها لمسالة التنازع بين القوانين ، الا اننا نستطيع التاكيد على انه من المتفق عليه ان مسائل القانون الدولي الخاص وعلاقاته المتشعبة قد اتفق على القيام بتنظيمها عن طريق تخصيص قواعد قانونية لها تسمى قواعد الاسناد اي تلك القواعد التي ترشدنا الى القانون الواجب التطبيق على المسالة من خلال ضابط اسناد معين يتم معرفته من خلال دراسة نفس العلاقة محل البحث." (60) وهناك ثلاث وجهات نظر فقهية لحل تنازع القوانين في مجال الملكية الفكرية بصفة عامة وفي مجال حقوق المؤلف بصفة خاصة لكونها محل دراستنا وسنعرض كل نظرية على حدى .

59: الطيب، زروقي. القانون الدولي الخاص: تنازع القوانين. ديوان المطبوعات. الجزائر. 1999. ص 111

60: عامر محمود ، الكسلاي . القانون الواجب التطبيق على مسائل الملكية الفكرية . ط 1. دار وائل :عمان ، 2010. ص 5

2-1-تطبيق قانون بلد الاصل: وفقا لهذه القاعدة يرى الفقهاء ان القانون الواجب

التطبيق على حق المؤلف هو القانون المسمى بقانون بلد الاصل اي قانون البلد الذي تمت فيه اول عملية نشر للمصنف واستنادهم لهذا الرأي يعود الى الحجج التالية التي نذكرها اختصارا عن الاستاذ عامر محمود الكسواني في مرجعه المهمش له انفا

- "نشر الانتاج الادبي والفني وبرامج الحاسوب هو الذي يعطيه قيمة معينة واجبة الاحترام"

- "النشر هو الذي يجعل مفردات الملكية الادبية والفنية محلا للتداول والاستغلال والاستثمار"

- "المكان الذي ينشر فيه المصنف لأول مرة هو المكان الذي تبدو فيه القيمة الذاتية للمصنف في اطار العلاقات الاجتماعية ، فمنذ اللحظة التي ينشر فيها المصنف يمكن القول بانه قد اصبح مالا يجوز لصاحبه وللغير ان يستفيد منه ."

اذن من خلال ماسبق اذا قام المؤلف بنشر انتاجه في دولة معينة ثم قام بنشره مرة ثانية في دولة اخرى فان حماية حقوقه على هذا الانتاج يحكمها قانون الدولة التي تم فيها نشر انتاجه لأول مرة " لاسيما بالنسبة لمدة الحماية ونطاقها وموضوعها " (61) وكل من اتفاقية بيرن وجنيف تأخذ بهذا الرأي . لم يسلم هذا الرأي من النقد ، حيث اعترض عليه "لانه لايعبر عن رابطة حقيقية بين المصنف والدولة التي وقع فيها اول نشر وذلك في حالة اذا ما وقع اول نشر في دولة ما بصورة عرضية او بمحض الصدفة . كما انه بالنسبة للمصنفات الموسيقية والسنمائية كثيرا ما يتم اول عرض لها في مهرجان في دولة معينة لاتربطها بالمصنف ولا بمؤلفه اية صلة ، وعلى هذا فان الاخذ بقانون الاصل يؤدي الى ان يتوقف تحديد القانون الواجب التطبيق على الصدفة التي ادت الى اختيار دولة ما مقرا للمهرجان " (62) اضيف الى ذلك صعوبة تحديد قانون بلد الاصل اذا ما نشر المصنف في اكثر من دولة وفي نفس الوقت .

2-2-تطبيق بلد طلب الحماية: اتجه بعض الفقهاء الى تطبيق قانون بلد طلب

الحماية في حالة وقوع تنازع في مجال حقوق المؤلف على اساس " ان لحق المؤلف مقرر شان الحقوق التي ترد على اموال مادية ، ولكن هذا المقرر يتعدد بتعدد القوانين التي تحميه،ناهيك عن الاخذ بقانون بلد طلب الحماية ينسجم كثيرا

61:فؤاد،ديب.القانون الدولي الخاص: تنازع القوانين .جامعة دمشق،1997.ص 21

61: عامر محمود ، الكسواني . القانون الواجب التطبيق على مسائل الملكية الفكرية. المرجع السابق .ص 417-418.

مع تعلق حق المؤلف باعتبارات الامن المدني داخل الدولة والذي يوجب ان يكون القانون الاقليمي هو القانون الاولي بالتطبيق عند التنازع مع قوانين اخرى ."⁽⁶²⁾ والاستاذ عامر محمود الكسواني من بين المؤيدين لهذا الرأيء وحسب رايه يقول "وضع لنا معيارا رئيسا واخر احتياطيا ، يشكلان بمجموعهما اساسا متينا لتحدي القانون الواجب التطبيق على حق المؤلف ، فاذا كان المؤلف منشورا كان القانون الاولي بالاعتداد هو قانون البلد الذي تم فيه اول نشر ، اما اذا كان المصنف غير منشورا او كان لابد من تحديد بعض المسائل الاجرائية له وجب عندئذ الاعتداد بقانون البلد الذي يطلب المؤلف حماية مصنفه داخله."⁽⁶³⁾

2-3- تطبيق القانون الشخصي للمؤلف :

يتجه فريق ثالث لحل مثل هذا النزاع الى تطبيق قانون دولة المؤلف اي قانون الدولة التي يحمل المؤلف جنسيتها "لان المصنف هو نتاج الفكر وهذا الاخير من الامور اللصيقة بشخصية المؤلف وبالتالي فان خير قانون ينبغي تطبيقه في هذا الفرض هو قانون جنسية المؤلف "⁽⁶⁴⁾ ويكون هذا الرأي صائبا خاصة في حالة اذ لم ينشر المصنف بعد او عندما ينشر في اكثر من دولة في نفس الوقت . غير ان مايعاب على هذا الاتجاه هو صعوبة تطبيقه اذا كان للمؤلف اكثر من جنسية فايها سيعمل □ .

بعد عرضنا لمختلف وجهات النظر لحل مسالة تنازع القوانين التي تقع في مجال الملكية الفكرية الادبية والفنية نود ان نشير الى ان الرأي الغالب والذي تعتد به الكثير من الدول ان لم نقل معظمها هو تطبيق قانون الدولة التي تم فيها النشر لاول مرة وهذا مايؤكدده الاستاذ عامر محمود الكسواني في مرجعه السابق واستناده في ذلك □موعة من المؤيدين لهذا الرأي"وفقا لهذه القاعدة يرى الرأي الغلب من الفقه الى ان القانون الواجب التطبيق على حق المؤلف وبرامج الحاسوب هو القانون المسمى بقانون بلد الاصل اي قانون البلد الذي تم فيه اول عملية نشر للمصنف ."⁽⁶⁵⁾

62: عامر محمود ، الكسلاي . القانون الواجب التطبيق على مسائل الملكية الفكرية. المرجع السابق .ص.418

63: نفس المرجع .ص.418-419

64: نفس المرجع .ص.417

65: نفس المرجع .ص.415

الفصل الثالث: حقوق المؤلف في البيئة الرقمية

نبذة تاريخية عن شبكة الانترنت :

" بدأت شبكة الانترنت في 02 يناير عام 1969 " (1) عندما قامت وكالة مشروع الابحاث المتقدمة ARPA* التابعة لوزارة الدفاع الامريكية بانشاء شبكة حواسيب لوصول الادارة مع عدد من الجامعات والقطاعات العسكرية تفاديا منها ان تتعطل الاتصالات بينها عند حدوث الحرب واطلق على هذه الشبكة اسم ARPANET تم تضخمت هذه الشبكة بوصول الشركات التجارية ، وانتشارها خارج الولايات المتحدة المريكية ، " وتم تكليف مؤسسة العلوم الوطنية الامريكية NSF* بادارة 1984 " (2) بعد ان رات وزارة الدفاع الامريكية فصل الشق العسكري MIL NET عن الشبكة قامت NSF بتوصيل 5 حاسبات رئيسية لخدمة مركز البحوث الامريكية ، بحيث حلت هذه الحاسبات والتي تعمل بسرعة فائقة محل النظام السابق " اعتبارا من عام 1957 تزايدت اعداد المتعاملين مع هذه الشبكة ، خصوصا بعد السماح للأفراد العاديين باستعمالها " (3) فتتمت ولادة شبكة الانترنت بشكلها الجديد رسميا عام 1990 وحقت معدلات نمو مذهلة لمستخدميها ، " فعدد مستخدمي الشبكة يتضاعف سنويا منذ عام 1988 حتى بلغ ما يقرب من 80 مليون مستخدم في 1996 ويقدر عددهم بحوالي 200 مليون مستخدم في 2000 ويتوقع ان يصل العدد الى 300 مليون بحلول العام 2005 " (4) ويوجد حاليا اجهزة كمبيوتر متصلة بشبكة الانترنت في معظم الدول ان لم تكن كل دول العالم تقريبا ، وان عدد هذه الاجهزة يزداد بشكل سريع جدا ، وكما هو معروف لدى الجميع فانه في البداية كان بإمكان 4 اجهزة خادمة فقط ان توصل بشبكة الانترنت في حين تشير بعض الاحصائيات الى 100 قد وصلت الى 60 مليون جهاز 100 سنة 1999 ، وهذا التزايد يقابله تزايد في عدد المستخدمين ، اي ان العلاقة بين عدد الشبكات المتصلة بالانترنت والمستخدمين علاقة طردية " هناك 2 مليون مستخدم ينضمون الى شبكة الانترنت كل شهر ، اي بمعدل 46 مستخدم جديد كل دقيقة ، ويوجد اعلى عدد للمستخدمين في العالم في الولايات المتحدة الامريكية ويتوقع ان يصل العدد في الصين والهند اكبر من الولايات المتحدة الامريكية حسب تقرير رزنامة صناعة الكمبيوتر (www.c-i-a.com) وذلك لعامل التعداد السكاني والاستثمارات الضخمة في البنى التحتية (5). كما انه جاء في تقرير الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) لسنة 2000 ماييلي : " لقد استغرق وصول المذياع الى

1: محمد عبيد، الكعبي. الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الانترنت : دراسة مقارنة .دار النهضة العربية : القاهرة، 2005.ص21.

* ARPA: اختصار لـ the Advanced Research Project Administration ، مشروع شبكة الأبحاث المتقدمة .

2 :محمد سعيد ، سار . الانترنت : المنافع والمخاطر .دار سعد الصباح الكويت ، 1988.ص29.

* NSF: اختصار الهيئة القومية للعلوم . National Science Fondation .

3 : رمضان ، مدحت . جرائم الاعتداء على الاشخاص والانترنت .دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 29

4 : مجلة الامن العدد 313 . السنة السادسة والعشرون . فبراير 2001. عن محمد عبيد ، الكعبي . المرجع السابق

5: مصطفى ، السيد . دليلك الى شبكة الانترنت . دار الكتب العلمية : القاهرة ، 2000.ص15.

50 مليون شخص 38 عام ، والتلفزيون 13 عاما . اما الانترنت فقد اصبح يستخدمها عدد مماثل من الناس في غضون اربع سنوات فقط ، وفي عام 1993 كانت هناك 50 صفحة على الشبكة العالمية ، اما اليوم فهناك ما يزيد على 50 مليون صفحة وفي عام 1998 كان عدد الموصولين بشبكة الانترنت 143 مليون شخص فقط ولكن بحلول 2001 سيرتفع هذا العدد الى 700 مليون شخص ، وفي عام 1996 بلغت معاملات سوق التجارة الالكترونية 2,6 بليون دولار وبحلول عام 2002 من المتوقع ان يرتفع الى 300 مليون دولار ، واصبح للانترنت بالفعل نطاق من التطبيقات يفوق في اتساعه اي وسيلة أخرى سبق اختراعها من وسائل الاتصال " (6) .

تعتبر الجزائر من الدول المرتبطة بالشبكة "الانترنت" وكان اول ارتباط لها عام 1994 عن طريق ايطاليا ، وتقدر سرعة الارتباط بـ9600 حرف في الثانية ، وتم عن طريق مشروع التعاون مع اليونسكو ويهدف الى اقامة شبكة معلوماتية في افريقيا وتكون الجزائر هي المنطقة المحورية للشبكة في شمال افريقيا . في عام 1996 وصلت سرعة هذا الخط الى 64 الف حرف في الثانية وفي 1997 تم احداث خط اخر ، يمر على باريس وتم ربط الجزائر بواشنطن عن طريق الساتل "ام.اي.اي" الامريكي بقدرته بـ1 ميغابايت في الثانية في اية 1998 . واصبحت قدرة الانترنت في الجزائر سنة 1999 بقوة 2 ميغابايت ، وقد وصلت عدد الهيئات المشتركة في الشبكة سنة 1999 الى 800 هيئة من مختلف القطاعات سواء الجامعية او الطبية او الاقتصادية او غيرها ، بينما وصل عدد المستخدمين للشبكة بـ10 الاف مستعمل (7) .

تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في : 25 اوت 1998 الذي يحدد شروط وكيفيات ومنع استغلال خدمة الانترنت والذي يسمح بظهور مزودين اخرين الى جانب مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني . اذن رغم تاخر الجزائر عن مواكبة ركب تونس وشقيقها من الدول العربية الاخرى الا اننا تسعى جاهدة لتحقيق الافضل في مجال الربط بالانترنت . اذن اصبح الانترنت احد اهم مصادر المعلومات لابل اوسعها على الاطلاق وسهلت العديد من المعلومات وحلت الكثير من الازمات كازمة الوصول للمعلومة من الاشخاص في نفس الوقت ازمة التنقل والحيز المكاني وغيرها ونحن اليوم في 2011 نجد انفسنا في قرية صغيرة جدا تحت اناملنا بمجرد النقر على لوحة مفاتيح الحاسوب نجد انفسنا بصدد الولوج الى عالم افتراضي امتدادا لعالم حقيقي ملموس . فماذا نعني تقنيا بشبكة الانترنت ؟ وماهي اهم الخدمات التي تقدمها ؟ اذن شبكة الانترنت هي احد انواع الشبكات الواسعة النطاق ، وهي شبكة كمبيوتر عملاقة بل هي اكبر شبكات الكمبيوتر على سطح الكوكب . واسم انترنت internet مشتق من اللغة الانجليزية : interconnections network اي شبكة التشبيك ، ويعني اننا شبكة تربط مجموعة من أجهزة الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض وتستطيع تبادل المعلومات فيما بينها

6 : عمر محمد ، بن يونس . اتمتع المعلومات والحكومة الالكترونية . موسوعة التشريعات العربية [د.ن.] ، [د.م.] 2003 . ص 72 .

7 : كوثر ، مازوني ، الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية . دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2008 . ص 17 .

" كما اعتبر البعض ان كلمة انترنت الانجليزية الأصل واعتبروا أنّها اختصار مزجي للحروف الأولى من كلمتي international بمعنى دولي و network بمعنى شبكة " (8) " استخدم هذا المصطلح "انترنت" لأول مرة عام 1982 بواسطة Bobkaham و Vintcerf ثم أعلن عن استخدامه كوسيلة أساسية للاتصالات عام 1988 " (9) يقول الأستاذ هنري جوسلين (Henri Jouselin) " تقدم الانترنت في العادة كإلّا حقيقة ، على الرغم من كونها لا تتمتع بوجود فيزيائي ، إلّا فقط "مجرة" ترتبط فيها خمسة (5) ملايين مزود serveur و تسيير بطريقة لا مركزية " (10) ويصفها الأستاذ ارنود ديفور Arnaud Dufour بـ"إلّا : " ظاهرة تعددت العبارات في وصفها شبكة الشبكات بيت العنكبوت العالمية ، بيت العنكبوت الالكترونية ، والسيير سبائس (cyberspace) ويضيف الاستاذ قائلاً " وهي شيء موجود ، دون ان تكون شيئاً محددا فهي من ناحية شبكة خدمات معلوماتية عبر الكرة الارضية ، وهي في نفس الوقت مجرد مجموع لاجزائها المتعددة " (11) ويعرفها الباحث فيليب كو (Queau Philippe) : " الانترنت هي صورة من صور الطريق السريع للاعلام والمعلومات ... وهي في نفس الوقت حل علمي فعال لمشكل يصعب حله ، اتصال مرن وعالمي للمعطيات بين ادمغة الكترونية مختلفة التصور . " وتلخيصا لما سبق من تعاريف يمكن ان نخلص في الاخير الى تعريف مبسط وشامل للانترنت وهو "إلّا شبكة الشبكات (علما ان الشبكة هي مجموعة من العناصر المرتبطة ببعضها البعض) وهي عبارة عن مجموعة من شبكات الكمبيوتر المرتبطة فيما بينها ، وتشكل في الاخير هذه الشبكات الصغيرة (مقارنة بالانترنت) شبكة ضخمة عالمية تسمى الانترنت ، يستفيد كل افراد المعمورة من خدماتها إذا توفرت شروط الاتصال "إلّا والمتمثلة في اشتراك بخط هاتف ومودم وحاسوب .

2- خدمات شبكة الانترنت: لقد راج استعمال شبكة الانترنت انطلاقا من الخدمات التي تقدمها وتسعى لتقديمها لمستخدميها ، كما "إلّا تحاول من خلال كل الاطراف المكونة لها والمساهمة فيها تقديم الافضل والجديد دائما غير ان هذا لا يعني ان شبكة الانترنت هي بمثابة اسطورة مصباح علاء الدين السحري ومارده الفئوس في عصرنا هذا ، فهي لها سلبيات "إلّا وأكثر من ذلك جرائم تكتنف عالمها الافتراضي الرقمي وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل في العناصر الموالية ، وستتطرق لاهم الخدمات المقدمة عبر شبكة الانترنت والاكثر استعمالا

1-2: خدمة البريد الالكتروني : في اواخر سنة 1971 كان مخترع البريد الالكتروني المدعو راي تومليتسون يبحث عن طريقة للتفرقة بين اسم الشخص الذي يريد ان يرسل رسالة البريد الالكتروني واسم الجهاز الذي يستخدمه للقيام بذلك فوجه نظره الى لوحة المفاتيح ، التي كانت انذاك من نوع Model 33 Télétype وبدأ يبحث عن رمز مناسب من بين الرموز العديدة التي كانت عليها، فلفت نظره الرمز @ ولاحظ عدم امكانية استخدامه في اي اسم في اللغة الانجليزية كما انه معروف باللفظ AT فاستخدمه

8: عايض راشد ، عايض المري .مدى حجية الرسائل التكنولوجية الحديثة في اثبات العقود .رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 1998.ص31.

9: محمد السيد ،عرفة .التجارة الدولية الالكترونية عبر الانترنت .مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت .جامعة الامارات ،مايو 2000.ص 30

10: كـوثر ، مـازوني ، الشـبكة الرقـمية وعلاقتها بالملكية الفكرية .مرجع سابق .ص10.

11 نفس المرجع السابق.ص11

ويمكن استخدامه في كل اللغات (12) خدمة البريد الالكتروني هي اكثر الخدمات رواجاً واستعمالاً من طرف مستخدمي شبكة الانترنت ، حيث يمكن من خلاله ارسال واستقبال اية رسالة لاشخاص او من اشخاص في اي مكان في العالم في ثوان معدودة . وتكلفة زهيدة لا تتعدى تكلفة الربط بالشبكة ، كما انه يشبه في مبدا عمله صندوق البريد التقليدي الا انه يمكن ان ينقل بالاضافة الى النصوص المكتوبة صوراً واصواتاً ولقطات الفيديو . ويتكون عنوان البريد الالكتروني من شطرين هما عنوان المضيف واسم المستخدم

مثلاً : SONIA.HOG@HOTMAIL.COM

اسم الشركة المضيفة او النطاق اسم المستخدم

ويقصد باسم النطاق الاسم الذي يشير الى الحيز الذي تملكه مؤسسة معينة من فضاء الانترنت واسماء النطاقات كثيرة وهي

COM: اختصار Commercial للمواقع التجارية

Edu: اختصار Education للمواقع التعليمية

Gov: اختصار Government للمواقع الحكومية

Org: اختصار Organization لمواقع المنظمات

Net: اختصار Net Work مواقع شبكة

Biz: اختصار Businesses لمواقع الأعمال التجاري

Name: اختصار For Registration by Intitiduals للمواقع الشخصية

Aero: اختصار Air Transport Industry مواقع طيران تجاري

Coop: اختصار coopérât مواقع شركات او مؤسسات

Museum: اختصار museums مواقع متاحف

Pro: اختصار professionals مواقع المحترفين كالأطباء والمحامين ... الخ

2-2- المحادثات والاجتماعات :

□ هدف المحادثات والاجتماعات عبر شبكة الانترنت بصفة عامة الى اقامة علاقات

وفتح حوار ومناقشات بما يخدم اهداف المستخدم وتنوع المحادثات والاجتماعات حسب اعتمادها على الكلمة المنطوقة او المكتوبة فقط او على الصوت والصورة فالاولى يطلق عليها منتديات الحوار وهي التي تعتمد على الكلمة فقط المنطوقة او المكتوبة اما النوع الثاني فيطلق عليه اصطلاحا chat ويعتمد على الصوت والصورة او الصوت فقط.

2-2-1-منتديات الحوار: هي عبارة على مواقع الانترنت مصممة بحيث تتيح لزوارها تسجيل اسمائهم فيها

كمشتركين في حوارات تتم عليها ، بحيث يحجز كل منهم اسما خاصا به " كلمة سر " تسمح بدخوله الى الموقع وفي الحوار يتم طرح موضوع للمناقشة سواء كان سياسيا او اجتماعيا او عاما او خاصا للنقاش ويتم الرد عليه عندما يقرأه من يهمله الامر ويشارك فيها الشخص دون ان يضطر الى كشف شخصيته الحقيقية وبالتالي يستطيع ان يتكلم بحرية مطلقة دون خوف ويتم استغلالها كوسيلة للتعرف على اتجاهات الراي العام بشأن القضايا السياسية والاجتماعية والدينية وغيرها من الامور . غير ان هذه المنتديات يهددها خطر الفيروس ومن امثلة ذلك فيروس prette park المعروف الذي يحاول فتح قناة من خلال جهاز الحاسوب الشخصي الى فضاء الحوار على الانترنت ، مما يعني فتح انبوب يتم من خلاله نقل الملفات الرقمية من الى الحاسب الالى الرقمي المصاب دون علم صاحبه .

2-2-2-الاجتماعات عبر الانترنت: تتم الاجتماعات بشكل تفاعلي مباشر وحي سواء بالصوت

والكلمة فقط او بالصوت والكلمة والصورة ويشترط ان تكون الحواسيب الداخلة في عملية الدردشة متصلة بكميرات رقمية مدمجة او خارجية متصلة بالحاسب وشبابنا يستعمل هذه الخدمة لاغراض عدة وصلت الى بناء اسرة من خلال التعرف عن طريق الدردشة كما [1]هدمت اسرا ايضا لما تحويه من مخاطر واحتيال في استعمال مشاركة الصور او الفيديو وحفضها على ذاكرات الحواسيب واستعمالها كسلاح [2]ديد فيما بعد ..لذا لا بد ان تستعمل بطريقة حذرة جدا وفي اطار المعقول.

3-2-التسوق عن بعد:لقد بدأت الشركات بالسماح لعملائها بطلب بضائعهم عن طريق الانترنت حيث

يظهر المستخدم نموذج طلب شراء عند اتصاله باحدى هذه الشركات ويحتوي هذا الطلب على نوع السلعة وسعرها ومحتوي [3]وحتى التحذيرات الطبية المتعلقة [4] ، فيقوم الزبون بملا استمارة طلبه حسب رغبته مع وضع عنوانه ورقم بطاقته الائتمانية ليتم تحويل قيمة السلعة من حسابه المصرفي الى حساب الشركة والتي تقوم بدورها بايصال السلعة الى المستخدم وهذا ما يعرف بالتجارة الالكترونية غير [5]لا تخلو من الجرائم والتعديات الالكترونية واستغلال ارقام بطاقات الائتمان والتجسس على الزبائن وحتى تحويل رصيدها الى ارصدة مجهولة .لذا يجب التعامل بحذر مع هذا الفضاء الرقمي الافتراضي الذكي .

4-2-التعليم عن بعد: بعد تطور شبكة الانترنت وزيادة انتشارها ، اصبح تعبير المدرسة المنزلية [Home

School] منتشرا ، واصبح بمقدور الطلاب ان يتلقوا دروسهم وهم في بيوتهم عن طريق الخدمات التي تقدمها الانترنت والتي توفر جميع المعلومات التي يطلبها طلاب العلم في مختلف المراحل ، كما ان امكانية الاتصال بالمدرسين والخبراء والمستشارين اصبح اكثر سهولة ، واعتمد على فضاء خاص بالجامعات خاصة الاوروبية يعتمد مبدا التعليم عن بعد ايضا يعرف بفضاء ENT اي الفضاء الرقمي للعمل espace numérique de travail .

2-5- العمل عن بعد :

توفر الانترنت امكانية مواولة الاعمال عن بعد [Uniting m télécóm] وخصوصا الاعمال الادارية التي يمكن ان تنفذ في البيوت وتنقل الى مواقع العمل او المركز الرئيسي عن طريق الانترنت ، كما ساعدت الشبكة في ربط فروع الشركات في العالم وتنسيق العمل فيما بينها

2-6- اللعب والتسلية :

تتوافر على بعض المواقع في الانترنت الكثير من الالعاب بعضها مجاني والاخر تجاري ، يتم الاشتراك به عن طريق بطاقة الائتمان وهذه الالعاب من الممكن لعبها فرديا او جماعيا عن طريق عدة اشخاص وهو ما يسمى اللعب عن بعد.

2-7- خدمة بروتوكول نقل الملفات (FTP) :

يعمل بروتوكول FTP على تحديد طريقة تحويل الملفات من حاسوب الى اخر عبر الخطوط الهاتفية . " يمكن تحويل نماذج مختلفة وعديدة من الملفات الى الحاسوب . ويستعين المستخدم للقيام [بذا العمل برنامج ارشي ARCHIE وهو نظام استجوابي يساعد المستخدم في البحث عن ملف معين اينما وجد داخل الشبكة من خلال كلمات مفتاحية تعرف بالواصفات " (13)

3-صفحات الويب (world wide web) :

وهي النظام الاكثر شهرة في شبكة الانترنت اليوم في مجال البحث عن المعلومات وفي الاتصال والتبادل بداخل الشبكة ، ويعد نظام الويب اليوم اساس النمو الهائل لشبكة الانترنت وركيز[ا]. تم ابتكار نظام الويب في سويسرا في عام 1989 من قبل الاختصاصي في المعلوماتية الانجليزي TIM BERNERS والذي حصل مؤخرا في بداية عام 2004 على لقب " سير " من الامم المتحدة لعمله الرائد في تطوير هذه الشبكة ويلقب بابي الانترنت صمم برنامجا اطلق عليه اسم World Wide Web واختصارا هو www ويرتكز على فكرة تخزين معلومات مع القدرة على اقامة علاقات ترابطية مباشرة فيما بينها على غرار الترابط الحاصل في نسيج الشبكة التي يصنعها العنكبوت ومن هنا اتت تسمية WEB على هذا البرنامج الذي وزعه مبتكره مجانا عبر شبكة الانترنت في عام 1991 واعتمد في مرحلة اولى في عام 1993 من خلال برنامج التصفح Mosaic ثم لاحقا من قبل شركة نتسكايب [Netscape] الامريكية التي عملت على تعميمه ونشره فعليا من العام 1994 (14)

13:عبد اللطيف ، صوبي .المعلومات الالكترونية والانترنت في المكتبات .قسنطينة .مطبوعات جامعة منتوري ، 2001 ص 51.

14:ميشال عيسى ، طوني .التنظيم القانوني لشبكة الانترنت .صادر :لبنان .2001.ص.60.

4- المصنفات المحمية بموجب حقوق المؤلف على شبكة الانترنت :

شبكة الانترنت كما سبق ذكره عند تعريفها فهي مجموع شبكات مرتبطة فيما بينها والشبكة اصلا تكون مجموعة حواسيب اذن فالوحدة الاساسية في شبكة الانترنت هي الحاسوب وكما هو معلوم فالحاسوب يتكون من جزء مادي وجزء غير ملموس فالجزء غير الملموس منه كالبرامج والبرمجيات والتي تعتبر الفكر المحرك لجسم الحاسوب كما انه يتكون من اجزاء صغيرة جدا تساهم في عمله وتغذيته تعرف بالدوائر المتكاملة وكل هذه العناصر يطلق عليها اسم مصنف فما المقصود بالمصنف الرقمي ؟ وما هي انواعه على شبكة الانترنت ؟

4-1- مفهوم المصنف الرقمي :

المصنف الرقمي هو احد مفرزات التكنولوجيا الحديثة فهو لا يختلف في المبدأ اي المحتوى والتسمية عن المصنفات التقليدية كالكتاب والدورية والقطعة الموسيقية واللوحة الزيتية ، غير انه يختلف فقط في الحامل فبدل الحامل الورقي الذي تخط عليه كلمات اصبح الحامل رقما منذ نشأته كان نكتب فقرة من خلال لوحة مفاتيح الحاسوب ونحفظها في ذاكرته يكون الناتج ملف او نص الكتروني يحفظه ويسترجعه الحاسوب من خلال تحويل كلماته المدخلة باللغة الطبيعية الى لغة تفهمها الالة وهي اللغة الثنائية (0.1)، لذا سميت بالمصنفات الرقمية ، كما يمكن ان يكون للمصنف اصل ورقي مثلا ثم يتم ترقيمه بتمريره على جهاز المسح الضوئي فيصبح النص مرقما ورقما في الاخير ، وتعرفها الاستاذة الدكتورة العضوة في الجمع العربي للملكية الفكرية بعمان - وداد احمد العبدون - باختصار وبشكل مبسط جدا " المصنف الرقمي هو مصنف ابداعي عقلي ينتمي الى بيئة تقنية المعلومات ، والتي يتم التعامل معها بشكل رقمي " (15) فهذه المصنفات الرقمية منها ما هو محمي بموجب الملكية الفكرية الادبية والفنية (حقوق المؤلف والحقوق الماوردة) ومنها ما هو محمي بموجب حقوق الملكية الصناعية والتجارية ونحن في موضوعنا هذا لا يهمنا الا ما تعلق بحقوق المؤلف وما هو متاح على شبكة الانترنت كبرامج الحاسوب وقواعد البيانات والدوائر المتكاملة والتي حضيت بحماية دولية ، وحوامل المعلومات الحديثة ايضا و اسماء المواقع وعناوين البريد الالكتروني محمية بموجب حقوق الملكية الصناعية والتجارية

4-2 انواع المصنفات الرقمية المحمية بحق المؤلف :

توجد على الشبكة العالمية العديد من المصنفات الرقمية المختلفة غير انه سنحصر هذه المصنفات في الاصناف الرقمية التي يحميها القانون بموجب حقوق المؤلف ، ونشير انه هناك مصنفات محمية بموجب قوانين الملكية الصناعية والتجارية وهذه المصنفات لا يمكننا في بحثنا هذا واجمالا المصنفات

15: وداد ، احمد العبدوني .حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية : برامج الحاسوب وقواعد البيانات نموذجاً .المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية .البيئة المعلومات الامنة : المفاهيم والتشريعات والتطبيقات .06-07افريل 2010 -الرياض ص .4.

المعنية بالحماية هي : برامج الحاسوب ، البرمجيات ، قواعد البيانات ، والدوائر المتكاملة ، بالإضافة الى الملفات الرقمية لمصادر المعلومات التقليدية من الكتب الرقمية والدوريات والموسوعات وغيرها المتاحة عبر الشبكة في شكل رقمي حديث

4-2-1 برمجيات وبرامج الحاسوب : تعد اول واهم المصنفات المعلوماتية التي يجب توفير الحماية القانونية لها هي البرمجيات ، فهي الكيان المعنوي لنظام الكمبيوتر ، كما تضم برمجيات التشغيل المناط [16] اعادة عمل مكونات النظام معا وتوفير بيئة عمل و البرمجيات التطبيقية" (16). اذن فبرامج الحاسوب هي احد هذه المصنفات الرقمية التي تحميها القوانين الدولية والوطنية بموجب قانون حقوق المؤلف ، ففي البداية كان هناك اختلاف في طبيعة القانون الذي يحمي هذا الصنف من الاعمال الرقمية فغلبت الكفة القائلة [17] احمي بموجب حقوق المؤلف وهناك دول مازالت تحميها بموجب قانون الملكية الصناعية وتحديد ابراءات الاختراع ، والجزائر تحمي هذا المصنف بموجب قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة [18] اعتبره عمل ذهني فني في شكل عمليات منطقية متسلسلة . فبرامج الحاسب الالي هي عبارة عن : " تعليمات مثبتة على دعامة يمكن قرائتها لاداء واجب معين عن طريق نظام معالجة هذه المعلومات وقرائتها بواسطة الحاسب الالي فالحاسب الالي لوحده لا يمكن ان يؤدي الغرض المرجو منه ولا بد من وجود برامج تحركه " (17) اما فيما يخص برمجيات الحاسوب "computer software" فهو اصطلاح اعم واشمل من " برنامج كمبيوتر " " computer program" فالبرمجية يمكن ان تحمل في حزمها العديد من البرامج وتعرف في الاسواق باسم حزم البرامج software package ولا يمكن فصلها عن بعضها واعادة تثبيت كل برنامج على حدى على حاسوب اخر ومثال هذه الحزمة المشهورة "microsoft office 7.0" التي تضم برنامجا للطباعة microsoft word 7.0 " وبرنامجا للمحاسبة microsoft excel 7.0 " وبرنامجا للرسومات والطباعة microsoft power point 7.0 .

4-2-1-1 انواع البرامج : " لا توجد تقسيمات او تصنيفات علمية للبرامج وانما توجد من الناحية العلمية صورا مختلفة تظهر فيها البرامج ، تشير كل منها موضوعات ومسائل معينة في نطاق الاحكام القانونية " (18) برنامج المصدر : the source code وبرنامج الهدف the object code هو البرنامج في صورته الاصلية اي في صورته الاولى كما كتب اول مرة باحدى اللغات التي تكتب [19] البرامج عادة ... يطلق عليه ايضا الصورة القابلة للقراءة ادبيا human-readable (19)

16: هند ، علوي . حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الاساتذة الجامعيين .مجلة cybrarians الالكترونية .العدد 12 .مارس .2007 .ص 5

17: امجد ، حسان .مدى الحماية القانونية لحق المؤلف : دراسة مقارنة.رسالة دكتوراه في القانون الخاص .جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان .2008.ص 225.

18: فاروق ، علي الحفناوي .موسوعة قانون الكمبيوتر ونظم المعلومات .الكتاب الاول : قانون البرمجيات دراسة معمقة في الاحكام القانونية لبرمجيات الكمبيوتر .دار الكتاب الحديث .القاهرة .ص.85. محمد جماد . مرهج الهيبي . جرائم الحاسوب : ماهيتها ، موضوعها ، اهم صورها ، والصعوبات التي تواجهها .[د.ن] : [د.م] ،[د.س] .

وهذا التعريف يخص برنامج المصدر ، اما برنامج الهدف فيعرفه-نفس المؤلف في نفس المرجع بمايلي : " برنامج الهدف هو الصورة الاولية للبرنامج التي لا بد ان تحول بطريقة ما وباداة ما الى صورة اخرى يستطيع جهاز الكمبيوتر ان يقرأها ويتفاعل معها وينفذها .وهذه الصورة او النسخة الجديدة من البرنامج هي ما يعرف ببرنامج الهدف ويطلق عليها الصورة القابلة للقراءة عن طريق الالة machine-readable from .اذن فنسخة برنامج الهدف هي البرنامج الذي يتعامل معه الحاسوب " وكلا الصورتين من صور البرنامج تعد مصنفا في مفهوم قانون حق المؤلف يتمتعان بالحماية القانونية المقررة للمصنفات الادبية والفنية متى توافرت شروط هذه الحماية ، ولا فرق بينهما في طبيعة هذه الحماية او درجتها " (20)

1-برامج التشغيل والبرامج التطبيقية : وهذا التصنيف تم انطلاقا من الوظائف التي يؤديها كل نوع .تؤدي برامج التشغيل وظيفته تشغيل الجهاز والتحكم فيما يقوم به من عمليات داخلية ، وتسهيل تشغيل البرامج التطبيقية والاستفادة منها ، وهي تقوم بعمليات التنسيق والربط بين ذاكرة الكمبيوتر الداخلية وبين الاجزاء الخارجية منه (21) في السابق كان ينظر لهذه البرامج على انها لسيقة بالحاسب غير ان الامر تغير حاليا فظهرت برامج تشغيل مثل unix لتشغيل اجهزة مختلفة ولها نسخ متعددة كل نسخة جاهزة للعمل على جهاز معين دون غيره ثم ظهرت بعدها برامج NT وتصلح لكل الاجهزة ولعل اشهرها windows NT ومن قبل windows 95 وصولا اليوم الى windows 7 وحتى نسخة 2010.وفي حقيقة الامر فهذه البرامج " تضم البرامج التي يكتبها مصممي برامج الحاسب الالي " (22) وكتابة البرامج ليست بالعملية السهلة بل تاخذ قدرا كبيرا من الجهد والوقت والتفكير لذلك فهي تستحق ان يحميها القانون واهم مراحل كتابة برنامج هي :

- 1- اعداد وصف تفصيلي للمشكلة بعد جمع كافة البيانات الخاصة بالمشكلة لان المعلوم هو ان كل مشكلة تستلزم حولا معينة تختلف عن الحلول التي تستلزمها مشكلة اخرى
- 2- اعداد الخطوات الحاسوبية المنطقية الخاصة بحل المشكلة المعروضة والتي تعرف بالخوارزميات نسبة الى العالم العربي المتخصص في الرياضيات الخوارزمي
- 3- اعداد خطوات التسلسل المنطقي للحل في صورة اشكال رمزية متعارف عليها دوليا .
- 4- كتابة البرامج على ضوء هذه الخريطة في صورة برنامج المصدر (23) اما البرامج التطبيقية فهي " برامج مصممة ومنتجة لتؤدي وظائف معينة تستجيب لاحتياجات العملاء ومتطلبهم " (24)

20:فاروق ، علي الحفناوي .المرجع السابق ص85

21:فاروق ، علي الحفناوي .المرجع السابق ص88

22:..محمد جماد . مرهج الهيتي . جرائم الحاسوب : ماهيتها ، موضوعها ، اهم صورها ، والصعوبات التي تواجهها .[د.ن] : [د.م] ، [د.س] . ص46.

23: محمد حسام ، محمود لطفى .الحماية القانونية لبرامج الحاسب الالكتروني .دار الثقافة ، الازارطة .1987. ص 8.

24:محمود عبد الرحيم ، الديق .الحماية القانونية للملكية الفكرية في مجال الحاسب الالي والانترنت .دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية .2005. ص14.

، وتعمل برامج التطبيقات في بيئة نظام تشغيل الحاسب على خلاف نظام التشغيل الذي يعمل بشكل مستقل ،
والبرامج التطبيقية يتم تحميلها عند الاحتياج إليها .وفيما يلي بعض الأنواع الشائعة لبرامج التطبيقات :

كمعالجة النصوص او ادارة قاعدة البيانات ،وتعمل برامج التطبيقات في بيئة نظام تشغيل للحاسب على خلاف
نظام التشغيل الذي يعمل بشكل مستقل والبرامج التطبيقية يتم تحميلها عند الاحتياج إليها .وفيما يلي بعض
الانواع الشائعة لبرامج التطبيقات فهي " برامج مصممة ومنتهجة لتؤدي وظائف معينة تستجيب لاحتياجات العملاء
ومتطلباًم "كمعالجة النصوص او ادارة قاعدة البيانات

ب- قواعد البيانات : سنتطرق لها بنوع من التفصيل في العناصر الموالية لاهميتها " يستخدم تطبيق قاعدة
البيانات لتنظيم مجموعات البيانات على الحواسيب ومتابعة وادارة معلومات الاتصال والتحكم في المخازن ... ومن
اكثر تطبيقات البيانات شيوعا برنامج "microsoft access" (25) وهناك قواعد بيانات متخصصة مثلا لاعداد قوائم
الرواتب لادارة حسابات المبيعات ورواتب الموظفين ويوجد منها العديد من برامج المحاسبة وقوائم الرواتب

ج- برامج متصفحات الويب : برنامج لتصفح المواقع على شبكة الانترنت وهو يتيح للمستخدم التفاعل مع
مواقع الويب ، واستعراض النصوص والصور فيها ، كما يتيح حجز الفنادق وتذاكر السفر بالطائرات ، وشراء السلع
عبر الانترنت .ومن اشهر هذه البرامج "microsoft internet explorer" (26) وفي واقع الامر نلاحظ ان البرامج التطبيقية
عرضة للنسخ اكثر من برامج التشغيل ، وغالبا ماتكون هي المقصودة عند الحديث عن قرصنة البرامج والنسخ
والحماية القانونية وما الى ذلك الا انه " ليس هناك فرق في مفهوم الحماية القانونية بين برامج التشغيل والبرامج
التطبيقية فكلاهما تتمتع بالحماية القانونية " (27)

د- المايكروكود : يعتبر المايكروكود اصغر صورة من صور البرامج واخر مستوى يمكن ان تصل اليه عمليات البرمجة
داخل وحدة المعالجة المركزية CPU ويعرف المايكروكود بانه " نظام شيفرة CODE مصغر لعمليات فرعية او جزئية داخل
الكمبيوتر ويحمل برنامج المايكرو كود على رقيقة من رقائق السيليكون silicone chip توضع داخل المعالج الدقيق
micro processor وتتضمن مجموعة من التعليمات instructions لتشغيله وتوجيهه " (28) وهو محمي قانونيا بموجب ان
نصوص القانون لا تفرق في مجال الحماية بين انواع البرامج على اساس الوظيفة التي تؤديها كل منها في نطاق الجهاز

25: مصطفى ، محمود موسى .التحقيق الجنائي في الجرائم الالكترونية .[د.ن]، [د.م].ص 51.

26: نفس المرجع .ص 51

27: فاروق ، علي الحفناوي .قانون البرمجيات ، المرجع السابق .ص 89

28: فاروق ، علي الحفناوي .قانون البرمجيات ، المرجع السابق .ص 89

هـ- ألعاب الفيديو: من منا كبارا وصغارا لا يعرف لعبة الكترونية ، فان لم تكن على شاشة الحاسوب ، او التلفزيون فهي على الاقل معروضة في برامج اللعب الموجودة اصلا على هواتفنا المحمولة ، وتختلف كل واحدة عن الاخرى في مواضيعها وصورها وتقنياتها ووسيلة عرضها وهي من اولى المصنفات الرقمية الخاصة بالحاسوب التي عرفت طرحا كبيرا لها امام القانون في كل من امريكا وانجلترا .لا تعرضت لهجمات شرسة من قبل قراصنة البرامج وذلك لسببين : "العائد الاقتصادي الكبير لهذه المنتجات بسبب رواجها الكبير وكذلك لسهولة نسخ هذه البرامج لاسباب تقنية معينة " (29) والمثير في هذه الالعاب هو طريقة عرض هذه الصور المتحركة والتي تستهوي الناس وتجلبهم وليست فنيات البرمجة . " لذافان العنصر الاساسي في هذه البرامج- من وجهة نظر القانون - هو الصور والاشكال وليس فنيات البرمجة ومن ثم فان الصورة الاساسية للحماية لهذا النوع من البرامج في بعض النظم القانونية الرئيسية في العالم مثل القانون الامريكي والانجليزي هي الحماية التي يقرها القانون للمواد والاعمال السمعية والبصرية " (30)

و: اشباه الموصلات semiconductors: وتعرف ايضا بالموصلات احادية الاتجاه ، فهي عبارة عن مواد صلبة (مادة الجرمانيوم او السيليكوم) تستخدم في التحكم في انسياب التيار الكهربائي في جهاز الكمبيوتر ، ومن هذه المواد تصنع الرقائق التي تعتبر عصب صناعة الحاسب الشخصي كما تصنع منها الدوائر المتكاملة INTEGRATED CIRCUITS وتحتوي هذه الرقائق وتلك الدارات على برامج كمبيوتر تتحكم في طريقة عملها وهذه الرقائق هي قطعة معدنية مسطحة مصنوعة من مادة السيليكون تحوي دائرة كهربائية متكاملة صغيرة ، تتوفر لها حماية قانونية ، مستقلة عن برامج الكمبيوتر الذي تحتويه وذلك بمقتضى تشريعات واتفاقيات دولية سنت خصيصا لحماية هذه الشريحة الرقيقة العجيبة (31). اذن فبرامج الحاسوب محمية قانونا وبكل انواعها السابقة الذكر وذلك بموجب حقوق المؤلف ، كما سبق ذكره فهناك من الدول من تحمي برامج الحاسوب بموجب براءات الاختراع " كما ان عقود البرامج من اهم الوسائل القانونية لحماية البرامج (32) والجزائر من بين الدول التي تفتنت ولو مؤخرا الى ضرورة حماية برامج الحاسوب وذلك وفقا لقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة 03-05 وفي مادته الرابعة تحديدا ولنا عودة لها في الفصل الاخير .

29: فاروق ، علي الحفناوي .قانون البرمجيات ، المرجع السابق .ص 91

30: فاروق ، علي الحفناوي .قانون البرمجيات ، المرجع السابق .ص 92

31:فاروق ، علي الحفناوي .قانون البرمجيات ، المرجع السابق .ص 91.

32:فاروق ، علي الحفناوي .موسوعة قانون الكمبيوتر ونظم المعلومات .عقود الكمبيوتر .الكتاب الثاني .ج 1 عقود البرمجيات .دار الكتاب الحديث : القاهرة 2003.ص 342.

4-2-2 قواعد البيانات: بعد هذا المصنف من بين المصنفات الرقمية التي اهتم

المشروع الاجنبي وكذلك الجزائري مؤخرا حتى ولو لم تذكر في بادئ الامر باسمها صراحة وتم التطرق اليها انفا عند ذكر اهم الواجه التي تظهر فيها برامج الحاسوب. ويعرفها قاموس مصطلحات الحاسب الالي بالـ " اسلوب تنظيم البيانات في شكل ملف اساسي ضخم يتيح التعامل مع البيانات بطريقة شمولية تلبي الاحتياجات المختلفة لمتخذ القرارات ، وتدعى ايضا "بنك المعلومات " وهو مجموعة البيانات عن مجالات النشاط في المؤسسة او المنظمة مخزنة باستعمال احدى وسائل التخزين المباشر " (33) ولم يرد ذكر قواعد البيانات في كل من معاهدة بيرن او معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (سنتطرق لها في الفصل الاخير بالتفصيل) وانما جاء النص في المادة الثانية فقرة (5) من معاهدة بيرن على تمتع " مجموعة المصنفات الادبية او الفنية لدوائر المعارف والمختارات الادبية التي تعتبر ابتكارا فكريا بسبب اختيارها وترتيب محتوياتها ... " اي انه لم يفصح ولم يعبر عنها مباشرة باسمها بل تم استنتاجها من عبارة " تعتبر ابتكارا فكريا بسبب اختيارها وترتيب محتوياتها ... " وهذا هو مبدا عمل قواعد البيانات ونشير الى انه تتمتع بالحماية فقط البيانات هي احدى الاشكال التي تظهر فيها برامج الحاسوب ، اذن فهي اساسا " احدى صور البرمجيات بالمعنى الواسع وهي صورة من صور الانتاج الفكري " (34) كما انه يجب ان يتوافر فيها شرط الاصلية اللازم في حق المؤلف اي شرط الابتكار ، اما مجرد تجميع بسيط للبيانات فهذا لا يخضى بالحماية القانونية. وهذا ما اكدته المحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية في احدى قراراتها من ان " مجرد الترتيب الابجدي لاسماء وارقام المشتركين في التليفونات لا يتمتع بحماية حق المؤلف وقررت ان ترتيب الحقائق بطريقة مباشرة لا تعد اعمالا اصلية من التأليف في اطار مفهوم قانون حق المؤلف " (35) وتعرفها ايضا ديالا عيسى ونسه بالـ " اعمال اختيار وجمع وتجميع لمؤلفات ادبية او فنية او موسيقية او لبرامج الحاسب الالي ا ولاية بيانات اخرى كالنصوص والصور والوثائق والارقام والوقائع ، يجري ترتيبها وتخزينها بصورة منظمة ومنهجية ، ولا يمكن الوصول اليها واسترجاع المعلومات منها بالوسائل المعلوماتية او باية وسيلة اخرى " (36)

33: الكيلاني. معجم الكيلاني لمصطلحات الحاسب الالكتروني. ط2. مكتبة لبنان : لبنان ، 1998. ص108.

34: نفس المرجع. ص.267.

35: كارلوس م، كوربا. ترجمة احمد، عبد الخالق ، حقوق الملكية الفكرية. دار المريخ. [د.م]. 2000. ص158

36: ديالا. عيسى ونسه. حماية حقوق التأليف على شبكة الانترنت : دراسة مقارنة. المنشورات الحقوقية صادر. بيروت. 2010. ص39.

وقواعد البيانات من أكثر المصنفات الرقمية المستعملة في شبكة الانترنت ، لذا وجب حمايتها من الاخطار المحدقة بها تقنيا وكذلك قانونيا. ولا يجب الخلط بين محل الحماية في قاعدة البيانات ، فالمحمي في قاعدة البيانات هو المحتوى في حد نفسه اي البيانات. والمعلومات المرتبة والمصممة والمنظمة بطريقة معينة وليس البرامج التي تستخدم في ادارة وتشغيل القاعدة ، فهذه محمية بموجب القانون بتشغيل ، ولقد سبق التفصيل في ذلك في حماية برامج الحاسوب . كما ان قاعدة البيانات قد تتضمن في طياتها مصنفات يحميها القانون كتجميعها مثلا لنصوص من كتب محمية اصلا بمقتضى حق المؤلف ، في هذه الحالة فحماية هذه النصوص تظل سارية المفعول وبشكل مستقل عن حماية القاعدة ككل وتسري في حقه مدة الحماية المقررة له قانونا في حين انه اذا اجتهد مصمم القاعدة (صاحبها) وزاد او غير في المصنف (النص) طبعاً باذن من صاحبه (المؤلف) فيعتبر ذلك عملاً مبتكراً يحضى بالحماية القانونية المقررة للقاعدة " فمن المعروف ان تشريعات حق المؤلف تورد عادة قاعدة عامة مفادها شمول الحماية القانونية للاتجاه الفكري المبتكر ايا كان نوعه او طريقة التعبير عنه او الغرض من تصنيفه او اهميته ، بشرط ان تتميز هذه المصنفات بطابع ابتكاري " (37) وفي مجال تخصصنا اي " فقواعد البيانات جد مهمة ويستعين بها اخصائي المعلومات لما تقدمه له من اختصار للوقت والجهد في عملية تخزين واسترجاع المعلومات ، ناهيك اذا كانت قاعدة البيانات متاحة على شبكة الانترنت فذلك يسهل الوصول الى المعلومات أكثر . وهذا ما يؤكد ايضا الدكتور عبد المالك بن السبتي في احد مؤلفاته المذكورة في الهامش ادناه : " تعتبر قواعد وبنوك المعلومات خزانات ثرية وقيمة في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي وتشكل بنوك المعلومات جزءا اساسيا وهاما من انظمة المعلومات المختلفة وخاصة في عصر تزايد عدد المستخدمين للشبكات المعلوماتية المخالفة ، المحلية والدولية " (38) كما يصنف الدكتور بن السبتي بنوك المعلومات وفقا لعدة معايير وهي:

4-2-1- تصنيف بنوك المعلومات : (39)

1- حسب المحتوى المعلوماتي : معلومات وثائقية فقط ، تحتوي على بيانات

ومعلومات

37: فاروق ، علي الحفناوي . موسوعة قانون الكمبيوتر ونظم المعلومات . عقود الكمبيوتر . الكتاب الاول . المرجع السابق . ص 5

38: عبد المالك ، بن السبتي . محاضرات في تكنولوجيا المعلومات . ج 1 . جامعة منتوري ، قسنطينة (الجزائر) . 2004 . ص 134 .

39: عبد المالك ، بن السبتي . محاضرات في تكنولوجيا المعلومات . نفس المرجع ص 134 ، 135 . والمرجع الاصلي حسب هذا المرجع هو : هيفاء ، ايوب حجازي . قواعد البيانات . مجلة العربية للارشيف والتوثيق والمعلومات . 2000 ع 7-8 ص 60 .

اولية،معلومات مزودة بانظمة خيرة ، معلومات مزودة بقواعد المعرفة ،معلومات مزودة بقواعد الذكاء الاصطناعي

ب -حسب الوظيفة: وتنقسم الى :تعليمية تكون لاغراض التعليم باشكاله ومراحله المختلفة وبحثية وهي خاصة بالابحاث العلمية البحتةوتجارية : وتنشا هذه البنوك لاغراض تجارية من قبل مكاتب وشركات تجارية

ج-حسب دورها: عامةومتخصصة

د-حسب ثبات محتواها: قسمها الى ستاتيكية حيث تكون المعلومات على شكل ملفات للقراءة فقط غير قابلة للتغيير ، ومنها ما يمكن ان تكون متغيرة كان تكون موجودة على شكل ملفات نصية .(40)و ديناميكية : وهنا يمكن ان تكون على شكلين -النوع الاول يستخدم برامج قواعد المعطيات فقط اما النوع الثاني فانه يستخدم اضافة الى ذلك البرامج الحاسوبية المتنوعة والمكتوبة باحدى لغات البرمجة.

هـ-حسب نوعية المؤسسة الام: وهي بنوك تاخذ اسم المؤسسة المنتجة لها مباشرة مهما كان نشاطها او نوعها

و-حسب نوعية الموضوع المعطى: اي ان كل قاعدة تختص بمجال معين فهناك قواعد وبنوك معلومات خاصة بالتجارة ، بالطب ، بالهندسة ،...الخ اذن قواعد البيانات او بنوك المعلومات يحميها القانون بموجب قوانين حقوق المؤلف ، ونشير ان الجزائر تحمي هذا المصنف الرقمي بموجب نفس الحقوق وفي الامر رقم 05/03

4-2-3 المؤلفات المتعددة الوسائط كما سبق وان ذكرنا فان شبكة الانترنت تحمل في فضائها الافتراضي الرقمي الشاسع العديد من المصنفات الرقمية فمنها المحمية قانونا ومنها ما لم تصدر بعد قوانين لحمايتها وهذه المصنفات تحديدا حسب راي فهي الاكثر عرضة للاعتداء على شبكة الانترنت لاا الاكثر استخداما ولان هذا النوع من المصنفات لا يتطلب ذكاءا بشريا كبيرا حتى يعتدى عليه وذلك لطبيعته الرقمية وتعدد اشكال عرضه على شاشات الحواسيب وصفحات الانترنت .وهذه المؤلفات المتعددة الوسائط هي اعمال

ومؤلفات فكرية بالدرجة الاولى معروضة بطريقة رقمية حديثة في شكل صورة ونص وصوت اكانت الصورة متحركة او ثابتة فيه وتعرفها ديالا عيسى بالـ " ناقل vecteur معلوماتي جديد يجمع في الوقت ذاته الصوت والنص والصورة الثابتة او المتحركة والبيانات القادمة بدورها من وسائط مختلفة " (41) وهي ترجمة للنص الاصلي بالفرنسية المشار اليه بالهامش ولقد اثارَت الوسائط المتعددة مشكلة كبيرة حول طبيعتها وامكانية حمايتها بمقتضى حقوق التأليف (42) وذلك للطابع الفني والتقني الذي يغلب عليها الى حد يفوق غيرها من المؤلفات المعلوماتية الرقمية السابقة الذكر. الا انه من الممكن جدا حمايتها بموجب قوانين حقوق المؤلف والحقوق الاكورة ايضا ، وسنحاول عرض هذه المصنفات وكيف يمكن حمايتها بموجب قوانين حقوق المؤلف.

1- الصورة الرقمية : كما سبق ذكره في عناصر سابقة فان الشرط الاساسي لحماية اي مؤلف .ورقيا او الكترونيا او رقميا بمقتضى حقوق المؤلف هو توفير شرط الابتكار ، الذي يعطي صاحبه الحق في ان يعترف له بحقوقه المادية والمعنوية والصورة الرقمية هنا لا بد ان يكون فيها عنصر الابتكار حتى تحضى هذه الحماية ، فكيف يكون ذلك ؟. من المؤكد ان تصوير اي شيء موجودا سابقا دون اذن صاحبه لا يمكن اعتباره مبتكرا ، وبالتالي لا تدخل حمايته ضمن نطاق حماية حق المؤلف ، لان دور المصور هنا لا يتعدى كونه ناقل او وسيط قام بتثبيت نتاج موجود مسبقا في صورة جديدة. وتخرج من الحماية " الاشياء المصورة والتي لا تنسب في ابتكارها لشخص معين كرسم مسدس او مفتاح او قاعدة هندسية تقنية " (43). كما يمكن ان تكون للصورة اصل ورقي ثم يتم تحويلها الى صورة رقمية عن طريق عملية الرقمنة من خلال جهاز المساح الضوئي scanner ويستوجب ذلك طلب اذن من المؤلف ثم بعد ذلك يضيف ويغير بيتكر صاحب الصورة الجديدة حتى يحضى بعد ذلك بالحماية اللازمة . كما يمكن ان لا يكون للصورة اصل ورقي اي يتم انتاجها من خلال برامج خاصة على الحاسوب مباشرة ، والصورة الفوتوغرافية للاشخاص تحميها العديد من القوانين منها القانون اللبناني (99/75) فلكل شخص حق في الصورة التي تجسده ، غير ان الصورة الرقمية المنشأ تحدث عليها اعتداءات تنتهك فيها الحقوق والحياة الشخصية للافراد

41: A.Bensoussan. Internet aspects juridiques , Hermès .1996.p 45. «le multimédia est un support et un vecteur de communication qui réunit à la fois du son , du texte , de l'image fixe ou animée , des données pouvant provenir de plusieurs médias.» ونسب .حماية حقوق التأليف على شبكة الانترنت .مرجع سابق .ص 45

42. Bernard .l'œuvre multimédia un essai de qualification .Dallez siry.1995.p15

43: M.Buydens.la protection de la quasi-création .Iarcierk , Buscelles.p.185.

على شبكة الانترنت وذلك بعدم اخذ اذن من اصحابها لنشرها. اذن فالشكل الذي تاخذه الصورة لا يهم ورقيا او الكترونيا او رقميا بل المحتوى في حد نفسه اذا توفرت فيه الشروط اللازمة استحق ان يكون محميا بموجب حقوق المؤلف.

ب-النصوص الرقمية :

ونقصد هنا بالنصوص الرقمية كل وثيقة مكتوبة على شكل نص texte وليس على نوع محدد او وعاء محدد اكان نصوص مجمعة في شكل كتاب رقمي او دورية او موسوعة او غيرها ، المهم ان نصوص رقمية اكان لها اصل رقمي او رقمية المنشأ " النصوص المدرجة في شبكة الانترنت بالصيغة الرقمية تكون محمية بمقتضى حق المؤلف اذا تحقق شرط الابتكار في اي نوع من تلك النصوص (سواء اكان نصا ادبيا ، علميا ، تقنيا ...) ومهما كان حجمها (عدة اسطر ، عدة صفحات) ومهما كانت الدعامه المثبتة فيها (ورقة ، اسطوانة ليزرية ، موقع على شبكة الانترنت) (44) والمؤلفات التقليدية المحمية بموجب حق التأليف تكون محمية بمقتضى هذا الحق على شبكة الانترنت اذا كانت مكتوبة " كذلك تشمل الحماية المحاضرات والخطب والاعمال الشفهية والمؤلفات التقليدية المحمية بموجب حق التأليف تكون محمية بمقتضى هذا الحق على شبكة الانترنت . كذلك تشمل الحماية المحاضرات والخطب والاعمال الشفهية الاخرى فلا يشترط لحماية تلك المحاضرات والخطب شرط الكتابة ويكتفي بالقائها شفاهة حتى تكون مشمولة بالحماية " (45)

ج-الاعمال السمعية والبصرية الرقمية:

تعد الاعمال الموسيقية والبرامج الاذاعية من احد الاعمال التي كثر انتشارها على شبكة الانترنت ، وهذه الاعمال ايضا يحميها قانون حقوق المؤلف ، ويحمي منتجها بموجب الحقوق المأورة ، وتعرض هذه الاعمال للعديد من عمليات القرصنة " فالقرصنة الان بامكان سماع اغنية او مشاهدتها مع الفيديو كليب او مشاهدة فيلم بكامله او اعادة تثبيته على قرص او وضعه في صفحة الواب الخاص به ليستفيد منها كل من دخل الموقع " (46)

44: عيسى ، طوني ، التنظيم القانوني لشبكة الانترنت . [د.ن.] ، [د.م.] ، [د.س.] .ص.103

45 ديالا عيسى ، ونسه. حماية حقوق التأليف على شبكة الانترنت المرجع السابق .ص.50.

46 :.54. p. 1998 .LITEC :paris , droit d'auteur et numérique . lucac , andré

كما ان " مجرد طرح المصنف الفكري للتداول عبر شبكة الانترنت يشكل تقليدا للمصنف مادام لا يوجد ترخيص من المؤلف صاحب الحق الاستثنائي بذلك " (47)

ويدخل ضمن الاعمال السمعية المحمية بمقتضى حق المؤلف ، المؤلفات الموسيقية سواء اكانت مصحوبة او غير مصحوبة بكلام .ان ثورة تكنولوجيا المعلومات اليوم ، ادت الى انتشار كبير لموقع الويب المتخصصة في نشر المؤلفات السمعية والبصرية وذلك بسبب استخدام تقنيات مبتكرة في تكثيف (ضغط) الملفات الموسيقية وتخزينها وتبادل الالاف منها عن بعد ، ونجد ان تقنية mp3 ساعدت بشكل كبير على تسهيل انتشار الملفات الموسيقية واستغلالها (48) كما انه ظهرت العديد من التقنيات والبرمجيات التي تسهل تحميل الافلام والقطع الموسيقية وحتى مقاطع فيديو عن بعد والتي طرحت مشكلة فيما يخص حماية هذه المصنفات ومن بينها

برنامج Naster سنة 1999 وهو برنامج قادر على شحن ما يريد من الموسيقى والاغاني عن بعد والاحتفاظ بها داخل ملفات mp3 ويشبه كثيرا تقنية البلوتوث في الهواتف المحمولة والحواسيب المحمولة .ويوزع مجانا عبر شبكة الانترنت ويتضمن فهرسا بعناوين ملايين الاغاني التي تظهر على شاشة الحاسوب مجرد ان يتصل بوحدة من المكتبات الموسيقية الالكترونية الموصولة بشبكة الانترنت .وفي هذا العمل تعدي على حقوق المؤلف والموزع خاصة في شقه المالي مما استدعى ضرورة حماية هذه المصنفات خاصة في هذا الفضاء الرقمي الافتراضي .

47: Mohamed el kamel ,ben boudiaf .la protection de l'oeuvre numerique dans l'espace .virtuel .memoire master 2(droit du cyberspace.lille 2) 2009.p 48.

la simple mise à disposition sur le réseau interacte d'un œuvre de l'esprit constituir une contrefaçon

48/ministère des affaires économiques française ,guide à destination des utilisateurs d'internet .cid.avril 2000,p 84. «la norme mp3 permet ainsi de compesser 10à13 fois les fichiers snores habitueles ,avec une perte de qualité qui est très minime .il est donc possible de stocker le contenu de 10 à 13 CD traditionnels» sur un seul CD au format MP3

المبحث الثاني : الاعتداءات الواقعة على حقوق المؤلف على شبكة الانترنت

ان ماتمميز به شبكة الانترنت من عالميتها وسهولة بث واسترجاع المعلومات عليها سهل ذلك وقوع اعتداءات على حقوق المؤلفين في هذه البيئة الرقمية الافتراضية حتى ان بعض القوانين لاتصنف اعتداءا بل جريمة

1- مفهوم الاعتداء على حقوق المؤلف : الاعتداء هو تجاوز الحدود المسموح بها كما ان انتهاك شيء محمي قانونا او الاستعمال بدون وجه حق لشيء ما دون استاذان صاحبه او مالكة . والاعتداء على حقوق المؤلف هي الاستغلال او الاستعمال غير المشروع لحق من حقوق المؤلف المنصوص عليها دون اذن من صاحبها اي المؤلف او من الت اليه الملكية

2-انواع التعديت الواقعة على حق المؤلف : رغم ان حقوق المؤلف كما سبق ذكرها في الفصل السابق هي احد اقسام الملكية الفكرية ويحميها قانون الملكية الفكرية الادبية والفنية غير انه من جانب التجريم والعقوبات والحماية الجنائية فيحميها قانون العقوبات وفي كثير من الدول فالاعتداءات تعتبر من الجرائم الواقعة على الاموال لان نتاج المؤلف اي المصنف هو مال منقول لذا تطبق عليه هذه القوانين غير ان المشرع الجزائري اعتبرها مجرد اعتداءات في قانون حق المؤلف ونص على العقوبات المترتبة عن مثل هذه الاعتداءات خاصة فعل التقليد ولنا عودة لذلك في الفصل الاخير بشئ من التفصيل وعموما اهم هذه الاعتداءات هي :

الاعتداء على حق من حقوق المؤلف الادبية او المالية والتي سبق ذكرها في عناصر سابقة او على اصحاب الحقوق المادوية كمنع المؤلف مثلا من نشر مصنفه او نسبته الى غير مؤلفه الحقيقي ، او القيام بتعديل وتشويه او تحريف يؤدي بالاضرار بحقوق المؤلف المادية وهز وزعزعة مكانته في المجتمع ، وكل هذه الاعتداءات تقع في غياب اذن او ترخيص من المؤلف للمعتدى ويشترط في هذا الاذن او الترخيص ان يكون مكتوبا كما يمكن ان يقوم المعتدي بنشر المؤلف على شبكة الانترنت دون ان يستاذن مؤلفه، وكم هي كثيرة هذه الحوادث خاصة في عصرنا الرقمي هذا فهناك من رطم كتب ومؤلفات كثيرة وصنع منها مكتبة رقمية على شبكة الانترنت دون استئذان من اصحابها ولنا عودة لهذا الامر في المكتبة الرقمية وحقوق المؤلف . كما انه يمكن ان تباع او تاجر مصنفات محمية ويعتبر هذا ايضا اعتداء على حقوق المؤلف . التصنيع او الاستيراد دون وجه حق لغرض البيع او التاجر او التداول لاي مصنف او نسخ مقلدة او لاية اجهزة او وسائل او ادوات مصممة للتحايل على الحماية التقنية لهذه المصنفات : ويتحقق بتغيير المعطيات الموجودة داخل النظام واستبدالها بمعطيات اخرى بالاضافة الى التعطيل او التعيب دون وجه حق لاي حماية تقنية او معلومات الكترونية تستهدف تنظيم وادارة الحقوق المقررة في بعض القوانين تحميل او تخزين على الحاسب باية نسخة من برامج الحاسب وتطبيقاته او قواعد البيانات دون ترخيص من المؤلف او صاحب الحقوق او خلفهما . لقد اتعبت هذه الجرائم منتجي المعلومات وكذا التقنيين وكذلك القضاة لكنهم يقف اصحاب هذه الحقوق بمساندة الدولة مكتوفي الايدي بل وجدو حلا تتكاثف فيه جهود كل الاطراف لحماية هذه الحقوق وهي ما يعرف بالادارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المادوية

3- الجريمة المعلوماتية : لقد تعددت تعريفات الجريمة المعلوماتية لكن المبدأ كان دائما موجودا وهو المساس الضار بالمعلومة او بمنتجها او بمستخدمه وحتى بالشخص نفسه وذلك باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة او عن طريقها و تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OCDE) بالـ "أ": " كل فعل او امتناع من شأنه الاعتداء على الاموال المادية والمعنوية يكون ناتجا بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية " (49) وهناك تعاريف عدة ربطت مباشرة بالوسيلة المستخدمة لتنفيذ الجريمة وهي الحاسوب ، فعرفها الفقيه الالماني تيدمان TIEDEMAN بالـ "ب": " كل اشكال السلوك غير المشروع او الضار بالـ "تمتع الذي يرتكب باستخدام الحاسب " كما تعرف ايضا على "أ" كل جريمة ضد المال مرتبطة بالمعالجة الالية للمعلومات "

3-1- مميزات الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت :

كما سبق ذكره انفا فان الجريمة المعلوماتية وتحديد الفعل اي الجريمة تختلف وقائعها وطرق تنفيذها من وسط الى اخر ففي الوسط التقليدي الملموس فصل القانوني شروط اطلاق هذا الفعل على فاعله اي صفة الاجرام وكذلك سهولة توجيه هذه التهمة اذ توفرت الادلة عن ذلك لكن الجريمة المعلوماتية وتحديد الفعل على شبكة الانترنت صعبة الاثبات وذلك لما ينفرد به الوسط الافتراضي من مميزات انعكست سلبا على مجال التحقيق في مثل هذه الجرائم التي يرتكبها في اغلب الاحيان نوابغة المعلوماتية وهي ما ينجم عنها اخطر النتائج من تخريب للاموال العامة والخاصة وغيرها من الاعمال المعاقب عنها بنصوص دولية ووطنية. فاهم ما يميز الجريمة المعلوماتية على شبكة الانترنت مايلي:

1- عالمية الجريمة : تعد جرائم الانترنت من الجرائم الحديثة التي تستخدم فيها شبكة الانترنت كاداة لارتكاب الجريمة او تسهيل ارتكابها ، كما لا تعترف بالحدود بين الدول ولا حتى بين القارات ، فهي جريمة تقع في اغلب الاحيان عبر حدود دولية كثيرة فمثلا يمكن لشخص متصل بالشبكة ويقطن في احد المدن الجزائرية ان يرتكب جريمة ضد انسان في اقصى مكان من القارة الامريكية مثلا دون ان ينتقل الى نفس المكان كان يرسل له فيروس في شكل رسالة الكترونية ويخرب حاسوبه ، او يقوم بتغيير محتوى مصنف رقمي لمؤلف ما في رقعة جغرافية من العالم ويتحلل صفته ويصبح باسمه او يدخل على حساب بنكي معين ويحول الرصيد لجهة معينة ... الخ

ب- صعوبة متابعتها واكتشافها : تعد متابعة واكتشاف وقائع واحداث الجريمة التي

تقع في هذا الفضاء الافتراضي الرقمية بالصعوبة جدا . وذلك لـ لا تترك اثر اكما انه توجد عدة اسباب تجعل من اكتشاف ومتابعة الجرائم الواقعة عملا صعبا جدا على ذوي الاختصاص :

-لا يترك مرتكبوها اثرا ملموسا يوصل المحقق اليهم وان وجد فهو سريع التلف والاضمحلال نتيجة خصائص التقنية الالكترونية

-تعتمد على الخداع في ارتكابها والتضليل في التعرف على مرتكبيها

-مرتكبوها في اغلب الاحيان على دراية معمقة بالوسط الرقمي ومفرزاته ويتحكمون فيه بقوة وذكاء كبيرين .

-نقص الخبرة عند المحققين وذلك بسبب التطور السريع في التقنية الرقمية مما يجعلهم في بعض الاحيان عاجزين عن حل شيفرات مشكلة رقمية معقدة ارتكبها اناس جد اذكياء " تحتاج الى خبرة فنية ويصعب على المحقق التقليدي التعامل معها . " (50)

ج- طبيعتها الهادئة :

تتميز ايضا الجريمة المعلوماتية بالـ جريمة تقع أحداثها في جو هاديء جدا وامام شاشة حاسوب دون عنف او سفك دماء اذا ما استبعدنا الارهاب الالكتروني الذي يتم التخطيط له عن بعد وبوسائل جد حديثة وبشفرات معقدة جدا " الجرائم المعلوماتية لا عنف فيها ولا سفك دماء ولا اثار اقتحام ... وهي جريمة هادئة لا تتطلب العنف فاذا تم اكتشافها فلا يكون ذلك الا بمحض الصدفة " (51) كما ان طبيعة الوسط الذي ترتكب فيه وما يتميز به جعلها هادئة بحيث ان المتهم والضحية في هذه الجريمة كل منهما في مكان وحيز جغرافي مخالف في اغلب الاحيان فهما لا يصطدمان بالواقع ويحدث بينهما عنف مباشر. والمخيف في هذه الجرائم لـ اصبحت منتشرة في كل انحاء المعمورة وهي في تزايد مستمر وفي كل مرة تظهر الجريمة في شكل جديد وترتكب بطريقة اذكى من سابقتها وهذا ما يؤكد الدكتور دويب حسين صابر في احدى مقالاته والمشار اليها في الهامش ادناه " تزداد الجرائم المعلوماتية يوما بعد يوم نظرا للتطور المستمر والحركة المستمرة لنمو نطاق تقنية المعلومات

50:عبد الفتاح ، مراد . شرح جرائم الكمبيوتر والانترنت . [د.ن] . [د.م] . [د.س] . ص 42.

51: كوثر ، مازوني . الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية . مرجع سابق . ص 211.

وتحمل جميع الدول خسائر فادحة تصل إلى مليارات الدولارات" (52)، لذا سارعت العديد من دول العالم إلى محاربة هذه الجريمة والمعاقبة عليها بإصدار قوانين ولوائح واتفاقيات دولية لمضاعفة العقوبات المفروضة على مرتكبيها وكذلك إصدار قوانين تحمي المعلوماتية ومنظومة الإعلام الآلي ووسائل الاتصال وذلك من خلال إعداد اتفاقية المجلس الأوروبي لمكافحة الجريمة الافتراضية التي انضمت إليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وجنوب إفريقيا وهي حاليا الاتفاقية الدولية المرجعية ولقد تمت تكملة الاتفاقية ببروتوكول إضافي يتعلق بتجريم الأفعال ذات الطابع العنصري والمعادي لأجانب المرتكبة عن طريق الأنظمة المعلوماتية (28-9-2003 ستراسبورغ) (53) كما تم أيضا إعداد مشروع بروتوكول يتعلق بتجريم الرسائل الإرهابية وفك ترميزها .

4- الجريمة الافتراضية في القانوني الجزائري :

في إحدى الدراسات الحديثة جدا لمدير الشؤون الجزائرية واجراءات العفو مختار الاخضري⁵³ بوزارة العدل -الجزائر - والمهمش لها أسفل الصفحة جمع مجموع من الاحصائيات المهمة جدا في الجداول الموالية :

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
عدد الجرائم	01	01	03	06	12	12	35
عدد الاشخاص المتابعين	00	01	03	13	51	20	88

قضايا المساس بانظمة المعالجة الالية للمعطيات التي طرحت على المحاكم وعدد الاشخاص المتابعين الى غاية 30 افريل 2011(54)

ونخفاظ عدد الاشخاص المتابعين خلال سنتي 2009 و 2010 يرجع الى ارتفاع عدد المتابعات من اجل هذا النوع من الجرائم مقترنة بجرائم اختلاس الاموال العمومية والتزوير

53:مختار، الاخضري. الاطار القانوني لمواجهة جرائم المعلوماتية وجرائم الفضاء الافتراضي. نشرة القضاة. ع66. 2011. وزارة العدل. ص59

54: نفس المرجع. الجداول من الصفحات 67 و68 و69 على التوالي

النسبة المئوية	العدد	نوع الجريمة
34	13	الدخول غير المشروع مع ائتلاف المعطيات او تعديلها
29	11	الدخول غير المشروع
21	08	ادخال معطيات خلصة
08	03	حيازة معطيات متحصل عليها من دخول غير مشروع
05	02	التجارة في المعطيات المتحصل عليها من دخول غير مشروع ويمكن ان ترتكب إما جرائم المساس بانظمة المعالجة الالية للمعطيات
03	01	نشر صور للاستغلال الجنسي للاطفال
100	38	المجموع

جدول خاص بقضايا المساس بانظمة المعالجة الالية للمعطيات مفصلة حسب نوعها (2005- افريل 2010)

كما ان الاستاذ الكريم اشار الى مجموعة من المعلومات المهمة والتي لها علاقة بمرتكب الجريمة شخصيا وجمعها في النقاط والاحصائيات ادناه :

السن : ما بين 25 و 30 سنة68%

له معرفة بالمعلوماتية : تقني او طالب99%

له علاقة بالضحية : غالبا مهنية84%

الدوافع:

الكسب المادي65%

الانتقام15%

الفضول15%

التحدي5%

اما الجدول الاخير فلقد ضم معلومات عن الضحية

النسبة المئوية	العدد	الضحية
60%	21	ادارات عمومية ومؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري
20%	07	شركات خاصة
11%	04	شركات خاصة اجنبية
6%	02	اشخاص طبيعيين
3%	01	هيئة عمومية اجنبية
100%	35	المجموع

جدول عن معلومات ضحايا جرائم المساس بانظمة المعالجة الالية للمعطيات

لكن المشرع الجزائري واع بمدى خطورة هذه الجرائم والزامية معاينة مرتكبيها فخصص مساحة قانونية ضمن مختلف تشريعاته لوضع عقوبات رادعة وستتعرض لها من خلال ستة نصوص قانونية وهي :

اولا : قانون العقوبات : المعدل والمتمم بموجب الامر رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004:

خصص المشرع الجزائري في هذا القانون قسما جديدا عالج فيه ما اصطحح على تسميته ب "المساس بانظمة المعالجة الالية للمعطيات " ولقد نصت كل من المواد 394 مكرر 394 مكرر 1 وما يليها الى المادة 394 مكرر 7 على اهم الجرائم التي تستهدف الانظمة المعلوماتية وعقوبة كل جريمة وهي :

- الدخول خلسة للانظمة المعلوماتية
- البقاء غير المشروع في الانظمة المعلوماتية
- تعديل او حذف معطيات المنظومة نتيجة الدخول غير المشروع
- الاضرار بنظام تشغيل المنظومة على اثر الدخول او البقاء غير المشروع
- ادخال معطيات في منظومة معلوماتية خلسة
- ازالة او تعديل معطيات في منظومة معلوماتية خلسة

- القيام عمدا او خلصة بالاعمال التالية :
- تصميم او تجميع او توفير او نشر او البحث عن معطيات تمكن من ارتكاب جرائم المساس بانظمة المعالجة الالية للمعطيات
- حيازة او افشاء او نشر او استعمال معطيات متحصل عليها من جرائم المساس بانظمة المعالجة الالية للمعطيات .
- ارتكاب الجرائم السالفة الذكر للاضرار بالدفاع الوطني او الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام

ثانيا: قانون الاجراءات الجزائية المعدل بموجب القانون 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004

تناول قانون الاجراءات الجزائية موضوع الجرائم الافتراضية من خلال :

- 1- احداث المحاكم الجزائية ذات الاختصاص الموسع التي اجازت لها تمديد اختصاصها للنظر في الجرائم الماسة بانظمة المعالجة الالية للمعطيات وذلك في المواد 37-40-329 من قانون الاجراءات الجزائية
- 2- نصت المادة 16 من هذا القانون على ان تمديد الاختصاص الاقليمي لضباط الشرطة القضائية لمعاينة الجرائم الماسة بانظمة المعالجة الالية للمعطيات الى كامل الاقليم الوطني .
- 3- التنصيص على قواعد استثنائية في التفتيش في المواد 45 و 47
- 4- امكانية استعمال اساليب خاصة للتحري في هذه الجرائم
- 5- التنصيص على امكانية تمديد فترة التوقيف للنظر

ثالثا: القانون المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها: القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 اوت 2009

" جاء هذا القانون بقواعد للوقاية من الجرائم الافتراضية ودعم وسائل مكافحتها من خلال

ترتيبات تسمح برصدها المبكر وجمع الأدلة عنها" (55) وتضمن اجراءات وقائية جد مهمة ولقد تضمن النقاط التالية :

1-تعريف الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال

2-وضع تعريفات تقنية للمنظومة المعلوماتية système-informatique والمعطيات المعلوماتية ومقدمي الخدمات والمعطيات المتعلقة بحركة السير والاتصالات الالكترونية .

3-وضع قواعد خاصة بتميز مراقبة الاتصالات الالكترونية -المادتين 3و4

4-قواعد خاصة بتفتيش المنظومات المعلوماتية وحجز المعطيات المعلوماتية (المادتين 5 الى 9)

5-الزام مقدمي الخدمات بمساعدة السلطات المكلفة بإجراء التحريات القضائية (المادة 10)

6-قواعد تلزم مقدمي الخدمات بحفظ المعطيات الخاصة بحركة السير للرجوع اليها اذا اقتضت التحريات ذلك .

7-انشاء هيئة وطنية لتنشيط وتنسيق عمل السلطات المكلفة بمكافحة الجريمة الافتراضية ومدتها بالمساعدة والاستشارية اللازمة -المادة 14-

8-توسيع الولاية القضائية للمحاكم الجزائية لتختص بالنظر في الجرائم المرتكبة خارج الاقليم الوطني (المادة 15)

9-التنصيص على مبادئ المساعدة القضائية الدولية المتبادلة وكيفيات تبادل المعلومات واتخاذ الاجراءات التحفظية لجمع الأدلة (المادتين 16 و 17) مع اخضاع التعاون الدولي لقيود عدم المساس بالسيادة الوطنية والنظام العام وجواز التعاون بشرط المحافظة على سرية المعلومات المبلغة (المادة 18)

رابعا : القانون (الامر) 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

المؤرخ في 19 يوليو 2003 نص هذا القانون على تحريم انتهاك حقوق المؤلف والحقوق المجاورة عن طريق التقليد باي وسيلة كانت بما فيها منظومة معالجة معلوماتية ونترك التفصيل فيها للفصل الاخير .

خامسا: القانون 2000-03 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد

وبالمواصلات السلكية واللاسلكية المؤرخ في 5 اوت 2000

وضع هذا القانون القواعد التي تنظم مختلف شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية مهما كانت الوسيلة المستعملة سواء اسلاك بصريات او لاسلكي كهربائي او اجهزة اخرى كهربائية مغناطيسية (المادة 8-21)

سادسا : المرسوم التنفيذي رقم 98-256 المؤرخ في 25 اوت 1998 المعدل

والمتمم للجزء التنظيمي من الامر 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر

1975 المتضمن قانون البريد والمواصلات ا

نص على :

1-تعريف خدمات الانترنت

2-شروط ممارسة مقدمي الخدمة ومستضيفي المواقع لنشاطهم

3-واجبهم اتجاه السلطات العمومية

4-مسؤوليتهم عن محتوى الصفحات التي يطورونها او يستضيفونها

5-واجبهم تجاه زبائنهم ومنها على الخصوص اخبار المستعملين بمسؤوليتهم عن محتوى

الصفحات التي ينتجونها .

1-لمحة تاريخية عن المكتبات الرقمية: تعتبر المكتبة الرقمية احد مظاهر البيئة الرقمية التي تختلف اختلافا كبيرا في شكلها عن البيئة التقليدية والمكتبة الرقمية ليست وليدة العدم بل هي ثمرة افكار جد متفتحة على العالم وجد متأثرة بالجانب التقني من تكنولوجيا الاتصال ولقد كان مشروع غوتنبورغ لصاحبه مايكل هارت عام 1971 احسن واول مشروع جسدت فيه المعالم الاولى لمكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول للمعلومة عن طريق شبكة الانترنت بحيث "لم يكن الريح التجاري هدف الشاب مايكل هارت عام 1971 عندما قام بانشاء اول مكتبة رقمية واختار اسم غوتنبورغ على اسم مخترع الطباعة في القرن الخامس عشر".⁽⁵⁶⁾ ثم تلاه مشروع واير تاب ([http : wiretap.area.com](http://wiretap.area.com)) في اوائل التسعينيات "وهو موقع يستخدم الى اليوم تقنية غوفر لتداول الملفات عبر الشبكة ، ويحتوي على مجموعة هائلة من النصوص الرقمية المتخصصة ، كنصوص المعاهدات والقوانين الدولية والوثائق التقنية والعسكرية ومالي ذلك".⁽⁵⁷⁾ ولم تتوقف المحاولات عند هذا الحد بل ظهرت العديد من المشاريع الممثلة للمكتبة الرقمية ومنها مشروع الشاب جون مارك اوكريلوم سنة 1993 الذي كان يعمل كمدير لموقع انترنت خاص بجامعة كارنيغي ميلون وبدا العمل على انجاز فهرس يضم وصلات الى جميع الكتب الالكترونية الموجودة على الشبكة بما في ذلك مشروع غتنبورغ واطلق اوكريلوم على فهرسه هذا اسم the online books page. واخذ هذا الشاب يطور نفسه ويبحث في علم المكتبات الرقمية خاصة بعد تحصله على درجة الدكتوراء في علم الحاسوب ويحتوي الموقع اليوم على الالاف من الكتب الالكترونية الانجليزية الالمانية والتي سمح مؤلفوها بنشرها رقميا عبر الشبكة "ولا تقوم اية جهة رسمية بتمويل الموقع ، ولازال اوكريلوم يقوم الى اليوم بالاعتناء بالموقع مجانا ودون اي مقابل"⁽⁵⁸⁾ لقد كان في الغرض الاول من المشاريع السابقة هو ايصال المعلومات دون مقابل مالي اي ان الغرض ليس تجاريا ، لكن مع مرور الوقت تفتن بعض الناس الى ان هناك ارباح يمكن ان تجني من وراء هذا النوع من المكتبات ولعل احد هؤلاء الاشخاص هو وليامز صاحب المشروع الشهير موقع [questia\(www.questia.com\)](http://www.questia.com) الذي انطلق في الالمانية عام 2000 ولقد خطط وليامز بذلك لهذا المشروع لمدة تفوق الستين قبل اطلاقه لمشرعه هذا فحدد الال الذي سيتم تجميع كتبه الالكترونية فيه وكان التخصص هو العلوم الاجتماعية والانسانية نظرا لكثرة الطلب عليها وايضا لان معلوما لا تتقدم بسرعة كالعلوم الاخرى خاصة التطبيقية ولقد قام بالتعاقد مع اكثر من 170 ناشرا والذي اصبح عددها اليوم 235 وحصل على اذن برقمنة كتبهم⁽⁵⁹⁾

56: الموسوعة الالكترونية الحرة "ويكيبيديا" متاحة على الرابط : <http://ar.wikipedia.org/wiki> تم تصفحه يوم 2011/5/8

ولقد اصبحت الكثير من الدول تسعى جاهدة لرقمنة محتوياتها لولوج عالم المكتبات الرقمية فماذا نعني هذه المكتبات الرقمية التي يسعى الكثير لتحقيق مستلزماتها؟

2-تعريف المكتبة الرقمية: لقد تعددت تعاريف المكتبة الرقمية وعلى الرغم من وضوح مفهومها وميزاتها الا ان هناك الكثير ممن يخلطون بين المكتبة الرقمية والالكترونية والافتراضية والهجينة ، صحيح ان هناك بعض الاشياء تجعل بعضها يلتقي في نقطة ما الا ان كل واحدة تختلف عن الاخرى خاصة في طريقة بث معلوماها وحوامل هذه الاخيرة وطرق الوصول اليها الا تبقى وليدة عصر التكنولوجيا وعصر المعلومات ولتبسيط هذه المفاهيم يمكننا فقط ان نتخيل تعريفا لكل واحدة من خلال نوع حواملها وكذا طرق بث مصادرها فالمكتبة الالكترونية هي مكتبة اكثر مايميزها هو طبيعة حوامل مصادرها فهي مكتبة تحوي رفوف ولها اربع جدران وحواسيب وبدل وجود محتوياتها على ورق فهي مخزنة على اقراص مضغوطة او مرنة او حتى ليزيرية وبمختلف اشكالها ووجود هذه الحوامل الالكترونية استوجب وجود الحواسيب لقراءها ولا وجود للورق على رفوفها . اما المكتبة الهجينة فهي خليط بين العديد من انواع المكتبات ففيها الشكل التقليدي اي الورقي وكذا الالكتروني اما المكتبة الافتراضية فهي مكتبة بلا جدران ولا رفوف تقليدية وكل محتوياتها رقمية والى هذا المستوى تكون هي والمكتبة الرقمية شيئا واحدا غير ان المكتبة الافتراضية حسب رأيي تستوجب وجود تشابك بين مجموعة من الحواسيب لخلق ذلك الفضاء الافتراضي للتواصل كما ان المكتبة الرقمية هي تلك المكتبة المخزنة جميع معلوماها على ذاكرة الحاسوب ويتم تنظيمها في قواعد بيانات ذكية جدا ليتم استرجاعها بسهولة ولا تستوجب حواملا ملموسة لمصادرها على غرار المكتبة الالكترونية كما يمكن ان تكون محتوياتها رقمية منذ منشئها الاول او انه يتم رقمنة محتويات ورقية لتصبح رقمية في النهاية غير انه بمجرد تحميل هذه المصادر او المحتويات على حوامل الكترونية وترتيبها وتصنيفها وتنظيمها في مكان او حيز جغرافي معين تصبح مكتبة الكترونية ويبقى هذا مجرد تحليلي وقناعة شخصية نابعة من تحليلي المنطلق من تسميات كل مكتبة فالرقمي له علاقة بالارقام وهي اللغة الثنائية (0-1) والالكترونية لها علاقة بالالكترون المتولد من التيار الكهربائي والذي يخلق حركية وسرعة في بث المعلومة والافتراضي نابع من الفضاء غير الملموس الخيالي الذي يعكس ويميز الشبكات كالانترنيت والانترانيت والاكسترانيت ويمكن ان نعرض بعض التعاريف الاكثر تداولا للمكتبة الرقمية :

" المكتبة الرقمية مجموعة من المصادر الالكترونية والامكانات الفنية ذات العلاقة بانتاج المعلومات ، والبحث عنها واستخدامها وهي امتداد ودعم لنظم تخزين المعلومات واسترجاعها وادارة المعلومات الرقمية بغض النظر عن نوع مصدرها ، نصي او صوتي او كلاهما وتكون متاحة خلال شبكات موزعة

وهي ايضا عبارة عن قاعدة واسعة للمعلومات من وجهة نظر المعلوماتيين ، وتعد شكلا من اشكال التطبيقات العلمية في نظر المتخصصين بتكنولوجيا النص الالكتروني " (60). كما انه ينظر البعض الى المكتبة الرقمية باعتبارها مؤسسة او مرفقا يقدم مصادر المعلومات بمساعدة كادر متخصص في اختيار وبناء هيكل المعلومات عن طريق بيئة الوسائل المساعدة للوصول اليها والحفاظ عليها والتاكيد على التواصل والاستمرارية لبناء البيئة وتطورها لكي تصبح جاهزة ومتوافرة بشكل اقتصادي للمستفيد " (61) ويذكر معجم اودليس الالكتروني ان المكتبة الرقمية "هي مكتبة مجموعة لا باس من المصادر المتاحة في شكل مقروء اليا في مقابل كل من المواد المطبوعة والفيلمية ويتم الوصول اليها عبر الحاسبات وهذا المحتوى الرقمي يمكن الاحتفاظ به محليا او اتاحته عن بعد عن طريق شبكات الحاسبات " (62) اما من وجهة نظر اليونسكو فانه لاينبغي النظر الى المكتبات الرقمية بوصفها مجموعة من مصادر المعلومات الرقمية وادوات لادارة هذه المجموعة فحسب ، وانما ينبغي النظر اليها بوصفها تلك البيئة التي تجمع معا بين المجموعات والخدمات والاشخاص لدعم الدورة الكاملة لانتاج البيانات والمعلومات الرقمية وبنها والافادة منها " (63) اما الاستاذ فتحي عبد الهادي فيعرف " المكتبة الرقمية تلك التي تقتني مصادر معلومات رقمية سواء المنتجة في شكل ورقي او التي تم تحويلها الى الشكل الرقمي وتجري عمليات ضبطها ببيولوجرافيا باستخدام نظام الي ، كما يتاح الوصول اليها باستخدام الحاسب الالي او عبر شبكات محلية او موسعة او الانترنت " (64)

60: منى، الشيخ. المكتبة الرقمية DL المفهوم والتحدي .الجملة العربية للمعلومات ،ادارة التوثيق والمعلومات .المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس، مج21، ع1. 2000

61: Digital libraries. Bruce Schatz. Basic elements for acadimic .Doplen Magic sources press. 1993. p32 عن احمد يوسف ، احمد حافظ. مدخل الى المكتبات الرقمية .[د.ن]: الامارات. [د.س]. ص4 متاحة على موقع اليسير للمكتبات والمعلومات www.elyaseer.net

62: dectionry for library and Joan M.Reitz. ODLIS :online avalaible at http:// lu.com/odlis_d .cfm

63: UNESCO-IITE .Digital libraries in education :analytical survy. education service :Moscow .

64: محمد فتحي .عبد الهادي .مكتبة المستقبل: الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات .ع2002، 17.

3-مميزات المكتبة الرقمية: تتميز المكتبة الرقمية عن غيرها من المكتبات الأخرى بعدد من المزايا

نلخصها فيما يلي :

- متوفرة للجميع : أي أن تقدم خدماتها للجميع دون استثناء في معظم الأحيان
- مجانية في معظم الأحيان
- متوفرة في أي وقت وفي أي مكان طالما إذا توفرت شروط الاتصال
- توفر خاصية البحث الآلي باسم المؤلف أو العنوان أو الموضوع
- تسمح بالبحث في فهرس ومتمن الكتاب أي النص الكامل
- توفر خاصية التحميل السريع والباقي للمراجع
- توفر الوقت والجهد
- تعطي فرصة للتفاعل بين المرجع ومؤلفه من خلال توفير امكانية المراسلة الالكترونية بين الطرفين
- يمكن ان يطلع الالاف من المستفيدين على محتواها وفي نفس اللحظة

كل هذه المميزات تجعل من المكتبة الرقمية مركزا مشعرا بالمعلومات التي تتوفر عليها غير ان اكثر ما يعاب على هذه المكتبة هو انه لا يتم احترام حقوق اصحاب هذه المصادر والمراجع من قبل مستعمل المكتبة بحيث يتم تنزيل الكتب وحتى اعداد نسخ كثيرة من الكتب بمجرد اعطاء امر بطباعة عدد معين منها وهناك العديد من الاعتداءات التي تقع على حقوق المؤلفين في هذه المؤسسة الرقمية

4-الاعتداءات الواقعة على حقوق المؤلف في المكتبة الرقمية: لم تشهد المكتبات التقليدية

انتهاكات كثيرة ومريعة فيما يخص حقوق المؤلف في هذه البيئة الورقية وحتى وان حصل ذلك فمن السهل اكتشاف الاعتداء وكذلك من السهل تطبيق القوانين اللازمة والتي نصت عليها التشريعات بوضوح ودون التباس مقارنة بما يحصل اليوم في بيئة أكثر ما يميزها هو السرعة الفائقة في انتشار المعلومة وفي جميع اطراف المعمورة بمجرد ضربة واحدة او نقرة على الفارة او زر من ازرار لوحة مفاتيح الحاسوب ، كما ان الوسائل التكنولوجية الحديثة ساهمت وبشكل رهيب في انتشار هذه الاعتداءات حتى ولو لم يكن سبب اختراعها هو الانتهاك او المساهمة في الاعتداء على حقوق الغير في حين ان ذلك يكون بطريقة غير مباشرة وبوعي او دون وعي من مستعمل هذه الوسائل او التقنيات الحديثة . كما ان " شراء المكتبة للنسخة المطبوعة يحولها اعارها لمن تريد وباي عدد من المرات وبدون الحصول على اي ترخيص من مالك حقوق النشر ، كما ان المستفيد من المكتبة

التقليدية يقوم باستعارة وعاء المعلومات من اجل القراءة والاطلاع ومن ثم يقوم باعادته للمكتبة لتقوم هي بعد ذلك باعارته لشخص اخر .بينما في المكتبة الرقمية فالامر مختلف تماما ، فلا توجد هناك عملية استعارة اساسا فالمستفيد يقوم بعملية انزال مصدر المعلومات الرقمي من موقع المكتبة على الشبكة مما يخوله للملكية الكاملة ، كما ان المكتبة تتيح اي عدد مهما بلغ من عمليات انزال مصدر المعلومات الرقمي ."⁽⁶⁵⁾ والمشكلة او الاعتداء لا يخشى منه كثيرا اذا توقف عند هذا الحد بل يخشى مما سيقوم به مستعمل هذا المرجع من تغيير في المحتوى او حتى العنوان واستبدالها بافكار ربما تكون غير ملائمة لمعتقدات وافكار المؤلف الاصلي مما يجعل في ذلك خطرا على سمعته الفنية بين قراءه وحتى مع الناشرين ، كما ان في هذا التنزيل او النسخ غير المرخص به اعتداء على حقوق الناشر بحيث انه سيتم نشر المصنف بطرق غير مشروعة وربما باقل تكلفة واقل جهد مما يجعل في ذلك اعتداء على حقوق الناشر وبالتالي حقوق المؤلف المالية خاصة . كما اننا نجد ان صفة [الانية في المكتبة الرقمية تفيدها كثيرا في جلب اكبر عدد ممكن من المستفيدين غير ان هذا مضر جدا بحقوق المؤلفين والناشرين خاصة اذا لم تحدد امور كثيرة لها علاقة بطريقة تداول المصنف في هذه البيئة ضمن ما يعرف بعقود التراخيص والتي تتم في غالب الاحيان بين مسؤولي المكتبة ومالكي الحقوق او ممثل عنهما وستتطرق لهذا الامر في العنصر الموالي ، اذن فالمؤلف في هذه البيئة الجدد متطورة يجد نفسه يصارع ثلاثة اطراف وهم الناشر والقارئ والقانون .

5- التراخيص في البيئة الرقمية : بما ان البيئة الرقمية لها مفرز [ا و معالم تتميز [ا عن البيئة التقليدية فانه من البديهي ان تتغير امور كثيرة حتى تساير فيها الاجراءات والمعاملات في هذه البيئة ولقد سبق وتطرقتنا الى اهم المصنفات التي تميز هذا الوسط من برامج حاسوب وقواعد بيانات ودوائر متكاملة وغيرها غير ان تداول هذه المصنفات خلق اشكالا في الوسط القانوني وذلك بسبب سهولة ومرونة استعمال هذه المصنفات مما يسهل الاعتداء عليها بقصد وبخلفية خبيثة او عن جهل وبغير قصد ولتفادي ذلك نظم القانون تداول هذه المصنفات بوضع شروط معينة بين طرفين اولهما هو صاحب الحقوق والذي في اغلب الاحيان يكون مؤلف المصنف او من ذوي الحقوق والذي يتمتع بحماية قانونية بموجب حقوق الملكية الفكرية الادبية والفنية اما الطرف الثاني فهو المستفيد او من يريد تملك هذه المصنفات للاستغلالها او اتاحتها للمستفيد النهائي لذلك يتفق الطرفان على مجموعة من المصنفات للاستغلالها او اتاحتها للمستفيد النهائي لذلك يتفق الطرفان على مجموعة من

65: مقالة للدكتور ابراهيم خضر بعنوان : المكتبة الرقمية وحماية حقوق النشر والملكية الفكرية .متاحة على موقع اليسير للمكتبات والمعلومات السابق ذكره وتحديدا على الرابط التالي :<http://vb.h2r2.com/forum10/thread11751.html>

المصنفات للاستغلالها او اتاحتها للمستفيد النهائي لذلك يتفق الطرفان على مجموعة من الشروط تكون ضمن مايسمى بعقد ترخيص يسمح للطرفان بحماية حقوقهما وعدم وقوعهما في خلافات تعيق عمل كل منهما وسنحاول تبيان وتوضيح اهم هذه التراخيص واعطاء نماذج عن هذه التراخيص المرفقة بالملاحق

5-1- التعريف اللغوي للتراخيص : الترخيص في اللغة العربية هو التسهيل في الامر والتيسير .ورخص له في الامر :سهله ويسره ،وترخص في الامر : اخذفيه الرخصة .والرخصة : التسهيل في الامر والتيسير . والرخصة في الشرع : هي ما يغير من الامر الاصلي الى يسر وتخفيف كصلاة السفر . والرخصة هي : اذن تبيح به الحكومة لحامله مزاولة عمل ما او استعمال شيء كرخصة المطعم او رخصة السيارة .(66)

5-2- ترخيص البرامج : " ترخيص البرامج هو اذن من مؤلف البرامج او صاحب الحق عليه للمرخص له باستعمال البرنامج والوثائق الخاصة به واتيان واحد او أكثر من الاعمال المحظورة على غير المؤلف او صاحب الحق ."(67) وكما سبق ذكره فالبرامج محمية بموجب حقوق المؤلف واي استعمال غير مشروع لهذه المصنفات الرقمية يخالف ماتنص عليه الحقوق المادية والمعنوية للمؤلف سيعاقب عليها القانون ولتفادي ذلك وضعت هذه التراخيص للسماح للمرخص لهم باستعمال هذا البرنامج بنسخه او اعادة توزيعه او ادخال بعض التغييرات عليه ولا يتم كل هذا الا وفق عقود كما قلنا انفا تعرف بعقود الترخيص ويتضمن هذا العقد تصريحاً من مالك البرنامج للمرخص له باستعمال البرنامج كما يتضمن ظوابط وشروط وحدود هذا الترخيص ، كما يمكن ان يتضمن عقد الترخيص ايضاً واجبات والتزامات اخرى مثل خدمات التركيب والاختبار والتدريب والدعم الفني والصيانة... الخ . ان مخالفة أي بند من بنود هذا العقد يعاقب عليه القانون من وجهة انتهاك التزام بعقد وناهيك عن عقاب الاعتداء على جوهر العقد الذي يحمي بموجبه حق ملكية تعود لمؤلف البرنامج ، لذلك تعتبر العقود من اهم وأنجع الطرق القانونية لحماية حقوق المؤلف في البيئة الرقمية لا [] تعتبر التزامات قانونية كتابية يعاقب القانون أي طرف يخل [] لذا العقد الملزم لكلاهما باحترام بنود هذا الاتفاق . [] هدف عقود التراخيص الى منح المستخدم اذناً باستعمال البرنامج استعمالاً قانونياً مشروعاً . وضع ضوابط وحدود وشروط

(66): المعجم الوجيز .جمع اللغة العربية : مصر ،1990.ص 258.

(67): فاروق على ، الحفناوي. موسوعة قانون الكمبيوتر ونظم المعلومات.ك2:عقود الكمبيوتر، ج1:عقود البرمجيات. دار الكتاب الحديث :القاهرة، 2003.ص 67

دقيقة وتحديد مدة الاستعمال و تحديد المقابل المادي للترخيص بالاستعمال .

5-2-1 صور التراخيص باستعمال البرامج : تتعدد صور التراخيص باستعمال

البرامج وفق احتياجات المرخص له ونطاق استعمال هذه البرامج واهمها :

أ-الترخيص باستعمال البرامج على وحدة معالجة مركزية واحدة : يعتبر هذا الترخيص

ابسط صور التراخيص من حيث انه يرخص باستعمال البرنامج على حاسوب واحد فقط أي انه يتم تثبيته على ذاكرة حاسوب واحد فقط / وغالبا ماتكتب شروط هذا النوع من التراخيص على غلاف الحامل الذي تثبت عليه البرامج ، ويعرف هذا النوع من التراخيص في المال التجاري والقانوني باسم "الترخيص بطريق الاذعان " ولنا عودة له في عناصر لاحقة .

ب-الترخيص للشركات والمؤسسات : يسمح هذا الترخيص لمؤسسة او شركة

ما

باستعمال برنامج على نطاق اوسع داخل مؤسستها ومن طرف عدد محدود من مستخدميها يحددون بدقة ضمن بنود عقد الترخيص ، بحيث يضمن المرخص ان برنامجه سوف يستخدم على نطاق اوسع من الترخيص الاول وبالتالي يضمن قدرا اكبر من التوفير في تكلفة التوزيع والتدريب والصيانة والدعم الفني ، كما يسمح بمناقشة بنود الترخيص بين الطرفين -المؤسسة والمرخص- والحصول على افضل وانسب الشروط للطرفين . ويمكن تحميل هذا البرنامج على ذاكرة حاسوب واحد مع امكانية الاستعمال من وحدات طرفية مختلفة لعدد من المستخدمين او السماح للشركة بعمل نسخ من البرنامج وتوزيعها على ادارات الشركة المختلفة .

ج الترخيص بالاستعمال على نطاق واسع : هنا يسمح باستعمال البرامج على

نطاق واسع وذلك عن طريق الشبكات ويشترط استخدام البرنامج في نفس الوقت حيث لا يجوز ان يزيد عدد مستخدمي البرنامج في نفس الوقت عن العدد المتفق عليه

الترخيص بطريق الاذعان : كما سبق وان ذكرنا في صور التراخيص فهناك من

التراخيص التي يلجأ اصحابها الى كتابة شروط الترخيص باستعمالها على غلاف البرنامج وعند اقتناء البرنامج يكون المشتري مجبرا على قبول شروط الترخيص جملة ، فاذا فك غلاف حامل البرنامج فيعني ذلك قبوله جميع الشروط وعدم فك الغلاف يعني رفضها أي عدم تحميل البرنامج ، هذا النوع من البرامج ذات التراخيص بطريق الاذعان منتشرة بكثرة بين سلع تجار التجزئة ، ولقد اثارت هذه هذه التراخيص مشاكل كثيرة نظرا لكونها

لا تتيح للمرخص له فرصة للتفاوض في شروط العقد وعقود الاذعان بصفة عامة في الاطار القانوني تثير جدلا كبيرا في الوسط القانوني في كثير من الانظمة لانه في بعض الاحيان تكون شروط هذا العقد تعسفية في حق المذعن مما يعطي للقاضي الحق في تعديل بنود العقد لصالح المذعن وفقا لما تقتضيه العدالة ونفس الشيء يطبق على تراخيص الاذعان للبرامج ووفقا لذلك فانه من المسلم له ان : المشتري المذعن ملتزم باحترام حقوق المؤلف وفقا لما تقتضيه القواعد العامة المنصوص عليها في قانون حقوق المؤلف رغم انه لا توجد شروط مطبوعة تلزم المذعن بالالتزام "ا" ان المشتري المذعن يلتزم ايضا باحترام العرف المستقر في مجال صناعة وتجارة البرمجيات في ضوء طبيعة البرامج ومن ثم فان كافة الشروط المطبوعة على غلاف البرنامج والمتعلقة بشروط الترخيص باستعمال البرامج نافذة في مواجهة الطرف المذعن ولا تعتبر شروطا تعسفية باي حال من الاحوال " (68). فاذا لم يقبلها مشتري البرنامج -المرخص له - فما عليه الا ان يمتنع عن شراء نسخة منه او يعيدها او يتوقف عن استخدامها . في الاخير يمكن الاشارة الى ان هناك من المرخصين من يزرعون فيروسات عمدا في البرامج المرخص "ا" وذلك لالزام المرخص له بتكملة مثلا دفع الحقوق المستحقة او لالزامه بان يكون المرخص هو ايضا الطرف المدرب والذي يقوم باعمال الصيانة والاعمال الفنية على البرنامج / وبزراعة هذا الفيروس الذي اشاطر الدكتور فاروق علي الحفناوي في تسميته بالقبلة الموقوتة لان المصطلح يعبر عن الغاية الحقيقية من هذا الفيروس والتي ستلحق اضرارا كبيرة بالطرف المرخص له . وهناك العديد من مثل هذه التصرفات التي استدعت تدخل رجال القانون والفصل فيها لصالح الطرف المتضرر طبعا وتعويض الخسائر التي لحقت به ، ومن امثلة هذه القضايا : قضية عرضت على القضاء الامريكى وقائعها كما يلي : " ان مكتب حمامة كان قد استعان بالسيد دونالد لويس وهو مستشار كمبيوتر، كي يصلح له برنامج كمبيوتر خاص بمطالبات التامين وبعد ان االى السيد لويس مهمته في اصلاح البرنامج استطاع ان يقنع مكتب الحمامة بتحديث وترقية برنامجه بتكلفة معينة انفقها عليها واشترى مكتب الحمامة لهذا الغرض جهاز كمبيوتر وقام لويس باجراء التعديلات المطلوبة على البرنامج كي يتوافق ويعمل على الجهاز الجديد وبعد انتهائه من عمل التعديلات التي استغرقت وقتا اطول وتكلفة اكبر مما كان متوقعا حاول لويس اقناع مكتب الحمامة بتوقيع عقد صيانة معه لكنه لم يوفق هذه المرة واستمر يتصل بمكتب الحمامة شهريا يسال عن سير البرنامج ، وفي تاريخ معين عند وصول برنامج الكمبيوتر الى رقم معين هو (رقم 56789-

رقم مطالبة التامين) توقف البرنامج كلية عن العمل ، ولقد تبين ان السبب يرجع الى قبلة موقوتة (فيروس) زرعها السيد لويس في البرنامج ادت بمجرد انفجارها الى توقف البرنامج ، وكان لويس يامل من ذلك ان يلجا اليه المكتب لاصلاح البرنامج والدخول معه في عقد صيانة الا ان مكتب المحاماة لجا الى تعيين مستشار اخر لاصلاح ماافسده لويس ولما عرض مكتب المحاماة الامر على القضاء لم تتردد المحكمة التي عرض عليها الامر في اعتبار مارتكبه لويس عملا لا اخلاقيا مذموما ارتكب بنية خبيثة وعمل اجرامي يدخل تحت طائلة قانون العقوبات لولاية نيويورك ، ولقد الزمته المحكمة لذلك بدفع تعويضات عقابية فضلا عن التعويضات الجارية للاضرار التي تحملها مكتب المحاماة، ووجهت المحكمة لهذا الحكم رسالة قوية الى المبرمجين وصناع البرمجيات بعدم التورط في مثل هذه الاعمال المشينة " (69)

5-3- الترخيص باستعمال بيانات من قاعدة بيانات : لجأت الكثير من

المكتبات ومراكز المعلومات إلى الاشتراك في قواعد بيانات عديدة وبأثمان باهظة جدا وكما سبق ذكره في عناصر سابقة فان قواعد البيانات هي جزء من البرمجيات ومجموعة أوامر تترتب فيها. البيانات وفق نسق معين يجعلها محمية بموجب حقوق المؤلف . اذن أي تنزيل او تغيير او استعمال غير مشروع لبيانات هذه القواعد يعتبر انتهاكا لحقوق المؤلف ويعاقب عليها القانون ولاجل تفادي ذلك استوجب ذلك عقد ترخيص بين صاحب القاعدة ومراكز المعلومات المقتنية لهذه القواعد ويحدد في بنود هذا الترخيص وبدقة العناصر المتفق عليها " ولكي يضمن مالك القاعدة حماية حقوق ملكية القاعدة او عدم فقدان هوية قاعدته يمكنه ان يضع بعض القيود على المرخص لهم باستعمالها ومن ذلك مثلا اشتراط عدم اعادة تشكيل القاعدة او دمجها ببيانات اخرى او الاضافة اليها ، في هذه الحالة فان هذه الاعمال يمكن ان ينتج عنها عمل مشتق ويكون لمالك القاعدة الاصلية عندئذ نصيب في حقوق ملكية العمل المشتق . " (70). ان الاشكال الذي تطرحه قواعد البيانات والحقوق المطبقة عليها هي مدى جواز النص على حظر قيام المرخص له بتحميل محتويات القاعدة وتحويلها الكترونيا على اجهزته (المرخص له) للاستفادة منها في ادارة اعماله الداخلية وحتى بثها على الشبكة ، والشيء الذي يدفع صاحب القاعدة بحظر هذا الفعل والنص عليه في بنود عقد الترخيص هو خوفه من ان يفقد رقابة او سلطة التحكم فيها بمجرد اعادة تحميلها على اجهزة المرخص له خاصة اذا كانت الاجهزة مرتبطة بشبكة داخلية او خارجية عندئذ يمكن

عدد غير محدد وغير معلوم من المستعملين استخدام البيانات والتعامل بها دون علم مالك القاعدة ودون التقييد بشروط الترخيص المتفق عليها مع المرخص له . في حين يمكن للمرخص ان يسمح للمرخص له بتحميل جزء او اجزاء غير رئيسية من القاعدة ، كما يمكن ان يتفقا على ان يقتبس المرخص له او يحمل اجزاء رئيسية من القاعدة بشرط الاستعمال الداخلي لادارة اعماله الخاصة وليس لاستغلالها تجاريا ، كما يتفق الطرفان على وجوب توريد المعلومات للقاعدة من طرف المرخص في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة لان علاقة المرخص له والمستفيدين والمشاركين من وفي هذه القاعدة يقوم على مبدا احترام زمن ودقة هذه البيانات ، كما انه يتفق الطرفان على طريقة معينة لبث توريد البيانات فمثلا كان يتفق المرخص والمرخص له على ان يستقبل الطرف الثاني - المرخص له-البيانات عن طريق برامج كمبيوتر معينة تحلل هذه البيانات وتضعها في قوالب او اشكال معينة او جداول بيانية فلا يجوز لمورد البيانات تغيير الطريقة المتفق عليها كان يضعها المرخص على شرائط لايمكن لبرامج الكمبيوتر المعدة من قبل مالك القاعدة الجديد - المرخص له- قراءتها واي عمل من هذا القبيل ، يجب على المرخص ان يعلم به الطرف الثاني حتى يتخذ احتياطاته اللازمة وفي الملاحق نموذج عن اتفاقية ترخيص باستعمال بيانات .

5-4- الترخيص باستعمال برامج الانترنت : لقد سهلت شبكة الانترنت

العديد من الاعمال ولعل اهمها بعض المعاملات التجارية بين الزبون وصاحب السلعة ولقد سبق وان تحدثنا عن الترخيص بالاذعان غير ان هذه المرة هذا الترخيص يظهر في حلة وشكل جديد لا يختلف كثيرا عن المكتوب على حامل البرامج بحيث يتم عرض شروط الترخيص بتحميل البرنامج على شاشة الحاسوب في عدة نقاط تختم بمربعين احدهما فيه عبارة اوافق والاخر لا اوافق ، فان قبل الزبون او المشتري بالشروط شطب الخانة الخاصة بموافق وهذا يعني انه قبل بكل شروط الترخيص لتحميل البرنامج على الجهاز وان لم يقبل شطب على الثانية وبذلك لا يتم التحميل ومنه لا يرخص له بتحميل البرنامج ويتم دفع رسوم الترخيص عن طريق شبكة الانترنت . ومن الملاحظ في حياتنا اليومية ان كثيرا من الاشخاص من يشطب على خانة موافق دون ان يكلف نفسه عناء قراءة تلك الشروط او القاء نظرة بسيطة على محتواها وهذا يعتبر تصرف غير متزن وغير عقلائي مطلقا فمثله كمثل من يمضي على ورقة بيضاء لا يدري ماذا سيكتب عليها فيما بعد

فربما فيها امور ستسبب له ضررا فيما بعد والقانون لا يحمي المغفلين .وفي الملاحق نموذج عن هذه الاتفاقية.

5-5- الترخيص باستعمال رقائق الكمبيوتر :

سبق وان تطرقنا الى هذا المصنف الرقمي الذي يضم الدوائر المتكاملة التي تعرفها اتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة (26ماي1989) بالآا : " منتج في شكله النهائي او شكله المبسط تتكامل فيه العناصر على ان يكون احدهما على الاقل نشطا مع بعض او كل الوصلات وذلك بشكل مندمج او ظاهر لتشكل قطعة من المادة بقصد اداء وظيفة الكترونية . "اما التصميم الطبوغرافي فتعرفه على انه : "ترتيب ثلاثي الابعاد للعناصر ايا كانت طريقة التعبير عنه -على ان يكون احد العناصر على الاقل عنصرا نشطا - ولبعض او كل الوصلات المشكلة لدائرة متكاملة او ذلك الترتيب الثلاثي الابعاد المعد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع " وهذه الاتفاقية تجيز للتشريعات الوطنية ان تنص على منح ترخيص اجباري "غير استثنائي في ظروف غير عادية لكي يياشر الغير أي عمل من الاعمال المقصورة على صاحب الحق دون تصريح "

اذن من خلال ماسبق نجد ان التراخيص بمختلف انواعها هي احد الحلول الناجحة لحماية حقوق المؤلفين في الوسط الرقمي ، غير ان الكثير يبقى دون مستوى الوعي القانوني باهمية الاطلاع ومناقشة وقبول بنود مثل هذه العقود .

الفصل الرابع: حقوق المؤلف ضمن النص الوطني الجزائري

المبحث الاول : اهم النصوص التشريعية الجزائرية المتعلقة بحقوق

المؤلف :

لقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول سن قوانين خاصة بما سعيها منها لتجسيد وعيها باهمية حماية حقوق المؤلف والحقوق الماوراة وذلك من خلال مجموعة من القوانين في كل مرة تعدلها او تلغيها وتضع محلها ما هو انسب للظروف المعاشة ولتساير التطورات الحاصلة في مجتمعنا وستتطرق في هذا المبحث لاهم هذه القوانين ان لم نقل النصوص التشريعية التي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بحقوق المؤلف ونعرض بشيء من التفصيل اخر هذه التشريعات والتي تعد سارية المفعول الى يومنا هذا (2011)

1- النصوص القانونية المعمول بها سابقا :

كان اول نص تشريعي جزائري خاص بحقوق المؤلف هو النص الصادر بموجب :

الامر رقم 14/73 المؤرخ في 3 افريل 1973 والمتعلق بحق المؤلف بعده صدر :

الامر 26/73 المؤرخ في 4 جمادى الاولى عام 1393 هـ الموافق ل : 5 يونيو سنة 1973 يتعلق بانضمام الجزائر للاتفاقية العالمية لسنة 1952 حول حق المؤلف المراجعة بباريس في 24 يوليو سنة 1971

الامر رقم 46/73 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1393 هـ الموافق ل 25 يوليو سنة 1973 يتضمن احداث المكتب الوطني لحق المؤلف (م . و . ح . م)

قرار مؤرخ في 7 رمضان عام 1394 هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 1974 يتضمن تحديد شروط الضمان للمؤلفين علة مكسب وطني لحق المؤلف

امر رقم 97 / 10 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 هـ الموافق لـ 06 مارس 1997 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق الماوراة

مرسوم تنفيذي رقم 98 / 366 المؤرخ في 02 شعبان عام 1419 هـ الموافق لـ 21 نوفمبر 1998 يتضمن القانون الاساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق الماوراة

مرسوم تنفيذي رقم 2000 / 41 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1420 هـ الموافق لـ 22 فبراير سنة 2000 يحدد كفاءات التصريح والمراقبة المتعلقة بالاتاوة على النسخة الخاصة

قرار مؤرخ في 12 صفر عام 1421 هـ الموافق لـ 16 مايو سنة 2000 يحدد النسب التناسبية للاسعار الجزافية الخاصة باليتاوة المفروضة على النسخة الخاصة

امر رقم 05/03 المؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهو النص القانوني المعمول به حاليا
قانون العقوبات المعدل بموجب القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004
قانون الاجراءات الجزائية المعدل بموجب القانون رقم 04-14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004

2- الامر رقم 05/03 المسير حاليا لحقوق المؤلف بالجزائر :

تعد الجزائر من الدول الواعية باهمية حماية حقوق المؤلف ولعل احسن دليل على ذلك هو مجموعة النصوص القانونية التي تصدر في كل مرة والتي سبق ذكرها وايضا مشاركتها في الدعم الدولي لهذه القضية بانضمامها للعديد من الاتفاقيات وفي كل مرة ياتي كل نص بشيء جديد ولو كانت باعادة صياغة تماشى ومتطلبات التي تمتع لبعض المواد او البنود او تفصيل لبعض المواد للتوضيح اكثر حتى ولو كانت هذه النصوص القانونية ينقصها الكثير من التفصيل والوضوح . فبعد صدور الامر 97/10 المؤرخ في 6 مارس 1997 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والذي كان محل دراسة قدمتها لنيل شهادة ليسانس بعنوان :المعلومات الالكترونية بين حرية التداول وحقوق المؤلف وكانت هذه الدراسة في ظل هذا الأمر ولقد توصلت من خلال هذا البحث الى ان هذا النص القانوني كان شحيحا جدا فيما يخص حقوق المؤلف في البيئة الرقمية ثم صدر في 19 من يوليو من سنة 2003 امر رقم 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والذي الغى الامر السابق ذكره .اذن احدث نص ساري المفعول فيما يتعلق بحقوق المؤلف في الجزائر هو الامر 05/03 ويتكون هذا الامر من 164 مادة مقسمة حسب المحاور التالية :

المحور الاول : التعريف بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة : احتوى هذا المحور على ثلاث مواد اساسية تطرقت كل واحدة الى :

المادة 1: الهدف من سن هذا الامر

المادة 2: المحميون بموجب هذا الامر

المادة 3: الشروط الواجب توفرها لحماية المصنف

المحور الثاني : المصنفات الادبية والفنية المحمية وغير المحمية : مقسم كما يلي :

المادة 4 الى المادة 10 ماعدا المادة 7 : المصنفات المحمية بموجب حقوق المؤلف
والحقوق المجاورة .

المادة 7 و المادة 11 : المصنفات غير المحمية

المادة 12 : التعريف بالمؤلف

المادة 13 : التعريف بمالكي حقوق المؤلف

المادة 14 و 15 المادة : المصنف المركب والمشارك

المادة 16: المصنف السمعي البصري

المادة 17 : المصنف الاذاعي

المادة 18: المصنف الجماعي

المادة 19 و المادة 20 : انتقال ملكية حقوق المؤلف لطرف اخر بموجب عقد
علاقة عمل او عقد مقاوله

المادة 21 الى المادة 32 : الحقوق المادية والمعنوية للمؤلف

المادة 33 الى المادة 40 : التراخيص وطرق وشروط منحها

المادة 46 الى المادة 53 : حالات لاتستوجب تراخيص

المادة 54 الى المادة 61 : مدة حماية حقوق المؤلف

المادة 62 الى المادة 73 : اجراءات التنازل عن حقوق المؤلف المادية

المادة 74 الى المادة 83 : حقوق المؤلف المشارك في انتاج سمعي بصري

المادة 84 الى المادة 129 : عقود النشر

المادة 130 الى المادة 141 : التسيير الجماعي لحقوق المؤلف واجراءاته

المحور الثالث : العقوبات الناجمة عن المساس بحقوق المؤلف والحقوق
المجاورة :

المادة 142 الى المادة 162 : اجراءات الحماية وعقوبات الاعتداء

1-2 انواع المصنفات المحمية بموجب الامر 05/03

بعد ان تدرج المشروع في هذا الامر '05/03 في عرض محتوى هذا الاخير بحيث نصت المادة 2 منه على انه تكفل الحماية للاطراف الاتية : " مؤلف المصنفات الادبية والفنية ، فان الاداء او العازف ومنتج التسجيلا السمعية او السمعية البصرية وهيئات البث الاذاعي السمعي او السمعي البصري .القواعد الخاصة بالتسيير الجماعي للحقوق وحماية مصنفات التراث الثقافي التقليدي والمصنفات الوطنية للملك العام . "تطرق في المادة الثالثة كما سبق ذكره الى شروط الحماية اما المادة 4 فتعرض فيها الى اهم المصنفات الابية الفنية المحمية والتي فصلها في تسع مصنفات نذكرها كما وردت في نص هذه المادة

أ- المصنفات الادبية المكتوبة مثل : المحاولات الادبية والبحوث العلمية والتقنية والرويات والقصص والقصائد الشعرية و**برامج الحاسوب** والمصنفات الشفوية مثل المحاضرات والخطب والمواعظ وباقي المصنفات التي تماثلها

ب- كل مصنفات المسرح والمصنفات الدرامية والدرامية الموسيقية والايقاعية والتمثيلات الابدائية

ت- المصنفات الموسيقية المغناة والصامتة

ث- المصنفات السينمائية والمصنفات السمعية البصرية الاخرى سواء كانت مصحوبة باصوات او بدونها

ج- مصنفات الفنون التشكيلية والفنون التطبيقية مثل : الرسم والرسم الزيتي والبحث والنقش والطباعة الحجرية وفن الزراري

ح- الرسوم البيانية والخرائط والرسوم المتعلقة بالطبوغرافيا او الجغرافيا او العلوم

خ- المصنفات التصويرية والمصنفات المعبر عنها بأسلوب يماثل التصوير

د- مبتكرات الالبسة للازياء والوشاح

اما المادة 5 فذكرت مصنفات اخرى غير هذه المحمية بموجب هذا الامر ايضا كما ذكرت انه " تكفل الحماية لمؤلف المصنفات المشتقة دون المساس بحقوق مؤلفي المصنفات الاصلية . "

المادة 6 تطرقت الى احقية عنوان المصنف للحماية التي تكفل للمصنف ذاته شرط ان يتسم بالاصلية

المادة 8 مصنفات التراث الثقافي التقليدي والمصنفات الوطنية التي تقع في الملك العام وتم تعداد المصنفات غير المحمية في المادة 11 من هذا الامر كما يلي :

القوانين والتنظيمات والقرارات والعقود الادارية الصادرة عن مؤسسات الدولة والجماعات المحلية وقرارات العدالة والترجمة الرسمية للنصوص .

2-2-2-قرينة الملكية الفكرية : نعي بقرينة الملكية الفكرية الشروط الواجب توفرها في العمل الفكري حتى يتمتع بالحماية ولقد ورد ذلك صراحة في المادة 3 من الامر 05/03 والتي تنص على : "يمنح كل صاحب ابداع اصلي لمصنف ادبي او فني الحقوق المنصوص عليها في هذا الامر ، تمنح الحماية مهما يكن نوع المصنف ونمط تعبيره ودرجة استحقاقه ووجهته بمجرد ايداع المصنف سواء أكان المصنف مثبتا أم لا بأية دعامة تسمح بإبلاغه إلى الجمهور . " اذن من خلال هذه المادة نستخلص الشروط الواجب توفرها في مصنف ما حتى يحضى بالحماية القانونية المنصوص عليها في هذا الأمر . أول شرط لمحت له هذه المادة هو **الإبداع** المقترن **بالأصالة** والإبداع لايعني بالضرورة الإبداع المتفوق جدا بل كل إبداع يتمكن صاحبه من وضع لمسائه الخاصة التي تجعل القارئ او المستمع والمشاهد لهذا المصنف يتعرف على شخصية صاحبه دون ضرورة وجوده امامه ولو كان الإبداع يتطلب صفة التفوق لكان هذا القانون موضوع حماية الاقليات المتميزة والعبارة فقط . اذن فقانون حماية حقوق المؤلف وضع لحماية الكل وهذا الشرط يعد احد الشروط الموضوعية التي سنحاول توضيحها فيما يلي :

2-2-1الشروط الموضوعية لحماية مصنف ما : تتمثل الشروط الموضوعية

في كل من الابتكار والابداع والجدة ، فعلى الرغم من تقارب هذه الشروط الثلاثة واتصالها ببعضها الا ان محتوى كل واحدة يختلف عن الاخرى . لقد عرف الدكتور عبد الرزاق السنهوري العنصر الاول والمتمثل في **الابتكار** : " من محتوى الشرط الموضوعي هو ان يضفي المؤلف على مصنفه شئ من الابتكار ، وهذا الاخير هو الطابع الشخصي الذي يعطيه المؤلف لمصنفه اي ان يخلع عليه شئ من شخصيته وهو الاساس الذي تقوم عليه حماية قانون المؤلف والتمن الذي تشتري به"⁽¹⁾ فمن خلال تعريف السنهوري للابتكار نجد انه بذلك اعطاه صبغة شرط ذاتي لا شرط موضوعي لانه تتدخل فيه المشاعر والاحاسيس والجانب اللاموضوعي ، وهناك خلط بين عنصر الابتكار او مايعرف ايضا' بالاصالة' وعنصر الجدة ويظهر ذلك جليا في المصنفات الرقمية بحيث انه لايمكن تطبيق مبدا الطابع الشخصي على مجموعة اوامر تطبيقها الالة بشكل تقني وتقوم بتركيبها بشكل الي محظ ، فلا يظهر العنصر الشخصي واللمسة الفردية لصاحب هذا المصنف الرقمي الذي يعتبر مجموعة قواعد رياضية منطقية متسلسلة اعدت للقيام بعمل معين . اذن فعنصر الابتكار هنا بمعناه السابق لا يصلح لان يطبق على المصنفات الرقمية عامة ، فالبرنامج

1 : عبد الرزاق ، السنهوري . الوسيط في شرح القانون المدني الجديد : حق الملكية . ج.8. ط3. منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت : 1998 . ص 291.292

المبتكر هو ذلك البرنامج غير المنسوخ وهذا المبدأ المعمول به في الدول الانجلوساكسونية المتبنية لنظام الكويرايت.

اذن فالابتكار يقابله بالفرنسية مصطلح originalité والمصطلح الادق حسب رايبى والذي يقابل هذا المصطلح اللاتيني هو الاصاله لان الابتكار يختلف تقدير شرطه بحسب الدول "فمفهوم الابتكار في النظام اللاتيني يختلف عنه في النظام الانجلوساكسوني اذ ان هذا الاخير يستند الى المعيار الموضوعي وهو معيار موسع بينما يستند النظام اللاتيني والقوانين المتأثرة به حيث ان المصنف يعتبر مبتكرا كلما كان يحمل البصمات الشخصية للمؤلف الذي يخلع على المصنف شيئا من شخصيته، ويلجأ البعض من اجل توضيح معنى الابتكار الى التفرقة بين الاصاله والجدة ، فالاصاله هي حجر الزاوية في مجال حق المؤلف بينما الجدة هي معيار الملكية الصناعية الاساسي فالاصاله سبق تعريفها بينما الجدة تقاس بمعيار موضوعي وهي عدم وجود نظير للشئ الجديد في الماضي .

بالاضافة الى شرط الاصاله نجد ان المشرع الجزائري عند منحه الحماية لم يشترط ان يحمل المصنف هدفا معينا او وجهة معينة لانه لايهمه مضمون الاعمال المقدمة واهدافها بل يكفي ان تتوافق مع الشروط المطلوبة للحماية ودون مخالفة للنظام العام والاداب العامة ، حتى وان لم ينص المشرع على ذلك صراحة . كما اننا لاحظنا ان معيار الابتكار الذي يشترطه المشرع الجزائري في هذا الامر يتضمن بعض التعقيدات لعدم ثباته عمليا ، فهو يتغير بحسب نوع المصنف فالمصنف الادبي يعتمد على العقل والمصنف الفني يعتمد على الاحساس وصعوبته تكمن في معاني الكلمات المستعملة ومدى معرفة مفهومها بدقة من قبل الشخص العادي . كما انه لا يشترط لمنح صفة الابتكار ان يكون المصنف من وضع او تاليف صاحبه ، فقد يكون مؤلف قد توفي منذ زمن قديم الا ان واضعه الجديد قد اضفى عليه طابعه الشخصي وجعله متميزا ولكن دون ان ينسبه الى نفسه ، كما لايعني كذلك الابتكار الجدة او الاتيان بالجديد لانه قد يتوافق الابتكار مع العمل الجديد وقد لا يتوافق معه ، فقد يضع المؤلف عملا مميزا ومبتكرا جديدا وقد يضع مؤلف اخر عملا قديما ولكن في قالب يضيف عليه شخصيته ، فكلاهما عمل مبتكر فالجدة شرط نجده في الملكية الصناعية فحسب كما هو الحال في براءات الاختراع

2-2-2- الشروط الشكلية :

تتفق جميع قوانين حقوق المؤلف على المستوى العالمي على ان نظام حقوق المؤلف يحمي الجانب الشكلي من المؤلفات دون مضمونها وتظل الافكار خارج مجال تطبيق الملكية الادبية التي لاتنصب الا على الشكل الذي تتخذه الافكار والذي يتم من خلاله التعبير عنها . وبناء على هذا المبدأ يحمي حقوق المؤلف هذا القالب منذ الوقت الذي يترك فيه

اثر مملوسا وهذا مانصت عليه المادة 3 من الامر 05/03 السابق ذكرها كما نصت المادة 7 من نفس الامر على انه " لا تكفل الحماية للافكار والمفاهيم والمبادئ والمناهج والاساليب واجراءات العمل وانماطه المرتبطة بايداع المصنفات الفكرية بحد ذاتها الا بالكيفية التي تدرجها او لا يكل او ترتب في المصنف المحمي ، وفي التعبير الشكلي المستقل عن وصفها او تفسيرها او توضيحها . "

ان مسوغ استبعاد الافكار من نطاق الحماية هو عدم صلاحيتها في حد ذاتها ان تكون محلا للتملك بمقتضى حقوق المؤلف ، فمن الخطر ان نسمح للفرد بان يدعي انه مالك افكاره، لان حقوق المؤلف تنشئ احتكارا لصالح المبدع وهي حقوق تحميها جزاءات رادعة والسماح بحماية الافكار سوف يؤدي الى شلل كامل ، حيث سيترب على استلزام الحصول على ترخيص من المؤلف اعاقا ابداع اذن ماتشملة الحماية هو التجسيد المحسوس لهذه الافكار والمعطيات غير المحمية في الاصل لدى التعبير عنها ولدى تنسيقها وترتيبها بابتكار من قبل صاحبها . لكن هناك من يرى انه اذا كانت لهذه الافكار قيمة اقتصادية فلا بد من حمايتها . لو عدنا قليلا الى نص المادة 3 من الامر 05/03 لوجدنا انه حتى يصل المنتج الفكري للمؤلف الى علم الجمهور وينتفع به يجب ان يفرغ في صورة مادية يبرز من خلالها الى الوجود ويكون معدا للنشر لا ان يكون مجرد فكرة دون اطار تتجسد فيه ولا يهتم بعد ذلك نوع المصنف ونمط تعبيره ودرجة استحقاقه ووجهته حسب تعبير نص هذه المادة ، لان من هذه المصنفات ما يتم التعبير عنه بالكتابة مثل المصنفات الادبية والعلمية ومنها ما يكون التعبير عنها هو الصوت مثل المصنفات الموسيقية التي تلقى شفويا كالمحاضرات والخطب والمواعظ ومنها ما يكون مظهر التعبير عنها هو الحركة مثل التمثيل والرقص . كما ان نفس المادة نصت على ان انه بمجرد ايداع المصنف ستطبق عليه الحماية المقررة قانونا ولنا عودة لهذا الامر في عناصر موالية

3- الاجراءات القانونية لحماية المصنف في النص الجزائري :

رغم ان المشرع الجزائري غير بعض الامور الطفيفة جدا في الامر 10/97 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق الاوارة والملغى بموجب الامر 05/03 الا انه ضمن هذا الاخير في كل من المادتين 4 و5 احد هذه المصنفات بشكل حصري وشاري دون تفصيل فيه وهما كل من برامج الحاسب الالي وقواعد البيانات ، كما انه خلق بعض اللبس ان صح التعبير في المادة 4 عند قوله : " وبرامج الحاسب الالي والمصنفات الشفوية مثل المحاضرات والخطب والمواعظ وباقي المصنفات التي تماثلها " فعبارة 'تماثلها' هل يقصد بها هنا المصنفات التي تماثل برامج الحاسب الالي ؟ ام الهاء تعود على الخطب والمحاضرات والمواعظ ؟ وحسب

رايبي الشخصي فهي تعود على المصنفات الشفوية لانه بدا باعطاء امثلة ولعدم الاكثار منها ترك المجال مفتوحا لتخيل مايمثل هذه المصنفات ، ورغم انه لا يوجد ما يمنع المشرع الجزائري من ذكر هذه المصنفات صراحة حتى يرفع اللبس خاصة اذا تعلق الامر بتطبيق نصوص جزائية ، اين يجب على القاضي الجزائري ان يدقق ويتشدد في كلمات النص التي لاتقبل التاويل والاستنتاج الذاتي ومن جهة اخرى نجد ان حقوق المؤلف عرضة للعديد من الاعتداءات بمختلف اشكالها وعلى اختلاف درجات الاضرار التي تلحقها بالمؤلفين محل الضرر ، ولردع مثل هذه الاعتداءات استوجب ذلك على المشرع ان يوفر طرقا اكثر فاعلية وقابلة للتطبيق حتى تحمي هذه الحقوق بشكل اكبر وفعال وكذلك بتظافر الجهود مع المعلوماتيين التقنيين لتوفير السبل التقنية الفعالة للحماية في ظل بيئة رقمية جد متطورة ولاجل ذلك وضع المشرع وسائل وقائية للحماية بالاضافة الى الوسائل الموضوعية من حماية جزائية وكذلك مدنية وستتطرق لكل طريقة فيما يلي :

3-1- الواسائل الوقائية لحماية حقوق المؤلف :

ان الغاية من هذه الوسائل هي اتقاء وتجنب وقوع هذه الاعتداءات وكذلك السبل المتوفرة لحماية المؤلف حتى بعد وقوع الاعتداء وهي :

3-1-1- الايداع القانوني : يعتر الايداع القانوني احد الشروط الشكلية التي يجب توفرها ليحظى المصنف بالحماية القانونية غير ان ذلك ليس بالشرط الذي تستوجبه كل القوانين لتوفر قرينة الملكية الفكرية ، حتى ان العديد من الدول التي كانت تلتزم بالشرط ثم تنازلت عنه واصبحت لاتعتبره شرطا الزاميا ليمتتع المصنف بالحماية القانونية ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية ففي نظامها الذي " كان يتمسك بشدة بالاجراءات الشكلية ، تخلى عن الايداع كشرط للحماية ، وانما بقي يعاقب اهمال تسجيل المؤلفات بجرمان المؤلف من امكانية اقامة دعوى التقليد او المطالبة بالتعويض عن الضرر. " (2) وفي فرنسا فالتشريعات الاولى كانت كانت تشترط الايداع ومن ثم التمتع بالحماية الجزائية في حين ان التشريع الحالي لم يقيد الحماية بالشرط ، رغم فرضه على المؤلف ايداع الاثر . اما المشرع الجزائري فيعتبر التصريح بالمصنف لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف قرينة على الملكية الفكرية طبقا لنص المادة 13 من الامر 05/03 التي تنص على ان " يعتبر مالك حقوق المؤلف ما لم يثبت خلاف ذلك الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يصرح بالمصنف باسمه او يضعه بطريقة مشروعة في متناول الجمهور او يقدم تصريحاً باسمه

لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة "في حين ان نص المادة 136 من نفس الامر ينص على انه "لا يمثل التصريح بالمصنف للديوان شرطا للاعتراف بالحقوق المخولة بمقتضى هذا القانون " ويعد هذا تناقضا في هذا القانون كما اننا نصل الى ان الايداع القانوني ليس بالشرط اللازم لتمتع المصنف بالحماية بل مجرد نشر المصنف يجعله يتمتع بالحماية سواء تم تسجيله لدى الديوان ام لا وهذا ما يؤكد الاستاذ عبد الرحمان خلفي ايضا بقوله "هذا التسجيل لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف في حقيقة الامر لا يهدف الا لخلق قرينة على الملكية يمكن اثبات عكسها" (3)

1- مفهوم الايداع القانوني : يعني الايداع القانوني الزام صاحب الحق على المصنف سواء اكان مؤلفا او ناشرا او طابعا او موزعا في حالات معينة ، بتسليم نسخة او اكثر من المصنف المنشور لاحدى السلطات الرسمية او احدى المكتبات الوطنية او الخاصة التي يحددها القانون (4)

ب- اهمية الايداع كاجراء في حفظ حقوق المؤلف : اذا كان الاعتراف بحق المؤلف لا يحتاج الى اي ايداع فان الصعوبات العملية تكمن في قضايا الاثبات خاصة عندما يراد معرفة صاحب الحق من خلال تاريخ الايداع ، لذا يمكن استعماله كوسيلة دفاع من قبل المؤلف في حال نشر العمل بصورة رقمية على الانترنت مثلا دون موافقة المؤلف ، كما ان التاشير بحفظ حقوق المؤلف والمعترف به دوليا وفقا لما نصت عليه الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف 'اتفاقية جنيف' يعتبر اجراءا هاما يتكون من ثلاثة عناصر هي الرمز C المحاط بدائرة وهو الحرف الاول من عبارة : COPYRIGHT اي حق المؤلف ، واسم صاحب حق المؤلف وبيان السنة التي تم فيها نشر المصنف لأول مرة ، وتزيد هذه العلامة المنتهك لهذه الحقوق العقوبة والادانة اكثر لانه تعمد القيام بالعملي غير المشروع ولا يكون بمقدوره التذرع بحسن النية في هذا الشأن . كما ان هذه العلامة تساهم في حماية حقوق المؤلف دوليا اي في غير دولته يمكنه الدفاع عن حقه خاصة في ظل الفضاءات الافتراضية والرقمية التي يجول فيها المصنف انحاء العالم بين ذاكرات الحواسيب وعلى شاشاته.

3-1-2- الاجراءات التحفظية : هناك العديد من الاجراءات التي حددها القانون للقيام بها في حالة وقوع الاعتداء او حتى قبل وقوع الاعتداء تحسبا له من قبل .

3: عبد الرحمان ، خلفي . الحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة . مرجع سابق . ص 198

4: ديا، عيسى ونسه . حماية حقوق التأليف على شبكة الانترنت . مرجع سابق . ص 127

1- الاجراءات التحفظية السابقة لوقوع الاعتداء: يعتبر هذا الاجراء تقنيا بالدرجة الاولى لان المشرع ليس هو من سيضعه بل متخصص في الاعلام الالي صاحب المصنف او الناشر او من له مصلحة في حماية هذا المصنف وهناك من القوانين التي نصت في تشريع¹ على هذا الامر ومنها القانون اللبناني في حين نجد ان المادة 81 من القانون 99/75 تنص على انه " في الحالات التي يخشى فيها من اعتداء وشيك على حقوق المؤلف او الحقوق المجاورة يجوز لصاحب هذه الحقوق او خلفائه العموميين او الخصوصيين ولاسيما جمعيات او شركات ادارة الحقوق الجماعية اتخاذ كافة الاجراءات التحفظية لمنع وقوع الاعتداء على تلك الحقوق ".⁽⁵⁾ كما ان المشرع الجزائري نص على ذلك في المادة 144 من الامر السالف ذكره انه "يمكن مالك الحقوق المتضرر ان يطلب من الجهة القضائية المختصة اتخاذ تدابير تحول دون المساس الوشيك الوقوع على حقوقه ". فمن بين هذه التقنيات التي تساهم في حماية المصنف من الاعتداء تقنيّة "التشفير cryptologie وأكثرها استعمالا خاصة في الدول المتقدمة تقنيّة تشفير تعرف ب le tatouage électronique² وهدف الى التعرف على النسخ غير المؤذون³ ، وتقوم هذه التقنيّة على وضع علامة صغيرة عادة تكون pixel في الصفحة او على الصورة التي ينبغي حمايتها وعندما ينسخ المصنف فانه يحمل معه العلامة التي تسمح بالتعرف على مصدر النسخ وعلى الحائز غير الشرعي .

ب- اجراءات تحفظية لاحقة لوقوع الاعتداء : اذا لم توفر الاجراءات الازمة لحماية المصنف ووقع الاعتداء وضع المشرع مجموعة من الاجراءات لمنع استمرار وقوع الاعتداء وزيادة الضرر الى حين الفصل في القضية ولقد نص على ذلك في الامر 05/03 في مواد 146 و 147 وهي -حجز نسخ دعائم المصنفات او الاداءات المقلدة شريطة وضعها تحت حراسة الديوان - ايقاف كل عملية صنع جارية ترمي الى الاستنساخ غير المشروع للمصنف -حجز كل عتاد استخدم اساسا لصنع الدعائم المقلدة

3-2-الوسائل الموضوعية للحماية: تتمثل الوسائل الموضوعية للحماية في كل من الحماية المدنية والجزائية وكل التشريعات كرسّت هذان النوعان من الحماية

3-2-1- الحماية المدنية: ان الهدف من هذا النوع من الحماية هو تكريس التعويض عن الضرر الذي لحق بذوي الحقوق ويتم تكريس هذه الحماية بعد رفع دعوى مدنية امام الجهات المختصة وتكون من اختصاص القضاء المدني وهذا ما نصت عليه المادة 143 من الامر محل الدراسة . والمشرع الجزائري كرس هذا

النوع من الحماية وضمنه الاجراءات التحفظية اللاحقة للاعتداء السالف ذكرها وكذا جميع الاجراءات القانونية المتخذة والمتبعة من قبل الضحية والجهة المختصة للفصل في القضية وذلك من خلال المواد 148 الى المادة 150 من نفس الامر

3-2-2- الحماية الجزائية :

ان الحماية المدنية تبقى غير كافية اذا لم تعزز باجراءات تردع المعتدي وتعاقبه جزائيا ولقد وفر المشرع الجزائري هذا النوع من الحماية غير المقتصر على فعل التقليد فقط المصنف كجنحة ولقد قام المشرع الجزائري بتعداد الاعمال التي تعتبر تقليدا في المادة 151 من الامر السابق وهي:

-الكشف غير المشروع للمصنف او المساس بسلامة مصنف او اداء لفنان مؤد او عازف .

-استنساخ مصنف او اداء باي اسلوب من الاساليب في شكل نسخ مقلدة

- استيراد او تصدير نسخ مقلدة من مصنف او اداء

-بيع نسخ مقلدة لمصنف او اداء

-تاجير او وضع رهن التداول لنسخ مقلدة لمصنف او اداء ولقد حدد عقوبة التقليد بالحبس من 6 اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة بين خمسمائة الف دينار الى مليون دينار سواء كان النشر في الجزائر او الخارج وبشوت التهمة تقوم الجهة المختصة بالغلق المؤقت لمدة لا تتعدى ستة اشهر للمؤسسة التي يستغلها المقلد او شريكه و ان تقرر الغلق النهائي عند الاقتضاء حسب نص المادة 156 كما انه يتم مصادرة المبالغ التي تساوي مبلغ الايرادات او اقساط الايرادات الناتجة عن الاستغلال غير الشرعي للمصنف او الاداء المحمي (المادة 157)

المبحث الثاني : اتفاقيات حماية الملكية الفكرية التي انظمت لها

الجزائر

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي ابرمت بين العديد من دول العالم وذلك لغرض حماية حقوق المؤلفين، وكذلك لغرض التعاون الدولي في هذا المجال و سد الثغرات القانونية ومنع الاعتداء لان هذا الاعتداء طال جميع الدول المتقدمة منها و السائرة في طريق النمو، وسنتطرق لاهم هذه الاتفاقيات التي انظمت لها الجزائر باعتبار ان الجزائر ليست ببعيدة او في منأى عن ما يحدث في هذا العالم ولكي تاكد وعيها باهمية حماية

هذه الحقوق فلقد انظمت الى بعض هذه الاتفاقيات حتى ولو كان ذلك متاخرا الا ان
انظمت لها في الاخير وستتطرق الى اهم هذه الاتفاقيات

1-انظام الجزائر لاتفاقية بيرن :

ان حماية حقوق المؤلف ضرورة لا بد منها ولقد اهتمت العديد من دول العالم بحماية هذا الحق وذلك لتشجيع الابداع والفكر البشري على تقديم الافضل دون ان يخاف من عمليات النهب والسرقة التي سيتعرض لها مصنفه ، واحساسا من دول العالم باهمية ذلك تم انشاء الجمعية الادبية والفنية في باريس عام 1876و"كان للخطاب الذي القاه الاديب الفرنسي فيكتور هيغو في الحفل الختامي لمؤتمر الكتاب الذي عقد في باريس اثره الفعال في انشاء هذه الجمعية الدولية ."⁽⁶⁾تمكنت هذه الجمعية من عقد معاهدة برن عام 1886"ووصل الاهتمام بحقوق المؤلف الى النص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 الذي جاء نص المادة 27 منه :

1-لكل فرد الحق في ان يشترك اشتراكا حرا في حيات المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه

2.لكل فرد الحق في حماية المصالح الادبية والمادية المترتبة على انتاجه العلمي او الادبي او الفني."⁽⁷⁾

1-1-اتفاقية برن لحقوق المؤلف: سبق هذه الاتفاقية عدة لقاءات ومؤتمرات

كان اهمها مؤتمر بروكسل سنة 1858 الذي وضع مبدا هاما وهو:الاعتراف العالمي بملكية الانتاج الادبي والفني ثم جاءت اتفاقية بيرن لعام 1882 والتي هدفت الى توحيد مسألة تنازع القوانين بين العديد من الدول وعلى اساس حماية الملكية الادبية والفكرية بين الدول بعضها بعض " تقدمت اللجنة الفرنسية بوثيقة كانت فكرها تركز على ان جميع مؤلفي المصنفات المنشورة المعروضة في دول متعاقدة ن ولاي جنسية ينتمي هؤلاء المؤلفين يعاملون في الدول الاخرى كالمؤلفين الوطنيين دون الخضوع لاي اجراءات"⁽⁸⁾كان في البداية اعضاء هذه الاتفاقية عشرة دول فقط والان اصبح عددها 77 دولة منها 7 دول عربية ، ولقد عرفت هذه الاتفاقية عدة تعديلات اهمها

6: عبد الرزاق، السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني .ج.8.دار النشر للجامعات المصرية :القاهرة .(د.س).ص284

7: عبد الجليل، فضيل، المرجع السابق. ص52

8 : عبد الجليل، فضيل البرعصي . المرجع السابق.ص4

-عام 1896 كانت اول اضافة باطالة مدة حق الترجمة وحماية الاعمال المعمارية

-عام 1908 اضافت مصنفات التلحين للرقص ومصنفات الاستعراضات الصامتة والتصوير الشمسي ومصنفات الفنون التطبيقية والسما وما يدخل في مجالها.

-عام 1914 ادرجت حماية المحاضرات وما يدخل في حكمها من اعمال شفاهية والبث الاذاعي(9)

-عام 1971 ناقشت اتفاقية برن موضوع تسويات جديدة لحقوق المؤلف في الدول النامية ، ويتمثل في مساعدة هذه الدول في الترخيص بالترجمة للاعمال الاصلية واعادة اصدارها . كما تتيح لمصلحة البلدان النامية امكانية التراخيص الالزامية اللائحة وغير الناقلة للحق كلية ، فيما يخص الترجمة لاغراض تعليمية ولاجراءات الدراسات والبحوث واعادة اصدار المصنف لاستعماله في الانشطة التدريبية النظامية وتتاح هذه التراخيص لاي مواطن ينتمي لدولة نامية وذلك وفق شروط معينة انظمت الجزائر الى هذه الاتفاقية في 19 افريل 1998 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 341/97 المؤرخ في :13 سبتمبر 1997 (جريدة رسمية العدد61 الصفحة 8) والمتضمن انظام الجزائر مع التحفظ الى اتفاقية بين حماية المصنفات الادبية والفنية والمؤرخة في 9 سبتمبر 1886 المتممة والمعدلة ، وتعد هذه الاتفاقية اقدم نص دولي مبرم في هذا المجال ، ولقد انظمت لها الجزائر بعد اكثر من قرن من ابرامها رغم ان تعديل في كل مرة لتواكب الجديد وتعتبر من اهم الاتفاقيات الصارمة فيما يخص القوانين التي تحتويها الاتفاقية (بنود الاتفاقية) ومدى ثرائها وتميزها بتشدد الاحكام الخاصة بحقوق المؤلف وهي من الاتفاقيات التي تميل لحماية حقوق المؤلف كثيرا وتخدم مصالحهم اكثر من اي اتفاقية اخرى ، فمثلا منحت هذه الاتفاقية للمؤلف حماية ابدية مادام حيا وان توفي تمنحه خمسون سنة بعد وفاته كما ان هذه الاتفاقية تواكب كل مرة الجديد في عالم المعلومات والمعرفة وتعديل مايجب تعديله ، فهي من الاتفاقيات الدولية التي تسعى ايضا لحماية المصنفات الرقمية بمختلف انواعها .

2-انظام الجزائر لاتفاقية جنيف : تم توقيع اتفاقية جنيف في 29 اكتوبر

1971 لحماية منتجي التسجيلات الصوتية ضد اعمال النسخ دون ترخيص من اصحاب الحقوق وهي نفسها مايعرف باتفاقية الفونوغرام . هدف هذه الاتفاقية الى حماية منتجي الفونوغرام ضد الانتاجات غير المرخصة لمصنفيها " النسخ غير

المشروع " ولقد تم توقيعها سنة 1971 بجنيف كما سبق ذكره وتعرف ايضا باتفاقية الفونوغراماف ولا تتم هذه الاتفاقية بميدان الابتكار سواء باذاعة هذه الاعمال عن طريق الاسطوانات او البث الاذاعي وذلك باستغلال الاقمار الاصطناعية وهذه الاتفاقية "للتحمي الاشخاص ولا المصنفات بل تحمي منتجي الفونوغرام ومؤسسات البث الاذاعي من بعض العمليات غير المشروعة التي عبر عنها من خلال الاجتماعات بالقرصنة والنهب والسلب" (10) تعتبر هذه الاتفاقية اول اتفاقية انظمت لها الجزائر ولقد كان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 26/73 المؤرخ في 5 جويلية 1979 المتعلق بانضمام الجزائر الى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المنعقدة بجنيف سنة 1952 والمراجعة بباريس في 24 جوان 1971 (جريدة رسمية العدد 53 الصفحة 762) ولقد تاخرت الجزائر في الانضمام اليها حتى سنة 1973 وذلك بسبب تعديل الاتفاقية سنة 1971 الذي بعدم تطبيق شرط الحماية على العلاقات الموجودة بين الدول النامية التي تخرج من اتحاد بيرن ، واحكام هذه الاتفاقية اقل صرامة من احكام اتفاقية بيرن ، فمثلا اتفاقية جنيف تنص على مدة 25 سنة كمدة حماية لحقوق المؤلف بعد وفاته والتي تبنتها الجزائر قبل انضمامها لاتفاقية بيرن والتي اصبحت فيما بعد 50 سنة وفقا لاتفاقية بيرن ولقد تبني المشرع الجزائري عدة مواد من اتفاقية بيرن والاسدة في الامر 02/73 الذي عدل بالامر 10/97

3-انضمام الجزائر للاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف : لم يفكر العرب

في اتفاقية بشأن حقوق المؤلف الا في عام 1976 في المؤتمر الاول لوزراء الثقافة العرب الذي عقد بالاردن والذي كان ضمن موضوعاته موضوع الاتفاقية العربية لحقوق المؤلف وذلك تنفيذا للمادة 21 من ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي اصدره وزراء التربية والتعليم العرب في مؤتمهم المنعقد في بغداد عام 1964 . في اجتماع موسع بالجزائر العاصمة جمع اللجنة المتخصصة التي كلفت خلال اجتماع عمان المذكور بوضع التصور المبدئي لمشروع الاتفاقية كما حضرها خبراء متخصصون وخبراء من منظمة اليونسكو ومنظمة الويبو في عام 1979 بمدينة طرابلس الليبية اقر وزراء الثقافة العرب في مؤتمهم الثاني تكليف لجنة لصياغته من جديد على ضوء الملاحظات

10:محمد عبيد ، محمد محمود . منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية . دار الكتب القانونية :

التي توصلو اليها خلال المؤتمر واعيدت الصياغة النهائية وتمت الموافقة المبدئية وتم تحديد فترة لا تتجاوز ستة اشهر لموافقة الدول العربية على المشروع ووضع الملاحظات حوله وفي عام 1981 اقره وزراء الثقافة العرب وتم التوقيع عليها خلال المؤتمر من 12 دولة عربية فوراً(11). الفصل 30 من الاتفاقية العربية لحقوق المؤلف ينص على ضرورة وضع وثيقة التصديق او الانضمام لدى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية . ولقد صادقت ست دول فقط رغم توقيع ضعف هذا العدد عليها خلال المؤتمر ومن مميزات هذه الاتفاقية لو تم تنفيذها ان نصت على انشاء لجنة دائمة لحماية حقوق المؤلف من ممثلي الدول الاعضاء لتابعة تنفيذ الاتفاقية مع انشاء مكتب لحماية الملكية الادبية والفنية والعلمية في الادارة العامة للمنظمة.

تعتبر الجزائر من بين 12 دولة المفضية على هذه الاتفاقية المبرمة في بغداد سنة 1982 اثناء المؤتمر الثالث للوزراء العرب المكلفين بالثقافة ، ولعل انضمام الجزائر الى هذه الاتفاقية حسب اعتقادي هو رغبة من الجزائر في المساهمة في تعميق الحس العربي والتفاف هذه الدول حول مشروع فعال لخلق نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف ، كما اننا لاحظنا ان مجمل ماجاء في هذه الاتفاقية ورد ذكره في الامر 10/97 كما اننا لم تولي اهمية للمصنفات الرقمية وماجادات به تكنولوجيا المعلومات والوسائل الحديثة كلها

11 : عبد الفتاح ، مراد .شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .دار الكتب القانونية :مصر

المبحث الثالث: الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف: يعتبر حق المؤلف والحقوق
المجاورة من الميادين التي عرفت تحولات كبيرة خلال هذه السنوات الأخيرة تسببت فيها
تقنية المعلومات التي أثرت بشكل فاعل في مختلف قواعد النظام القانوني الحالي من
حيث مرتكزاته ومن حيث العلاقات القانونية الناتجة عنه، التي ظهر أثرها الواضح في
حقل الملكية الفكرية، وتحديدًا فيما يتصل بتوفير الحماية للمصنفات الجديدة التي أفرزها
الثورة الرقمية⁽¹²⁾ لذلك فإن من أهم التحديات المطروحة حاليًا على القائمين على هذا
القطاع هي بناء نظام قانوني مترابط ومتوازن يحوي متغيرات النموذج الاقتصادي
والاجتماعي والثقافي الجديد مع ضمان الحريات والحقوق الأساسية في البيئة الرقمية
التي يعد حق المؤلف إحدى أهمها و ربما أهمها على الإطلاق⁽¹³⁾

أكدت العديد من التجارب للعديد من الدول أن المؤلف لوحد لا يمكنه أن يتبع كل ما يجري في الوسط الذي يتم
تداول مصنفه فيه ، خاصة بعد ظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة من حوامل وفضاءات رقمية وافتراضية سهلت
نشر المصنفات بشكل قانوني واكثرها ينشر بشكل غير مشروع خاصة على الشبكات والحوامل الرقمية المختلفة وكل
هذا أكدته اكدته الوثيقة الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو" الحاملة للرقم 157/A: "استنادًا إلى
تجربة السنوات الأخيرة اذ ازداد التأكيد على ان الممارسة الفردية للحقوق مسالة غير عملية ، فثمة حالات يحتاج فيها
المنتفعون إلى منفذ سريع لكمية واسعة من المصنفات . " * لذلك استوجب ذلك وجود سند اخر للمؤلف يساعده
على نشر مصنفه وتحصيل حقوقه المادية مقابل التداول الحقيقي لعمله في القطاع وكان هذا الطرف بمثابة جمعيات
تتكفل بادارة حقوق المؤلف ، فكيف ظهرت هذه الادارة اول مرة وماذا نعني بها ؟ وماذا تقدم للمؤلف في ظل بيئة
افتراضية ورقمية جد متطورة

1-نبذة تاريخية عن الادارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة : لقد ورد في الوثيقة السابقة الذكر
والمعدة من طرف الويبو بعنوان مقدمة حول الادارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة مايلي : "تأسست في فرنسا
أول جمعية للمؤلفين كانت أكثر من مجرد

12 . أسامة، أحمد بدر .تداول المصنفات عبر الانترنت ص 133 وما بعدها. انظر كذلك :

- KEREVER,A. **Le droit d'auteur en Europe Occidentale « hommage a DESBOIS (h) Etudes de propriété intellectuelle éd. Dalloz : 1974 , p36**

13- Benboudiaf Mohamed .El Kamel. La protection de l'Ouvre Numérique dans l'Espace Virtuel. (Mémoire de master ,Droit et Santé. Université Lille 2 ,2008/2009) p. introduction

جمعية مهنية وقد ناضلت أيضاً في سبيل اقرار حقوق المؤلفين في مصنفاتهم. وارتبط تأسيس أول جمعية من هذا النوع، ارتباطاً وثيقاً باسم الكاتب المسرحي بومارشيه. فهو الذي قاد المعارك القانونية ضد المسارح التي لم تكن راغبة في الاعتراف بحقوق المؤلفين المالية والمعنوية واحترامها. وأدى الانتصار في هذه المعارك وبمبادرة من المؤلف الى تأسيس مكتب SACD وهي أول جمعية تتولى الادارة والتشريع المسرحي في عام 1777 والذي تحول لاحقاً الى جمعية مؤلفي الأعمال المسرحية وملحنيها الجماعية لحقوق المؤلفين. وسار بعد أكثر من نصف قرن كل من هونوري دي بلزاك، والكسندر دوماس، وفكتور هوغو، وكتاب فرنسيون آخرون على هذه الطريق التي عقدت جمعيتها العامة للمرة الأولى في باريس عام 1837 SGDL في مجال الأدب عندما شكلوا الجمعية الفرنسية للادباء غير أن الأحداث التي قادت الى ادارة جماعية مطورة تماماً بدأت عام 1847 عندما أقام الملحنان بول هنريون وفكتور باريزو، والكاتب ارنست بورجي، بمساندة ناشرهم دعوى قضائية ضد "المقهى المسرحي" : "الامباسادور" القائم في حانة الشانزليزي في باريس. وقد رأوا تناقضاً صارخاً في التزامهم بتسديد ثمن المقعد ووجبة الطعام في "الامباسادور" بينما لم يشأ أحد أن يدفع ثمناً لأعمالهم التي تؤديها الجوقة الموسيقية فيه. واتخذوا القرار الجريء والمنطقي بالامتناع عن الدفع ما دام لم يدفع لهم بالمقابل آذلك. وكسب المؤلفون القضية واضطر صاحب "الامباسادور" الى تسديد مبلغ كبير من الرسوم. وفتح قرار المحكمة بذلك امكانات جديدة هائلة للملحنين ولكاتبي النصوص في المصنفات الموسيقية من غير المسرحيات الموسيقية. ولكنه تبين بوضوح أنهم لن يتمكنوا بمفردهم من مراقبة واناذ حقوقهم التي أقرت حديثاً. وأدى وعيهم لهذا الواقع الى تأسيس وكالة للتحصيل عام 1850 سرعان ما حلت محلها جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى SACEM والتي لا تزال تعمل الى الآن. وتأسست في أواخر القرن التاسع عشر وفي خلال العقود الأولى من القرن العشرين في كل البلدان الأوروبية تقريباً، كما في بعض البلدان الأخرى كذلك، منظمات مماثلة للمؤلفين (عرفت بجمعيات حقوق الأداء). وتطور التعاون بين هذه المنظمات تطوراً سريعاً وأدر كت حاجتها الى وجود هيئة دولية تنسق أنشطتها وتساهم في تأمين حماية أكثر فعالية لحقوق المؤلفين في كل أنحاء العالم. وأنشأ ممثلو 18 جمعية، في شهر يونيو/حزيران 1926 CISAC وراحت عضوية الاتحاد تتسع باستمرار منذ ذلك الحين وهي تشمل الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين الآن، اضافة الى الجمعيات التي تعتبر الأكثر تقليدية، جمعيات تتعامل مع أنماط أخرى من المصنفات (من مثل مصنفات الفنون الجميلة والمصنفات السمعية البصرية). اذن انطلاقة الادارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق الآورة كانت من فرنسا وكانت تتم بالحقوق الآورة لحقوق المؤلف بالدرجة الأولى ومازالت فرنسا انشط هذه الدول في هذا

السال ولقد تبعتهما العديد من الدول الاوربية فمثلا تم تاسيس "جمعية SUIA السويسرية و AEIPI اليونانية و GEMA الالمانية و NCB لتجمعات الدول الاسكندنافية (الدايمارك وفلندا وايسلندا وليتشوانا والنرويج والسويد) و APA البرتغالية كما انه من الطبيعي جدا ان ينشا تعاون بين الجمعيات السابقة في ظل التكتلات الاوروبية لاجل تدعيم حماية حقوق المؤلفين "تم تكوين المكتب الاوربي BELSA الذي انشئ في 12 من مايو 1997 في باريس بين الجمعيات السابقة وجمعية SDRM الفرنسية ، وفي فرنسا جاء التقرير الناتج عن لجنة SIRINELLI في عام 1994 متضمنا ضرورة تسهيل الادارة الجماعية للحقوق الخاصة بالمؤلفين في نطاق المستجدات التقنية في الوسائط المتعددة ، وبناء عليه تجسد ذلك في جمعية SESAM التي بدا تاسيسها في عام 1996 بمبادرة من العديد من الجمعيات ... الى ان تم اعتماد نظامها الاساسي في يونيو من عام 1997" (14)

1-2 مفهوم الادارة الجماعية لحقوق المؤلف : يقصد بالادارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق الااورة : " ذلك التسيير الذي تتولاه شركات او جمعيات مرخص لها بموجب القانون القيام باعمال التسيير للحق المالي للمؤلف ولاصحاب الحقوق الااورة بصفتها وكيل قانونيا تمارس صلاحيتها في ضوء الخطوط العريضة التي خطها لها القانون ". (15) كما يعرفها الاستاذ سامر محمود دلالة : " الادارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق الااورة تمثل نظاما قانونيا يقود الى الاسلوب الامثل لحماية اصحاب الحقوق المنضوين تحت مظلة الهيئة القائمة على رعاية تلك الحقوق ، مهما كان شكل التعبير عن تلك الهيئة ، على ان يتوافق ذلك مع الغاية الاساسية التي وجدت من اجلها ". (16) ولعل هذه الادارة كانت بديلا لادارة فردية لم تتمكن من الصمود امام العديد من التغييرات والتحويلات خاصة على الصعيد المعلوماتي اي المعلوماتية حيث اتاحت التكنولوجيا وسائل جديدة ولم تتوقف عند الجدة فحسب بل جد ذكية ساهمت هذه الاخيرة في نشر المصنفات بمختلف اشكالها الى عدد لا يحصى من المستفيدين مما جعل جعل اصحاب هذه الاعمال عاجزين عن تحديد العائد المالي الحقي المقابل للتداول الفعلي لاعمالمهم ، فاصبحت بذلك المعلومات تسبح في فضاء رقمي افتراضي دون

14: اسامة احمد ، بدر . تداول المصنفات عبر الانترنت . دار الكتب القانونية : بيروت ، 2005. ص 138

15: نواف، كنعان . حق المؤلف ، النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايتها . دار الثقافة : بيروت، 2004. ص 174

16: سامر محمود ، دلالة . التداوير الدولية في مجال الادارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق الااورة بين النظرية والتطبيق : دراسة

رقيب ، الى درجة ان المستفيد اصبح لايعرف من هو صاحب المعلومة الاصيلي اي المصنف الاصيلي وذلك بسبب الانتهاكات والاعتداءات والسرقات الواقعة على هذه الاعمال دون علم صاحبها . فكانت كل هذه المشاكل والعوائق سببا لايجاد مخرج جديد لهذه الازمة وتمثل ذلك في توحيد الجهود من خلال عمل جماعي يتنازل فيه المؤلف عن حقوقه المادية او جزءا منها لتولى ادارة هذه الحقوق الى جهة متخصصة تسهر على حماية هذه الحقوق وكذلك المكتسبات العلمية والادبية التي تعمل كل دولة على الضفر باكبر عدد منها لترسخ ثقافتها وتاريخها وحضارها ، فكانت بذلك الادارة الجماعية لهذه الحقوق الحل المنطقي والانسب لهذه المشكلة ،وتعتبر اتفاقية برن اول اتفاقية دعت الى هذه الادارة بينما تلتها اتفاقية تريبس التي وضعت الاسس الكفيلة بارساء هذه الادارة ودعت جميع الدول المنظمة الى اتفاقية برن ان تعمل على تطبيقها في ارض الواقع وهذا ما نصت عليه ايضا المادة 67 من هذه الاتفاقية 'تريبس' ولقد نصت الجزائر في الامر 05/03 -الذي سنتطرق له بشئ من التفصيل- على الادارة الجماعية لحقوق المؤلف التي سماها المشرع الجزائري ب: بالتسيير الجماعي لحقوق المؤلف والجهة الممثلة له هي الديوان الوطني لحقوق المؤلف

3- الاساس القانوني لادارة الجماعية لحقوق المؤلف ضمن النص القانوني

الجزائري: تعد الجزائر من بين الدول التي كرست الوسائل القانونية والفنية لتجسيد هذا النوع من الادارة ونصت عليه ضمن تشريعا كما اكلفت جهة معينة لتكون المسؤولة عن هذه الادارة وكانت هي الديوان الوطني لحقوق المؤلف تحت رعاية وزير الثقافة ونصت على ذلك في تشريعا ضمن احكام الامر 05/03 وكذلك ضمن احكام القانون الاساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق الااورة وفق المرسوم التنفيذي رقم 05/356 المؤرخ في 21 سبتمبر 2005 والذي تنص مادته الخامسة على : "يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق الااورة مهمة السهر على حماية المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين أو ذوي حقوقهم وأصحاب الحقوق الااورة والدفاع عنها، وكذا حماية مصنفات التراث الثقافي التقليدي والمصنفات الوطنية الواقعة ضمن الملك العام في حدود الهدف الاجتماعي وعلى نحو ما يحدده هذا القانون الأساسي" اما الامر 05/03 فلقد خصص 11 مادة لارساء الاساس القانوني لهذه الادارة من مادته 130 الى المادة 142 بحيث اسندت مهام هذه الادارة رسميا للديوان الوطني لحقوق المؤلف وتحديدًا ضمن المادة 139 التي تنص على : " يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق الااورة مهمة التسيير الجماعي للحقوق الخاصة المعترف بها في هذا الأمر لفائدة ذويها والقيام بحماية التراث الثقافي التقليدي والمصنفات الوطنية الواقعة ضمن الملك العام " كما ان انضمام الجزائر الى الاتفاقيات الدولية يعتبر الحافز الاول والمهم الذي جعلها

تخطو هذه الخطوة الكبيرة فيما يخص حماية حقوق المؤلف ضمن تكتل قانوني يحمي هذه الحقوق والمتمثل في الهيئة الوصية على هذه الإدارة وهذا ما يؤكد كل من استاذايا الكريمين ناجية قموح وبودريان عزالدين في قولهما " ويعقد انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقيات أمرا في غاية الأهمية لأنه أعطى دفعا جديدا، وروحا جديدة لما تتطلبه حقوق المؤلف والحقوق المحاورة في الوقت الحاضر من حماية، وأمن، وضمانات ذلك أن مثل هذه الحماية لا تكون ذات فعالية إذا اقتصر على الحماية الداخلية فقط لأن من طبيعة المؤلفات الأدبية والفنية أن لا تبقى حبيسة إقليم معين أو منطقة معينة. وهذا يستلزم ضرورة وجود حماية على الصعيد الوطني والدولي لفض النزاعات الاحتمالية." (17) ولقد كان هذا " بدافع تكريس حماية أكثر وتقوية الضمانات المتعلقة بالحقوق الأدبية والفنية للمؤلف الجزائري دوليا ووطنيا. ذلك أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تطور العلاقات بين الدول بواسطة وضع تشريعات دقيقة من جهة ، وأيضا ضرورة الأخذ بمبادرات وتوصيات كافة الاتفاقيات الدولية في المجال من جهة أخرى، بهدف تكامل الأحكام القانونية الوطنية مع الدولية وضمان حماية المؤلف داخليا ودوليا." (18) ولذا يكون المشرع الجزائري قد حدد الهيكلية القانونية لنظام الإدارة الجماعية والمتمثلة في الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المحاورة التي أخذت شكل المؤسسة العمومية ذات الإشراف الحكومي وهي -لذا تكون أكثر اتفاقا مع الظروف الواقعية للبلاد باعتبارها دولة نامية" (19)

4-وظائف هيئة الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف: لقد تم تحديد وتسطير المهام والوظائف المناطة لهيئة الإدارة الجماعية- او كما يخلو للمشروع الجزائري تسميتها بالتسيير الجماعي لحقوق المؤلف -من خلال القانون الاساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المحاورة السابق ذكره باعتباره الهيئة المحول لها قانونا تسيير هذه الحقوق وتحت رعاية وزير الثقافة ومن خلال المادة 5 من المرسوم التنفيذي السابق المنظم لهذه العملية والتي تنص على : " يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المحاورة مهمة السهر على حماية المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين أو ذوي حقوقهم وأصحاب الحقوق المحاورة

17: ناجية،قموح ، عزالدين،بودريان . حماية المصنف الرقمي في الفضاء الافتراضي ضمن النص الوطني الجزائري . أعمال المؤتمر الواحد العشرين للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول : المكتبات الرقمية العربية عبري @ الضرورة - الفرص والتحديات الذي نظم بمدينة بيروت - لبنان في الفترة ما بين 6-8 أكتوبر 2010 . الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 2010 ، المجلد 2

18: ناجية،قموح . الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المحاورة ضمن النص الوطني الجزائري .مجلة المكتبات والمعلومات .مخبر تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية . ع8: 2011.ص4

19: ناجية،قموح . الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المحاورة ضمن النص الوطني الجزائري . نفس المرجع السابق.ص9

والدفاع عنها، وكذا حماية مصنفات التراث الثقافي التقليدي والمصنفات الوطنية الواقعة ضمن الملك العام في حدود الهدف الاجتماعي وعلى نحو ما يحدده هذا القانون الأساسي... . ويكلف في هذا الإطار بما يأتي:

- الاضطلاع بالدور الحمائي للمؤلفين ولأصحاب الحقوق الآورة، وفقا لما نص عليه القانون. - الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين أو ذوي حقوقهم وأصحاب الحقوق الآورة.

- تمثيل المؤلفين وكل مالك آخر للحقوق لدى المستعملين في إطار نشاطه المتعلق بالتسيير الجماعي للحقوق والأداءات مع ضمان حماية مماثلة لتلك التي يتمتع بها المؤلفون وكل مالك آخر للحقوق من المنضمين وفقا للالتزامات الجزائر الدولية بشأن ملك الحقوق الأجنبي.

- استحقاق حقوق المؤلفين المعنوية والمادية وحقوق أصحاب الحقوق الآورة من المواطنين وذوي حقوقهم في نطاق الاستغلال العمومي لمصنفاتهم و/أو لأداءاتهم، سواء في الجزائر أو خارجها، وب حمايتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بها. قبض الأتاوى المستحقة مقابل الاستغلال الاقتصادي للمصنفات والأداءات

- توزيع ما يقبضه من أتاوي بعد خصم مصاريف التسيير، مرة في السنة على الأقل على ذوي الحقوق. و القيام بأعمال هدف إلى التعريف بالمصنفات والأداءات المرتبطة بالتراث الثقافي على اختلاف أنواعه وترقيتها، وكذلك المصنفات الواقعة ضمن الملك العام. اذن فمن خلال نص هذه المادة نجد ان المشرع الجزائري قد واكب التشريعات الدولية ووظف الاطر والاسس اللازمة حتى يتم النجاح مهام هذه الهيئة

5- اجراءات تنفيذ الادارة الجماعية لحقوق المؤلف في النص الوطني : لقد نظم

المشرع الجزائري الامور المتعلقة بهذا النوع من الادارة من الجانب النظري لكن يجب ايضا ان يوفر المشرع السبل الكفيلة بالتطبيق الفعلى لهذه الادارة لتحقيق الحماية اللازمة لحقوق المؤلفين والتي تعتبر السبب الاول لاقرار هذا النوع من التسيير الجماعي في ظل بيئة رقمية جد متطورة وذكية جدا اعترافا لهذا المؤلف بالدور الفعال الذي يلعبه في تقدم عجلة المعرفة والنهوض بركائز الامة وهذا الانتاج الفكري " الذي يعد حلقة من سلسلة حلقات التقدم الإنساني بوجه عام، والتطور الوطني بشكل خاص، ذلك أن الفضل يعود إلى هؤلاء المبدعين فيما وصلت إليه البشرية من مدينة وتطور منذ فجر التاريخ حتى عصر الإنترنت" (20)

وفي احدى الدراسات التي قدمتها الدكتور نادية قموح والاستاذ الدكتور بودريان والمعونة ب: الادارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة ضمن النص الوطني الجزائري والمشار اليها ادناه لاحظنا مجموعة من النقاط المهمة وسأوردها كما جاءت بتفصيلها لآجد هامة وملاحظات دقيقة جدا :

"بالرجوع إلى أحكام النص الوطني لاحظنا إهمال المشرع لبعض الأحكام التفصيلية المتعلقة بإنفاذ حقوق المؤلف خاصة تلك المتعلقة بكيفية تنفيذ المهام التي أوكلت إلى هيئة الإدارة الجماعية التي يمارسها الديوان الوطني بناء على التوكيلات التي يتحصل عليها من المؤلفين أو من ذوي حقوق الذين يتعين عليهم إذا كانوا يرغبون في إلحاق حقوقهم ومراقبة مختلف أشكال استغلال مصنفاتهم وأداءهم بالإدارة الجماعية أن ينظموا إلى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. حسب ما نص عليه المشرع، ويعد هذا أول الإجراءات الإدارية والقانونية التي يتعين على كل مؤلف أو صاحب حقوق مجاورة الالتزام بها إذا أراد التمتع بميزات نظام الإدارة الجماعية، كما يتعين عليه التصريح إلى الديوان الوطني بكل مصنف فني أم أدبي يقوم به المؤلف أو أي مالك آخر للحقوق قصد منح قرينة ملكية المصنف وملكية الحقوق المحمية. كما لم يحدد النص الحالي إجراءات تتبع الاستغلال المالي للمصنفات التي يمارسها الديوان في إطار صلاحياته من خلال التراخيص التي يمنحها والتي جاء بشأنها أنه لا يمكن للديوان الوطني أن يرخص باستغلال المصنفات والأداء بصفة استثنائية من تلقاء نفسه ودون موافقة مالكي الحقوق وهو ما يعني ضمنا ضرورة حصول الديوان الوطني على توكيل من صاحب الحق، كذلك لاحظنا وجود ضعف في الإجراءات المتبعة في عملية التعويضات التي تعود للمؤلفين و ذوي حقوقهم إضافة إلى ما سبق سجلنا أيضا أن صلاحيات هيئة الإدارة الجماعية المتصلة بالدفاع عن حقوق الأعضاء والتي تتم إما عن طريق المصالحة أو عن طريق رفع دعوى قضائية أمام القضاء للمطالبة بتعويض الضرر الذي يلحق بأصحاب هذه الحقوق وفي الوقت الذي اقرها المشرع وبصريح إلى الديوان الوطني. لاحظنا أن المشرع نفسه يسند صلاحية البث في النزاعات التي قد تنشأ بين المؤلفين بعضهم ببعض، أو بينهم وبين مستغلي المصنفات، وكذا تمثيل المؤلف في النزاعات التي يتعرض لها فيما يخص مصنفاته، فضلا عن حق التقاضي باسم المؤلفين وذوي حقوقهم. إلى هيئة المصالحة الموجودة على مستوى وزارة الثقافة. ولسنا ندري السبب الذي جعله يسلك هذا المسلك المتناقض، ولا سبب خروجه عن القاعدة العامة التي تقضي بإسناد مهمة الدفاع عن حق المؤلف و ذوي حقوقهم وبأي شكل كان إلى الهيئة التي أوكلت لها مهمة الإدارة الجماعية بل أن هيئة المصالحة هذه وحتى في حال التسليم بصلاحياتها في فض مختلف المنازعات التي قد يثيرها حق المؤلف

والتقاضي بشأنها فإننا نعتقد أن مثل هذا التضارب في توزيع المهام قد يتسبب في إرباك المعنيين بالأمر، إضافة إلى ما قد يحدثه من تداخل و تضارب في الصلاحيات والمهام بين الهيئتين مما ينجر عنه سوء الإدارة الأمر الذي يترتب عليه ضياع الحقوق التي يفترض حرص هذه الهيئات على تأمينها لأصحابها وليس العكس" (21)

اذن من خلال جميع هذه الملاحظات الدقيقة جدا نجد ان مجرد الاقرار والتنصيب على الخطوط العريضة المحددة لمهام هذه الهيئة التي كانت من المفترض ان تسهر على حماية حقوق المؤلفين والمتمثلة في في الديوان الوطني لحقوق المؤلف ، بعيدة كل البعد عن المغزى الحقيقي من وراء تنصيب هيئة وصية لتنفيذ الادارة الجماعية لحقوق المؤلفين والحقوق الااورة ، لذا كان من الملزم ان تنشأ هيئة مستقلة لمراقبة مدى تطبيق هذه الهيئة الوصية على هذا النوع من الادارة لحل مشاكل المؤلفين والتقليل من حدة الاعتداءات الواقعة على حقوقهم .

بتوفيق الله عز وجل تم هذا العمل بعد جهد وصبر ليسا بالهينين وكان هذا العمل المتواضع في عالم المعرفة والكبير في مساري الدراسي والعلمي الى يومنا هذا ، فمن خلال دراستي هذه التي انصب موضوعها حول " حماية الملكية الفكرية الادبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري " والتي كانت دراسة قانونية من منظور احصائي معلومات محتك بعالم المعلومة بطريقة مباشرة ، فبعد تقصينا واطلاعنا على المنظومة التشريعية الجزائرية في اطار حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة توصلنا الى ان المشرع الجزائري ليس في معزل عن الاحداث والتطورات الحديثة التي عرفها مجتمع المعلومات وعلى الرغم من المحاولات البطيئة والمحتشمة من قبل المشرع الجزائري لمواكبة التقدم التكنولوجي الذي اثر ايجابا وسلبا على حقوق المؤلف والتغيرات المذهلة في هذا العالم الرقمي الا انه ابدى اهتمامه ووعيه باهمية حماية هذه الحقوق وذلك بتحيين قوانينه وكذلك بانضمامه الى الهيئات والاتفاقيات الدولية التي تشترك معها في الهدف وهو حماية حقوق المؤلف في كل مكان وكل زمان وتحت كل الظروف ، كما عملت على تطبيق بنود الكثير من الاتفاقيات والتي انعكست ايجابا على نصها القانوني خاصة اتفاقية 'بورن' والمتمثلة كذلك في ارساء نظام الادارة الجماعية لحقوق المؤلف لتسهيل تسيير هذه الحقوق في ظل بيئة جد متطورة تقنيا .

ولا يعني هذا ان النص القانوني الجزائري كامل ومثالي جدا ، على العكس فهو يلائم حماية حقوق المؤلف في بيئة تقليدية ورقية اكثر منها في البيئة الرقمية كما انه بعيد جدا عن كل التفاصيل اللازم ايضاحها في النص القانوني الخاصة بمفرزات الوسط الرقمي كالمصنفات الرقمية والاجراءات القابلة للتنفيذ بشكل فعال في هذا الوسط . اذن على المشرع اعادة النظر في هذا الامر وكذلك اشراك جهات مختلفة خاصة احصائي الاعلام الالي لتوضيح بعض الامور التقنية ومحاولة ايجاد الصيغ المناسبة والملائمة قانونيا لتضمينها النص القانوني . اذن جميع الفرضيات التي وضعناها تحققت

قائمة المراجع

- 1- احمد ، سويلم العمري . حقوق الإنتاج الذهني . دار الكتاب العربي : القاهرة . 1967
- 2- احمد خليفة ، الملط . الجرائم المعلوماتية . دار الفكر الجامعي : الاسكندرية ، 2006.
- 3- الطيب، زروقي. القانون الدولي الخاص:تنازع القوانين . ديوان المطبوعات :الجزائر .1999.
- 4- أنور ، طلبة . حماية حقوق الملكية الفكرية . المكتب الجامعي الحديث : الإسكندرية، 2004
- 5- بدوي، طبانة . السرقات الأدبية . المؤسسة الوطنية للكتاب:الجزائر.1985.
- 6- جمال الدين ، العطيفي . حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية . [د.ن]. القاهرة، 1974
- 7- حسن، الفكهاني. الوسيط في القانون المدني رقم 34 لسنة 1976. ج.1. [د.ن]: [د.م]، 1987.
- 8- حسن، كيرة. المدخل إلى علم القانون. ط5. منشأة المعارف:الإسكندرية، [د.س].
- 9- ديالا ، عيسى ونسه. حماية حقوق التأليف على شبكة الانترنت : دراسة مقارنة. المنشورات الحقوقية صادر . بيروت. 2010
- 10- رمضان ، مدحت . جرائم الاعتداء على الاشخاص والانترنت . دار النهضة العربية ، 2000

- 11- زين الدين ،صلاح.المدخل الى الملكية الفكرية :نشأها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكييفها وتنظيمها وحمايتها.دار الثقافة.الاردن،2004.
- 12- سهيل حسين ، الفتلاوي .حقوق المؤلف المعنوية في القانون العراقي ، وزارة الثقافة : العراق ، 1978
- 13-عبد الجليل فضيل،البر عصي.نشأة حقوق الملكية الفكرية وتطورها.مجلس الثقافة العام:ليبيا،2006.
- 14-عبد الرحمان ، خلفي .الحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة منشورات الحلبي الحقوقية .بيروت 2007.
- 15-عبد الرزاق ، السنهوري . الوسيط في شرح القانون المدني الجديد : حق الملكية . ج8.ط3. منشورات الحلبي الحقوقية.1986
- 16-عبد الرزاق ،السنهوري .شرح القانون المدني.ج8.ط3.[د.ن]:[د.م]،1964.
- 17-عبد الرشيد ، مأمون شديد .الحق الأدبي للمؤلف : النظرية العامة وتطبيقها .دار النهضة العربية ،[د.م]، 1987
- 18-عبد الفتاح ، مراد .شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .دار الكتب القانونية :مصر ، 1997
- 19-عبد اللطيف ، صوفي .المعلومات الالكترونية والانترنت في المكتبات .قسنطينة .مطبوعات جامعة منتوري ، 2001
- 20-عبد الله،عبد الكريم عبد الله.الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت:دراسة مقارنة في الأطر القانونية للحماية مع شرح النظام القانوني للملكية

الفكرية في التشريعات المصرية والاردنية والأوروبية ومعاهدتي الانترنت. دار الجامعة الجديدة:الازرطة،2008.

21- عبد المالك ،بن السبتي.محاضرات في تكنولوجيا المعلومات .ج1.جامعة منتوري، قسنطينة (الجزائر) . 2004.

22-علي،أبو اليزيد.الحقوق على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية.دارا لمعارف:الإسكندرية1967.

23-علي،علي سليمان.مذكرات في القانون الدولي الخاص الجزائري .ديوان المطبوعات :الجزائر،1993

24- عماد الدين،خليل.ملاحظات حول حقوق التأليف ونشر كتاب حقوق الابتكار.الرسالة:بيروت.1981

25- عمر محمد ، بن يونس .[م.د.م]، [د.ن.].[د.م].2003. التشريعات العربية

26- عيسى ، طوني ، التنظيم القانوني لشبكة الانترنت .[د.ن.]. [د.م.]. [د.س.].

27- غسان ، رباح . الوجيز في قضايا حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية مع دراسة مقارنة حول جرائم المعلوماتية , منشورات الحلبي الحقوقية : بيروت ، 2008

28- فاروق ، علي الحفناوي .موسوعة قانون الكمبيوتر ونظم المعلومات .الكتاب الاول : قانون البرمجيات دراسة معمقة في الاحكام القانونية لبرمجيات الكمبيوتر .دار الكتاب الحديث .القاهرة

- 29- فاروق ، علي الحفناوي .موسوعة قانون الكمبيوتر ونظم المعلومات .عقود الكمبيوتر .الكتاب الثاني . ج 1 عقود البرمجيات .دار الكتاب الحديث : القاهرة 2003.
- 30- كارلوس ،م. كوربا.ترجمة احمد،عبد الخالق ، حقوق الملكية الفكرية .دار المريخ .[د.م].2000.
- 31- كوثر ، مازوني ، الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية .دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية , 2008 .
- 32- محمد جماد . مرهج الهيتي .جرائم الحاسوب : ماهيتها ، موضوعها ، اهم صورها ، والصعوبات التي تواجهها .[د.ن] : [د.م] ، [د.س] .
- 33- محمد حسام ، محمود لطفي .الحماية القانونية لبرامج الحاسب الالكتروني .دار الثقافة ، الازارطة . 1987 .
- 34- محمد سعيد ، سار .الانترنت : المنافع والمخاطر .دار سعد الصباح الكويت , 1988 .
- 35- محمد عبيد ، محمد محمود . منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية . دار الكتب القانونية : مصر ، 2007.
- 36- محمد عبيد ، الكعبي .الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الانترنت : دراسة مقارنة .دار النهضة العربية : القاهرة , 2005.
- 37- محمد ماهر، حمادة.المكتبات في العالم: تاريخها وتطورها. دار النهضة العربية: القاهرة، 1969.
- 38- محمد، الطالب. تاريخ المعرفة عند الإغريق. مؤسسة فرانك لين ودار الثقافة: بيروت. 1970.
- 39- محمود إبراهيم، الوالي . حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية. [د.م] 1983 .

40-محمود عبد الرحيم ، الديب .الحماية القانونية للملكية الفكرية في مجال الحاسب الالي والانترنت .دار الجامعة

الجديدة ،الاسكندرية .2005.

41- محي الدين ،عكاشة .محاضرات في الملكية الفكرية الأدبية والفنية .ديوان

المطبوعات الجامعية : [د.م] ، 1999 .

42- مصطفى ، السيد .دليلك الى شبكة الانترنت .دار الكتب العلمية : القاهرة ،2000.

43- مصطفى ، محمود موسى .التحقيق الجنائي في الجرائم الالكترونية .[د.ن]،

[د.م].2011.

44- منير محمد ، الجنيهي .ممدوح محمد ، الجنيهي . التعاون الدولي في مجال حماية

حقوق الملكية الفكرية .دار الفكر الجامعي :الاسكندرية ،2004

45- ميشال عيسى ، طوني .التنظيم القانوني لشبكة الانترنت .صادر :لبنان .2001.

46- نادية ،فضيل .تطبيق القانون الأجنبي أمام القضاء الوطني .دار هومه:الجزائر،2005

47- نعيم . مغغب .الملكية الأدبية والفنية والحقوق الإلكترونية .ط2 مزادة ومنقحة .

منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت.

48- يوسف ، احمد النوافلة .الحماية القانونية لحق المؤلف .دار الثقافة : الأردن

.2004.

49 - يونس ، عزيز ، لمن الأولوية ؟ حقوق المؤلف أم حقوق القراء؟ .الناشر العربي :

القاهرة ، 1983.

50-يونس،عرب.موسوعة القانون وتقنية المعلومات.الكتاب الأول:قانون الكمبيوتر.ط1.منشورات اتحاد

المصارف العربية:بيروت،2001.

- 51- A.Bensoussan. Internet aspects juridiques , Hermés .1996.
52- André , lucac. droit d'auteur et numérique .LITEC :paris, 1998.
53- Bernard ,Edelman. Droit d'auteur , doit voisins. Dalloz. Paris .1993
54- Bernard .l'œuvre multimédia un essai de qualification .Dalloz siry.1995
55- KEREVER,A . Le droit d'auteur en Europe Occidentale . éd. Dalloz : paris .1974
56- M.Buydens. la protection de la quasi-crédation .larcier , Bruscelles
57- vean,paule buffelan. introduction à l'informatique .lebraraie juridique du journal des notaires des avocate .paris.1975
58- Jermy Philips ;Alisen Fifth .Introduction to intellectual propretiy low .1990

مقالات باللغة العربية :

- 59- إيريك ، ويليز. مركز التحكيم والوساطة التابع لمنظمة الملكية الفكرية . ندوة الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية : تحديات حماية الملكية الفكرية عربيا ودوليا . القاهرة . من 21 الى 23 اكتوبر 1997. منشورات الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية : القاهرة ، 1999.
- 60- حسن ، البدر اوي . محاضرة في الملكية الفكرية . ندوة اتحاد المحامين العرب : بنغازي 2002.
- 61- سامر محمود، دلالة . التدابير الدولية في مجال الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بين النظرية والتطبيق . دراسة مقارنة . المنارة، المجلد 13، العدد 8، 2007

- 62- عادل ، علي عبد السلام . التجارة الحرة في السلع . المؤتمر العربي الدولي الاول
للادارة حول التجارة الحرة في السلع والخدمات . لبنان من 1 الى 3 نوفمبر 1995 .
- 63- عبد الرزاق ، مصطفى . المكتبات العربية في مطلع الالفية الثالثة ، المؤتمر العربي
الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، كتاب الوقائع ، مج 2 : الشارقة . 5-
8 نوفمبر 2001 .
- 64- عبد الله ، محمد الشريف . تشريعات حقوق التأليف في الوطن العربي : افاق
تطويرها في ظل الاتفاقيات العربية والدولية واستخدام تكنولوجيا المعلومات . المؤتمر
العربي الثاني عشر للاتحاد العربي (اعلم) . كتاب الوقائع . مج 2 . الشارقة . من 5 الى 8
نوفمبر 2001
- 65- محمد السعيد ، رشدي . حماية الحقوق الإلكترونية لـ اورة لحق المؤلف . مجلة الحقوق الكويتية
ع 2 . 1997 .
- 66- محمد السيد ، عرفة . التجارة الدولية الالكترونية عبر الانترنت . مؤتمر القانون
والكمبيوتر والانترنت . جامعة الامارات ، مايو 2000
- 67- محمد حسام ، محمد لطفي . تاجير الفونوغرام والفيديوغرام وحقوق المؤلف . مجلة
المحاماة . ع 3 و 4 . مارس وافريل 1968
- 68- ناجية ، قموح ، عزالدين ، بودريان . حماية المصنف الرقمي في الفضاء الافتراضي
ضمن النص الوطني الجزائري . أعمال المؤتمر الواحد العشرين للإتحاد العربي للمكتبات
والمعلومات حول : المكتبات الرقمية العربية عربي @ الضرورة - الفرص والتحديات
الذي نظم بمدينة بيروت - لبنان في الفترة ما بين 6-8 أكتوبر 2010 . الرياض :
مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، 2010 ، المجلد 2
- 69- هند ، علوي . حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الاساتذة الجامعيين . مجلة سبرارين
الالكترونية . ع 12 . مارس . 2007 .

70- وداد ، احمد العيدوني . حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية : برامج الحاسوب وقواعد البيانات نموذجاً .المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية .البيئة المعلومات الامنة : المفاهيم والتشريعات والتطبيقات . 06-07 افريل 2010 .

71- زهران ،علا. السبل البديلة لتسوية نزاعات الملكية الفكرية ودور الويبو. أعمال المؤتمر العلمي الأول للملكية الفكرية. جامعة اليرموك .: من 10 إلى 11 تموز 2000. منشورات اليرموك ،. 2000.

72- زين الدين،صلاح. الاحكام القانونية للاسم والعنوان التجاري في التشريع الاردني. [الملة القضائية. ع1. كانون الثاني: 2000.

73- عبد الله ، محمد الشريف .تشريعات حقوق التأليف في الوطن العربي : افاق تطويرها في ظل الاتفاقيات العربية والدولية واستخدام تكنولوجيا المعلومات.المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات : كتاب الوقائع ، مج 2 : الشارقة 5-8 نوفمبر 2001

74- عبد الله،مصطفى حمدالله.حماية الملكية الفكرية ومدى تأثيرها على امن المعلومات.المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات.بيئة المعلومات الامنة:المفاهيم والتشريعات والتطبيقات.الرياض ،من 6الى 7 افريل 2010.

مقالات باللغة الاجنبية :

75- Elisabeth,kolmayer,bases de données et organization les connaissances,bulletin des bibliothèques de france (BBF).1992.vol 37,n°6

مذكرات بالعربية :

78- صوتية ، حقااص . شهرزاد، ذوادي.المعلومات الالكترونية بين حرية التداول وحق

التاليف، مذكرة ليسانس،جامعة منتوري ، قسم علم المكتبات .2005.

79- العيد ، شنوف .الحقوق الـاورة لحق المؤلف وحمايتها القانونية .مذكرة تخرج لنييل

شهادة الماجستير .فرع الملكية الفكرية .اشراف عمر الزاهي .كلية الحقوق .بن عكنون

.الجزائر . 2003 .

80- عايض راشد ، عايض المري .مدى حجية الرسائل التكنولوجية الحديثة في اثبات

العقود .رسالة دكتوراء ، جامعة القاهرة ,1998.

81- امجد ، حسان .مدى الحماية القانونية لحق المؤلف : دراسة مقارنة.رسالة دكتوراه في القانون الخاص .جامعة

ابي بكر بلقايد بتلمسان .2008.

مذكرات باللغة الاجنبية

82- Mohamed el kamel ,ben boudiaf .la protection de l'oeuvre numerique dans l'espace .virtuel .memoire master 2(droit du cyberspace.lille 2) 2009

83 -Nicolas ,Topas. La contrefaçon et les œuvres d'arts. Thèse de DEA de droit pénal et science criminelles . Université Montpellier ; 2002.

متاحة على الموقع الالكتروني : <http://www.memoireonline.com>

معاجم وموسوعات :

84- احمد زكي ،بدوي .المعجم العربي الميسر .دار الكتاب المصرية للبنانية : [د.م] ،

[د.س]

85-الكيلاي .معجم الكيلاي لمصطلحات الحاسب الالكتروني .ط2 .مكتبة لبنان :

لبنان ، 1998 .

متفرقات :

86-مرسوم تنفيذي رقم 41 /2000 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1420 هـ الموافق لـ 22 فبراير سنة 2000 يحدد كفاءات التصريح والمراقبة المتعلقة بالاتاوة على النسخة الخاصة

87-امر رقم 10 / 97 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 هـ الموافق لـ 06 مارس 1997 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

88-امر رقم 46/73 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1393 هـ الموافق لـ 25 يوليو سنة 1973 يتضمن احداث المكتب الوطني لحق المؤلف (م . و . ح . م)

89-امر 26/73 المؤرخ في 4 جمادى الاولى عام 1393 هـ الموافق لـ 5 يونيو سنة 1973 يتعلق بانضمام الجزائر للاتفاقية العالمية لسنة 1952 حول حق المؤلف المراجعة بباريس في 24 يوليو سنة 1971

90-القانون المدني .وزارة العدل :الجزائر ، 2005

91-امر رقم 14/73 المؤرخ في 3 افريل 1973 والمتعلق بحق المؤلف .الجريدة الرسمية الجزائرية

92- مرسوم تنفيذي رقم 98 / 366 المؤرخ في 02 شعبان عام 1419 هـ الموافق لـ 21 نوفمبر 1998 يتضمن القانون الاساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

93- قرار مؤرخ في 7 رمضان عام 1394 هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 1974 يتضمن تحديد شروط الضمان للمؤلفين علة مكسب وطني لحق المؤلف

94- قانون العقوبات .وزارة العدل :الجزائر ، 2008

95-- ministère des affaires économiques française ,guide à destination des utilisateurs d'internet .crid.avril 2000 .

مواقع الكترونية :

96- الموقع الالكتروني للمنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو":

<http://WWW.WIPO.INT>

<http://WWW.WIPO.INT/MEMBERS/EN/.HYPERLIK>

97- الموقع الالكتروني لاليسكو:

[http //: www.alesco.org.](http://www.alesco.org)

[http //: www.alesco.org.tn/index2.php](http://www.alesco.org.tn/index2.php)

يعتبر موضوع الملكية الفكرية موضوع الساعة واحد المواضيع التي حاول الكثير تسليط الضوء عليها بقسميها صناعية وأدبية فنية فلم يعد هذا الموضوع حكرا على المختصين في مجال القانون فحسب بل درس من مناظير عدة . وفي موضوعنا هذا درسنا قسم الملكية الفكرية الأدبية والفنية وتحديدا حقوق المؤلف من منظور إحصائي المعلومات ، فحاولنا كشف الستار عن هذا الموضوع الذي دخل تخصص علم المكتبات وأوجب علينا ذلك التعريف بمصطلحاته والبحث في تاريخه ونشأته وأقسامه ثم التعمق أكثر في المشاكل التي طرحت في موضوع حقوق المؤلف في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة ، من تعديلات على حقوق المؤلفين في بيئة رقمية متطورة جدا بوابتها الواسعة هي شبكة الانترنت ونوافذها المتعددة هي مختلف الحوامل الرقمية الحديثة للمعلومات . وأخيرا قمنا بعملية تقصي عن الإجراءات وردات فعل المشرع الجزائري حول هذا الموضوع على المستويين الدولي والداخلي فوجدنا انه مواكب للأحداث رغم بطؤه في الإجراءات واطهر وعيه بالانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية الهامة جدا في مجال الملكية الفكرية وتبنى أفكارها ومبادئها خاصة الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف . أما داخليا فكان ذلك بإصداره للعديد من القوانين التي تحمي حقوق المؤلف وتبينها في كل مرة وكان آخرها الأمر 03-05 والذي كان محل دراستنا هذه .

Abstract

The subject of intellectual property is concerned as topical threads that tried to be highlighted on its two branches : industrial and literary artistic. This topic is no longer the preserve of specialists in field of law but also studied from several perspectives . in our topic in this section we have studied the intellectual property and literary and artistic copyright specifically from the perspective of information specialist ,unveiled information on the subject who entered to the specialty of library science obliged us giving definition to its terms , and research in its history , origins, divisions, and more in- depth problems that were raised on subject of copyright in light of recent technological developments, from encroachments on the rights of authors in a digital environment which is very sophisticated gate is wide web and its different windows are the various digital information support .

Finally ,we have investigated the procedures and reactions of Algerian legislature on this subject at the international and national levels , and we found that he is processing events despite the slow procedures and show consciousness to join the many international conventions which are very important in the field of intellectual property , and the adoption of its ideas and principles , especially the collective management of copyright. But internally ,it was issuing many of the laws that protect copyrights and updating at a time , and its most recently is the command 05/03 which was the subject of this study.

Résumé

Le sujet de la propriété intellectuelle c'est le sujet de l'heure et l'un des sujets qui plusieurs ont essayé de déguster la lumière sur ses deux parties ;industrielle et littéraire et culturelle , et ce sujet là ne devient pas un apanage pour les spécialistes au Domaine de droit iniquement ; mais également a étudié parmi plusieurs visions ;et dans notre sujet là en a spécifier pour la propriété littéraire et artistique , et précisément les droits d'auteur par une vision d'un spécialiste d'information . En a essayé de dévoiler la cache sur ce sujet là qui a entré dans la spécialité de la bibliothéconomie ; et sa nous nous obligeons de définir ses vocabulaires et faire une recherche dans son histoire et sa naissance et ses parties aussi ; puis il faut approfondir plus au problèmes qui a posé dans le sujet de droit d'auteur a la lumière des développements des nouvelles technologies qui provoquent des empiètements sur les droits d'auteur dans un environnement numérique très développé ; sa grande partiel c'est l'internet et ses plusieurs fenêtres sont les différentes nouvelles supports numériques de l'information .

Enfin nous avons fait un processus pour suivre les procédures et la réaction de législateur algérien sur ce sujet ;au deux niveaux :national et international .

Ensuite ; nous avons constaté que ce thème poursuit les événements ; bien que sa lente dans ses procédures et il a montré sa conscience et association aux nombreuses conventions internationales qui sont très importantes dans le Domaine de la propriété intellectuelle et l'adoption de ses idées et ses principes ; surtout l'administration collective des droits d'auteurs .antérieurement il a mis plusieurs lois qui protègent les droits d'auteur et renouvellent à chaque fois et plus récemment le code 03-05et qui faisait l'objet de cette étude .